العنوان الأصلي :

LA NUIT COLONIALE

© دار الفصبة للنشر، الجزائر، 2005
تدمك : 8 – 530 – 64 – 9961
الإيداع القانوني : 2005 – 1139
حقوق الطبع محفوظة للناشر

فرحات عباس

ليل الاستعمار

نقله الى العربية ابوبكر رحال

نقح الترجمة عبد العزيز بوباكير

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة الجامعية
- 03 -
قسنطينة

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الخمسين لاندلاع
الثورة التحرير ية المباركة

دار الفصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – حيدرة – 16012 الجزائر

أهدي هذا الكتاب

- إلى الشعب الجزائري البطل،

- إلى جيش التحرير الوطني الذي لا يقهر وشهداء استقلال الجزائر،

- إلى أخواتي الجزائريات، عرفانا بإسهامهن في الكفاح التحرري،

- إلى الشعوب الشقيقة والصديقة التي أدانت الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا على الجزائر، والتي قدمت دعمها ومساندتها لقضيتنا العادلة،

- إلى النيّرين من الفرنسيين، في الجزائر وفي فرنسا، الذين تحملوا مسؤولياتهم وجازفوا بالوقوف إلى جانبنا.

ف.ع.

إلى القارئ

أنهيت هذا الكتاب في سبتمبر 1960. ولم أر من ضرورة لنشره آنذاك، حين كنت أتبوأ مسؤوليات في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أما اليوم فأسمح بنشره، خاصة، وانه تم التوقيع على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.

وهذا الكتاب ما هو إلا بحث حول الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كما يراه إنسان مستعمر، ظل مرتبطا بأصوله، لكنه لا ينفي الإسهام الرفيع لأوروبا وفرنسا في الحضارة الإنسانية.

ليس من حقي أن أكتب التاريخ. لكنني أستطيع أن أقدم شهادة مجردة من الحقد، وأن أحدد بعض المسؤوليات، وأستطيع أن أتحدث، خاصة، عن مسؤوليات الرجال الذين كانوا يتحكمون في مصير فرنسا منذ أربعين سنة. وأقول لشباب بلدي في آن واحد لماذا وصلنا إلى الانتفاضة المسلحة من أجل تحطيم أسطورة "الجزائر الفرنسية".

أن نُعلِم الرأي العام العالمي، وخاصة الفرنسي، وأن نشرح لفرنسا أنها أظلت الطريق باختيارها الحرب سيخدم، من نواح عدة، المصالح العليا للبلدين. ولربما كان ذلك ذا جدوى.

لقد تمّ على الدوام تحريف أعمالنا وردود أفعالنا، وحُرّفت حركتنا، ومن ثم تمّ تجاهلها. ففي الوقت الذي ما زالت الدماء تراق على أرضنا الحبيبة، فإن الواجب الأول لكل إنسان هو أن يحاول أن يَفهم، وأن يُفهم الآخرين، لأن الذي يفهم يسلم بالواقع.

وفي هذا الصدد تظل كلمات جون جوريس راهنة "إن الشجاعة هي البحث على الحقيقة والجهر بها". وهكذا، فهذا الكتاب يريد أن يكون شهادة حسن نية.

وأنا أحرر هذا الكتاب، كان طموحي الوحيد هو أن أسهم في تنوير القارئ، وأن أجلي الحقيقة، ومن تم أن أحافظ على الحظوظ الأخيرة لتعاون مخلص ومثمر بين الشعبين الجزائري والفرنسي.

فرحات عباس

مقدمة

انتهت حربنا من أجل الاستقلال رسميا يوم 19 مارس 1962. وهي حرب تدخل ضمن سلسلة غزوات استعمارية شنتها فرنسا، بعد أن تحررت من الاحتلال الهتلري، على الشعوب المستعمرة من أجل إبقائها تحت سيطرتها. وقد جاءت إثر الحرب على السوريين واللبنانيين والملغاش والفيتناميين والتونسيين والمغاربة. وحيثما رسّخ الاستعمار أقدامه، لم تسترد الحرية إلا بفضل الكفاح المسلح. ولم تتقبل فرنسا، بعد أن حررها الحلفاء، عتق الشعوب الخاضعة لهيمنتها. ولا يوجد استثناء لهذه القاعدة.

إن القول بأن تصفية الاستعمار في إفريقيا السوداء تم سلميا هو قول لا يقنع أحدا.لأن إلغاء الحماية على المغرب وتطور الحكم الذاتي في تونس والقانون الإطار في إفريقيا السوداء، كل هذا لم يكن ممكنا إلا بفضل الانتفاضة الجزائرية.ومن الراجح انه لو لا كفاح الشعب الجزائري لما تفوّه القادة الفرنسيون بكلمة "الاستقلال". فقد كان نظامهم الاستعماري المبني على الحكم المباشر يجهل الواقعية، بل أكثر من ذلك يجهل العدل.

ورغم ميثاق الأمم المتحدة، الذي تم تصوّره كأداة للسلم بين الشعوب، إلا أن الأنانية والزهو يظلان آفتين وراثيتين لبعض الأمم الأوروبية. إننا نعيش اليوم عصر الفحم والفولاذ والبترول والكهرباء والذرة، ويتجسد، ذلك يوميا على الصعيد العلمي، بواسطة الرقي المذهل، إلا إننا ما زلنا أخلاقيا نعيش في غياهب القرون الوسطى، وما زلنا نرزح تحت شريعة الغاب، حيث يأكل القوي الضعيف.

لقد كانت فرنسا تدرك تمام الإدراك أنها تشن على الشعب الجزائري حربا جائرة.لكن هذه الحرب أضحت بالنسبة لأغلبية الفرنسيين عادلة بمجرد ما توافرت لها وسائلها. ويبقى مفهوم العدل خاضعا لمفهوم القوة. ويفكر الاستعماريون انه ما دام قانون القوة وحده كان هو "القانون" طيلة 130 سنة، فلماذا لا يظل كذلك؟ إن القوة في نظرهم هي الحق.

هل سيتم نبذ العنف من عالم الرجال؟ وهل ستحكم الأخلاق يوما العلاقات بين الأمم؟ يستحيل إلى حد اليوم الإجابة بنعم على هذه الأسئلة.

والحال، إن قوى السلم في العالم تعززت منذ الحرب العالمية الثانية، وأصبحت أكثر قوة. وأظهرت ذلك في 1956 أثناء العدوان الثلاثي على مصر. ما مصدر هذا التغيير؟ وكيف نفسر تقهقر سياسة "المدافع"؟ ثمة تفسير لذلك. إنني أعرف ما تفكر فيه أوروبا الغربية وأمريكا بشأن الشيوعية. ولست شيوعيا، لكني لست مضطرا إلى مشاطرتهم رأيهم في الماركسية وتخوفاتهم منها. ويمكنني القول، بكل تأكيد، أن الاتحاد السوفييتي والبلدان الشرقية لعبوا دور العناية الإلهية بالنسبة للشعوب المستعمرة. فلو لم يكن العالم الاشتراكي موجودا وقويا لما كنا تجاوزنا مرحلة الأدبيات الاستعمارية والوعود الشفوية للرئيس ولسن ولعصبة الأمم البليدة المنافقة. فمن دواعي سرورنا أن نشهد ميلاد قوى جديدة، وبفضل هذه القوى لن يستطيع أصحاب البنوك ورؤوس الأموال فرض قوانينهم على الشعوب الصغيرة. ولهذا السبب ورغم وسائلها الضخمة وتحالفاتها، فإن فرنسا لن تستطيع، منطقيا، أن تكسب الحرب التي تشنها ضدنا. والهيمنة الاستعمارية السافرة أو المتخفية مآلها الفشل. ومع ذلك، فإن فرنسا، باستنادها إلى الحلف الأطلسي واستفادتها من دعم الولايات المتحدة متشبثة، بشكل يائس، بذكرى إمبراطورية لم يعد لها وجود. واستمرت تعمل، وكأن هناك ما يستحق الدفاع عن بقايا موبوءة لماض قذر، وتتصرف وكأن شرفها يتطلب أن تجعل من الجزائر آخر قلاع النظام الاستعماري.

ومع ذلك، يوجد في التاريخ تشابه أساسي بين التيارات الفكرية التي حركت الشعوب الأوروبية بعد الحروب النابوليونية والتطلعات القومية للشعوب الإفريقية بعد الحربين الكونيتين الأخيرتين. الفارق الوحيد، هو أن فرنسا غيّرت في غضون ذلك موقفها.

في 1789 كانت تدافع عن حقوق الإنسان وحرية الشعوب، أما اليوم، فهي تدافع عن الإقطاعيات والمزايا، يخامرها حلم إقامة "حلف مقدس" للأمم الاستعمارية ضد الشعوب الأفروآسيوية. وسيقبل ساستها بلعب دور "مترنيخ" النظام الاستعماري. وبحجة الدفاع عن الغرب والحضارة المسيحية تقوم، عن طيب خاطر، بدور دركي استغلال الشعوب المستضعفة والميز العنصري. لكن ماذا بوسع مترنيخ وأمثاله من الأوتوقراطيين الاستعماريين أن يفعلوا لوقف المسيرة الحتمية للتاريخ؟. إن واقعة "ديان بيان فو" لم تكن نصرا عسكريا فحسب، بل ستظل بمثابة رمز يوازي واقعة "فالمي" بالنسبة للشعوب المستعمرة. إنها بروز للإنسان الآسيوي والإفريقي في مواجهة الإنسان الأوروبي، إنها تأكيد لحقوق الإنسان على الصعيد الكوني. في "ديان بيان فو" فقدت فرنسا "التبرير" الوحيد لوجودها، أي حق الأقوى.

تحدثت عن فرنسا، ولو تحريت الدقة والإنصاف، لتحدثت عن بورجوازيتها، لأن الجريمة الاستعمارية هي، أولا وقبل كل شيء، جريمة الطبقات المالكة.

كان هناك، بطبيعة الحال، الغزاة والحملات التبشيرية في القرنين الخامس والسادس عشر. وبالتأكيد، إن المغامرة الاستعمارية سبقت في التاريخ ظهور البورجوازية، لكن هذه المغامرة لم تتخذ شكلا منظما وشرسا إلا مع الاحتكار الرأسمالي. إن التوسع الأوروبي في آسيا وإفريقيا مرتبط مباشرة بالتطور الصناعي وتعميم الآلات. ومن أجل أن تضمن الأرباح وتضاعفها لم تتورع أوروبا الإمبريالية في الهدم والقتل والسلب والنهب والنفي

طيلة قرون، بل أنها رفعت هذا العنف الهدام إلى مصاف العلم.فإلي جانب الأكاديميات الحربية، أنشأت أوروبا أكاديميات أخرى تدعى أكاديميات "العلوم الكولونيالية"، لقنت فيها فن الغش والخداع بمنفعة. وحوّل استغلال المعلومات المزيفة وتشويه التاريخ والرشوة والاستفزاز حملات ما وراء البحر إلى صور مبتذلة، حيث يصوّر الاستعمار دوما على انه ملاك يغدق خيرات الحضارة على البشرية. وفي المقابل، يظهر المستعمر (بكسر الميم) وكأنه إنسان شرير يثير البلبلة.

وهذا الإرث الثقيل من اللاحقائق الفظة أثّر على الحرب الجزائرية الفرنسية. فالأكذوبة حين تلقن طيلة أكثر من قرن تكتسي في النهاية مظهر الحقيقة. ولكنه ورغم ذلك يظل الكذب كذبا تتكفل الأحداث بفضحه، إن لم يتكفل الرجال بذلك.

ومن أجل أن تسلك الجزائر طريقها الطبيعي المنقذ، ينبغي أولا ودائما، القيام بتحطيم الأخطاء التي حرفت معطيات المشكلة. ولن ينتهي النزاع الفرنسي الجزائري حقا، إلا إذا تعرف الجميع على الواقع الجزائري، واعترف به. ومن أجل تقريب ساعة المصالحة، التي هي الآن ممكنة بفضل وقف إطلاق النار، والتي أدعو لها من صميم قلبي، ينبغي استئصال المغالطات التاريخية التي تشوّه صورة الماضي، وتوشك أن تصدنا عن حل مشاكل الحاضر بحس الحقيقة. إلى أي شيء سيفضي الاستقلال؟ وما هي الإنجازات التي سيحققها لبلدنا؟ وكيف سنعالج المشاكل المطروحة على فلاحينا وبروليتاريتنا المتضورة جوعا؟ وكيف سنخرج بلدنا من غياهب القرون الوسطى، التي زجه فيها قرن من الميز العنصري؟ من السابق لأوانه الفصل في هذه الأسئلة. في هذا الجزء سنتطرق بالأحرى إلى الماضي.لقد أخفق الاستعمار الفرنسي في استبدال الشعب الجزائري وتوطين الأوروبيين بدله. وأحبط إصرار الشعب الجزائري العنيد على البقاء فوق أرض أجداده

كل مساعي الاستعمار الرامية إلى توطين ملايين الأوروبيين. غير أن الاستعمار قلّب أوضاع حياتنا رأسا على عقب، ودفع بنا إلى الهاوية، ومزقنا شر تمزيق. وإنها لمعجزة أننا لم نلق مصير الهنود الحمر. انه من العدل وفوق كل اعتبار، من حقنا، أن نطالب بالتعويض. إن الجزائر توجد على أبواب أوروبا، وهي عرضة لكل الأخطار. وينبغي، مستقبلا، أن يتحقق أمننا بضمانات دولية. أعتقد أن أوروبا سائرة في طريق التحول، وهي تهديء، شيئا فشيئا، من غلوائها. ولربنا سترضى في المستقبل أن تأتي إلينا بالسلاح الوحيد المتمثل في تقنيتها وحضارتها الرفيعة. وأنا راسخ القناعة أن الأمر سينتهي بها إلى أن تفهم أن ثقافتها وعلومها أقوى من طائراتها ودركيبها.

العالم يوجد في مخاض جديد. وقد آن الأوان للعائلة الإنسانية الكبيرة أن تعيد النظر في مفاهيمها القديمة. أما فرنسا، فحين تطوي إلى الأبد صفحة النظام الاستعماري، فإنها بذلك ستنصف شعبا، هو الشعب الجزائري، الذي قدم الكثير من أجل عظمتها، وأن هذا الشعب يستحق أكثر من عمليات "إقرار السلم" والتمشيط التي تعرض إليها منذ 1830. ومن ثم ستسهم بذلك في تمكين الجزائر وإفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء من أفضل شروط نظام سياسي مستقر ومن سلم عادل ونهائي في هذا الجزء من العالم.وعلى فرنسيي الجزائر أن يديروا ظهرهم نهائيا إلى مغامرتهم العنصرية. وأن يعترفوا، مخلصين، أنهم اخطئوا الطريق، وأن يقبلوا حكم التاريخ. الجزائر ليست فرنسا، ولن تستطيع جرائم المنظمة السرية الخاصة النذلة أن تغير طبيعة الأشياء. فحيث فشلت 130 سنة من الاستعمار، لن تنجح أعمال حفنة من المغامرين. لقد دمرت الإمبريالية عبر العصور الكثير من المجتمعات، وداست على قوانين التاريخ وأبادت شعوبا. لكن الطبيعة أخذت في الغالب بثأرها، وبطرق ظاهرة أو خفية، بشكل أو بآخر، يعيد التاريخ فرض النظام، وفرض سننه.إن مليونا من الموتى، أي عشر السكان، ومئات المحتشدات

والخراب والمآسي، التي لا تعد ولا تحصى، كل هذا من شأنه أن يقنع الفرنسيين، بدون استثناء، حتى الضالين منهم، بحقنا المشروع وبإصرار شعبنا على العيش حرا ينعم بالاستقلال.

كان من الواجب أن يعلن هذا الاستقلال في نفس الوقت مع استقلال ليبيا والمغرب وتونس. هناك كيان مغاربي، ومصير البلدان الأربعة كان دائما مصيرا مشتركا. وفي مواجهة هذه الحقيقة، فإن الحجج التي يلجأ إليها الاستعماريون لا سند لها. إن المغرب العربي الموحّد ليس وهما من أوهام الخيال. والجزائر ستدخل لا محالة في الإطار الذي حدده مؤتمر طنجة وميثاق الدار البيضاء. إن دول شمال إفريقيا ستدخل العالم الحديث كجماعة مغاربية غنية بأكثر من 30 مليونا من السكان وتساهم في انعتاق إفريقيا واستتباب الأمن.

الرباط في 6 أفريل 1962.
فرحات عباس

الفصل الأول

ما وراء العمل النفسي

" تُرى ماذا لو برز المسلم كانسان مساو للمعمر وندّ له؟ أكيد، أن المعمر سيشعر انه أهين، أيما إهانة، في كيانه، و في كرامته، وفي قيمته. انه لا يخشى ارتقاء "البونيول" إلى مرتبة الإنسان، وما ينجم عن ذلك من منافع اقتصادية فحسب، بل انه يمقت ذلك الارتقاء، لأنه ينذره بانهياره الشخصي. وفي هيجانه وجنونه، يحدث له أن يحلم بإبادة هذا المسلم.

جان بول سارتر (انتصار)

سيأتي يوم يفهم فيه أصحاب رؤوس الأموال أنفسهم بأن الثروة الحقيقية الوحيدة لأي بلد تكمن في رجاله الذين يقطنون فوق أرضه. يمكن أن ينجح كل شيء معهم، ولكن والحمد لله لا يمكن أن نفعل أي شيء ضدهم. لا شيء على أية حال راسخ ودائم.

جيرمين تيون (الجزائر في 1957)

إننا نعيش في عصر يمتاز بدخول قوى جديدة في الساحة الدولية. فهناك شعوب جديدة ظهرت للوجود، وأخرى استعادت حريتها المفقودة. وكلها تعي خصوصيتها، وتطالب باحترام حضارتها الخاصة. وانه لمن العدل أن تحظى بمكانتها في توزيع الخيرات، وفي تقسيم المسؤوليات.

إن أوروبا الاستعمارية التي احتكرت القوة طيلة قرون قلقة من هذا التغير، وتحاول عرقلة هذا التطور. وحين يستحوذ عليها هذا الحنين إلى الماضي، تدافع عن سيطرتها العريقة مدعية الإبقاء على هيمنتها على شعوب اغتصبت أراضيها.

إن رفض قبول الارتقاء الطبيعي، قبولا خالصا، يفضي بالضرورة إلى نزاعات دموية. وان الحرب الفرنسية الجزائرية تندرج في هذا السياق.

وسبب هذه الحرب، بطبيعة الحال، يجب أن يوضع في سيرورة تصفية الاستعمار، كما كان سببها في الماضي في ظاهرة التوسع الاستعماري. فالأمر إذا ليس جديدا.

لقد لخص المؤرخ غوتيي في جملة واحدة معنى الاستعمار الفرنسي في بلادنا بقوله:"حاولنا في الجزائر تغريب جزء من الشرق. ولنكون أوضح وأقرب إلى الحقيقة، نقول بدورنا إن فرنسا حاولت في الجزائر أن تجعل قطعة من العالم العربي أوروبية".

وبالفعل، إن الجزائر أرض عربية. ومن تسوّل له نفسه إنكار هذا؟ إنها أرض إسلامية أصيلة. وهذه، أيضا، حقيقة لا غبار عليها. ورغم عزم الإمبريالية الفرنسية في الماضي والحاضر ورغم قوة سلاحه، فإن هذه الحقيقة التاريخية تظل صحيحة بشكل صارم. إنها حقيقة دائمة ماثلة راسخة في الأفكار.

لم يؤل الاستعمار الفرنسي جهدا من أجل استعباد الجزائريين، وتجريد الجزائر من إسلامها وعروبتها. وكانت كل جهوده طيلة قرون ترمي إلى تحقيق هذه الغاية.

في أول الأمر كان هناك الغزو العسكري وما تمخض عنه من نتائج.

لم يكن هذا الغزو مجرد نزهة بالنسبة للمحتلين. لقد كانت مقاومة الشعب الجزائري مقاومة بطولية. لكن، ورغم هزائم الإمبراطورية الأولى، ظلت فرنسا في 1830 قوة عسكرية عظمى. وفي المقابل، لم يكن سلاح الجزائريين يساوي سلاح أمة أوروبية عظمى، شأنه في ذلك شأن سلاح التونسيين في 1881 والمغاربة في 1905. ولهذا السبب انهزمنا، وغلبنا على أمرنا، وخضعنا لنظام من الاستغلال ما زال قائما إلى اليوم كما هو، رغم بعض التعديلات السطحية. كثيرا ما غيّرت فرنسا نظامها السياسي، لكنها في الجزائر لم تغير لا أهدافها ولا نظامها السياسي.

وهذا النظام المتميز بالاستيطان نعرفه حق المعرفة. كيف كانت آلياته وما هي نتائجه؟

لم يكتف المستعمر بإغداق النعم على نفسه، ولم يكتف، أيضا، بتحويل القوة إلى قانون. بل انه أراد أن يكفر عن ذنوبه بمحاولة إضفاء الشرعية على اغتصابه لأراضي الغير. وفي هذا المجال، وبعد أن انتهى ظاهريا الغزو العسكري، انبرى المستعمر لإسناد تصوراته النظرية حول ما يمكن أن نسميه إمبريالية فكرية ملائمة. فباستثناء بعض الشهادات النزيهة، أعلنت الجزائر أرضا شاغرة، وتم إنكار وجود الجزائر المسلمة.

ولم يجد الشعب الجزائري، ولا المغرب العربي البربري، ولا 14 قرنا من التاريخ، ولا قيّم الإسلام الأخلاقية، من ينصفها إلا نزر قليل من المثقفين الفرنسيين. وبصفة عامة، كان الأمر يشبه المكيدة والتواطؤ بين الكذب وشهادة الزور.

إن المكتبات مليئة بكتب ألّفت خصيصا "لولي العهد". و"ولي العهد" هذا هو البورجوازي المتوسط في فرنسا والمعمر الكبير في الجزائر. وحاول بعض "المفكرين" تبرئة ساحة الاستعمار من جرائمه، فأنكروا حتى وجود ضحيته. أو على الأقل حاولوا النيل من كرامته والحط من سمعته.

واليوم، ورغم المآسي التي خلقها، ورغم عجزه عن حل المشاكل التي خلقها، فإن الاستعمار يتورط في وسائل الدفاع عن موقفه، ولا يتورع عن تشويه الحقائق. انه ينكر وجود الدولة الجزائرية في 1830، رغم أن هذه الدولة أنجدت فرنسا مرارا. وينسى أو يتناسى أن الدولة الفرنسية كان من الأجدى لها أن تقتل غريمها، بدلا من أن تعترف له بالجميل.

انه ينكر أن الشعب الجزائري وجد في التاريخ، وان قادة الحملة الفرنسية على الجزائر، كلهم اعترفوا، أنهم وجدوا شعبا قويا شجاعا يدافع ببسالة عن كل شبر من أرضه وعن سلامة إرثه العربي الإسلامي. انه ينكر أن جنرالاته، وكتّابه، وأصحاب القانون، وملاك الأراضي، والاوليغارشية المالية، فكروا كلهم في إبادتنا وإبعادنا إلى أقاصي الصحراء، لكي يستولوا على أراضينا،

وكلهم تصميم وعزم على خلق "إقليم فرنسي"، حيث يصبح العرب غرباء في ديارهم، بلا وجود شرعي.

انه ينكر انه " حشد" شعبا بأكمله طيلة أكثر من قرن، ناكرا عليه لغته الوطنية، حارما إياه من أي حرية مدنية، معترضا، أشد الاعتراض، على أي تطوير لحضارته وشخصيته. انه ينكر انه حوّل قبائلنا العتيدة إلى ما يشبه "الغبار البشري". انه ينكر انه جعل من هؤلاء الأفراد خارجين عن القانون و"منفيين" في بلدهم.

انه ينكر انه قذف بهم لقمة سائغة مكتوفي الأيدي في مجاهل الفقر والجهل والاستغلال من قبل الدخلاء الأوروبيين. وأخطر من ذلك جعلهم عرضة لاحتقارهم وكراهيتهم. انه ينكر انه سنّ قوانين استثنائية جائرة ترمي إلى حماية وتعزيز امتيازات وعنصرية هؤلاء الأوروبيين، ضاربا عرض الحائط بحقوق الإنسان واحترام الذات الإنسانية.

وتتويجا لهذا القرن من" الأخطاء والعار"، ها هو يحي من جديد، بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأيام الحالكة لسنوات الاحتلال الأولى الحافلة بالمآسي والرعب والكذب. ومن أجل تعزيز عنصرية "المتطرفين" اتخذت الحكومات الفرنسية مسؤولية تدعيمه بعنصرية الجيش الفرنسي. فأصبحنا نرى الجنرال ماسي ومظلييه يهبون لنجدة صاحب الملايير بورجو. وهكذا تتكرر الحلقة الجهنمية.

منذ أول نوفمبر بدأت فرنسا في غزو بلدنا من جديد. وحلّ الجيش محل المدنيين. كما حل محل نظام شيوخ البلديات الكولونياليين ونبلاء الريف والمأمورين المستبدين في القرى نظام الكولونيلات والجلادين وضباط الفرع الإداري والاجتماعي وضباط الفرع الإداري الحضري. وأخضع شعب بأكمله إلى الرعب والمحتشدات والجوع وغسيل المخ. وعوض أن تطهّر فرنسا عقول الأوروبيين وتعلمهم احترام الشعوب الأخرى والأجناس الأخرى، وعوض أن تجعلهم يعيشون كرجال عاديين وسط مجتمع عاد، حدث العكس، وأصبح الهدف هو "تكييف" العربي.

قيل لنا أن هذا الجيش هو جيش "ثوري". إنها لسخرية تعيسة. ويحق لنا أن نتساءل أين تكمن ثوريته" اللهم إلا إذا كانت في ذبح الأبرياء، وهتك أعراض الفتيات، وبقر بطون النساء، ونهب الفلاحين".

أكيد أن العالم صفق لهذا الجيش حين حرر في 1919 و1945 إقليمي الألزاس واللورين. وهذا العالم صفق، أيضا، لما استعادت بولونيا حريتها كأمة حرة بفضل الحلفاء. لم، إذا، لن يصفق العالم حين يتحرر الشعب الجزائري من الهيمنة الفرنسية؟ إن الجزائر هي كالألزاس، ولكنها ألزاس العالم الإسلامي والمغرب العربي. إنها بولونيا إفريقيا.

هناك سؤال مطروح منذ 130 سنة، ولم يجب عنه بموضوعية لا الجيش الفرنسي ولا السلطة القوية ولا الجمهورية والسلطة البرلمانية. وهو هل يستطيع مواطن عربي بربري من الجزائر، وهو وارث لحضارة رائعة ولغة وتقاليد، أن يدافع بصفته تلك عن تراثه وأن يعتز به؟

والحقيقة، أن هناك حاجز كثيف أصبح بين المستعمِر والمستعمَر بسب استعمال القوة. وأصبح الحوار بينها حوار طرشان. وأصبحت مغامرة الذئب والحمل، للأسف، هي مغامرة إنسانية.

قيل لي إن الضباط الفرنسيين المكلفين بالعمل النفسي يدرسون ماو تسيتونغ. يا للعجب، كيف يصبح محررو الوطن أسوة للإمبرياليين؟ والى جانب هؤلاء الضباط يستمد الضباط المكلفين "بإقرار السلم" أساليبهم من فاشية مشفوعة بعنصرية عريقة في القدم. إن ما يقومون به من أعمال التمشيط والاغتيالات الجماعية والتقتيل بدعوى الفرار والمعتقلات والمحتشدات، حيث يعاني الشعب الجزائري من التعذيب والإهانة والتجويع، كل هذا كان بالنسبة للعمل النفسي بمثابة البهتان السافر مقارنة بالحقيقة المجردة.

وفي آخر الأمر، فإن "إقرار السلم" هو نقيض العمل النفسي. فما يقوم به هؤلاء يحطمه الآخرون. إن الجيش الفرنسي يمهد في نهاية المطاف إلى

الطلاق بين الجزائر وفرنسا. فهذا الجيش، والحق يقال، يهتم بمشكلة ليست من اختصاصه، لأن المسألة لم تعد مسألة قوة.

لا يمكن أن تقتل فكرة ما بالسهولة التي يُقتل بها إنسان. وبقدر ما يتدخل الجيش الفرنسي في الجزائر، بقدر ما نعطي الدليل للجزائريين المترددين أن خلاصهم يكمن في الكفاح، وان جيش التحرير الوطني المنبثق من الشعب، هو الضامن الوحيد لحريتهم. إن الشعب الذي لا يرفع عاليا رايته يفقد شرفه ويعرض نفسه للإهانة والاحتقار. هذا هو الدرس القاسي الذي لقّنتنا أياه أوروبا عدوانية ومتعصبة.

يتكلم البعض عن القلق الذي يتخبط فيه الجيش الفرنسي. فالضباط المتطرفون، من أمثال سالان وشال، الذين يبحثون عن نصر مستحيل منذ عشرين سنة، يعتقدون إنهم سيحققون ذلك في الجزائر. ولذا نراهم شغوفين بمحاربة شعب أعزل أكثر من شغفهم بالدفاع في سنة 1940 عن فرنسا وأقاليمها الشرقية .

وهم يرددون عبارة " كفانا إهانة واستسلاما" تبريرا لمواصلة الحرب ودفاعا عن المنافع التي تذرها عليهم. لكن هذا الموقف الذي يدّعي الوطنية لم يعد يضلّل أحد. انه شرف عظيم لضابط فرنسي أن يحارب هتلر، لكن ليس له أدنى شرف حين يُبيد النساء والأطفال.

إن الجيش الفرنسي يفقد آخر فضائله في الحرب الفرنسية الجزائرية. فقد لطّخ سمعته ومرغها في وحل الأساليب البوليسية المخزية. وإذا كانت معركة "ديان بيان فو" هزيمة عسكرية نكراء، فإن الحرب التي يشنها الجيش الفرنسي ضد شعبنا منذ ست سنوات هي أكبر هزيمة أخلاقية مُني بها جيش احترافي. فاغتيال أسير، مثل العربي بن مهيدي، وتعذيب جميلة بوحيرد، واغتيال بومنجل ومريض كعيسات ايدير، ودفن سكان مدنيين بوحشية تحت وابل من القنابل، كل هذه الأعمال هي أعمال سهلة، لكن لا مجد ولا شرف فيها[1].

أما المجندون الشباب فقليل منهم من يقدّر مسؤولياته. وقليل منهم من يتساءل عن المعنى الحقيقي لهذه الحرب التي يشنها علينا. مع أن هؤلاء

1. استثني بعض الضباط الذين رفضوا أن يتحولوا إلى جلادين ومجرمين

الجزائريين الذين يطاردونهم، مثل وحوش ضارية، كانوا هم صنّاع حريتهم وأداة من أدوات عظمة فرنسا.

قد يجد التاريخ ظروفا مخففة للأساليب الإجرامية لبيجار. فهذا الجنرال كان يجهل كل شيء عن الإسلام والعرب. كان يجهل كل شيء عن الجزائر.

لكن منذ ذلك العهد دافع الجزائري عن فرنسا في كل مكان. وخاض جميع معاركها. وعمل في مصانعها ومزارعها وعاش في عائلاتها. وهو بالنسبة لأغلبية الفرنسيين ليس إنسانا مجهولا. ومع هذا، فإن الفرنسيين، بوعي منهم وعن قصد، يحرمونه من الحرية؟

إن "العساكر" المساكين متذمرون. لكن ليس لديهم الشجاعة الكافية ليقولوا لا لحرب يعرفون أنها جائرة ووحشية.

"الجزائر الفرنسية" إن هذه العبارة وحدها شتيمة بالمنطق السليم. عشرة ملايين جزائري يعيشون في الدرك الأسفل من مجتمع يدّعي الحداثة والتمدن، و800 ألف أوروبي جاءوا من كل حدب وصوب، واستأثروا بالمناصب وتقلدوا زمام الحكم واغتصبوا ثروات بلد لم يتخل عن عروبته، هذه هي الصورة الصحيحة والحقيقية لما يسمونه "بالجزائر الفرنسية".

لما كنا نطالب بمدارس كانوا يقولون لنا إننا لسنا أهلا لها. إننا لا نقبل التربية. إن الاستعمار عمل كل ما في وسعه لتدمير ثقافتنا دون أن يلقّننا ثقافته. وأوصد في وجهنا أبواب المدارس العليا والتقنية ليتسنى له اتهامنا بعد ذلك بانعدام المؤهلات والكفاءة. والحقيقة أن جبهة التحرير الوطني كوّنت في ظرف ست سنوات تقنيين جزائريين يفوق عددهم ما كوّنته فرنسا طيلة قرن.

واليوم انقلب السحر على الساحر. وسقط الاستعمار في الفخ الذي نصبه. وسيهلك من حيث أذنب. فهو لم يؤمن إلا بالقوة الغاشمة، وها هي هذه القوة تفلت من بين يديه وتنقلب ضده. أين هو الحصاد الذي كان يترقبه من زرعه؟ لقد زرع الضغينة والاحتقار ولن يحصد إلا الاحتقار والضغينة.

في سنة 1955 دافع السيد هيرفي ألفون، ممثل فرنسا في جمعية الأمم، عن وجهة نظر بلاده بهذه العبارات: "إن الجزائر مقاطعة فرنسية منذ 1834، شأن مقاطعة لابروطاني منذ 1491، وشأن الالزاس منذ 1648، وشأن كورسيكا منذ 1769، وشأن لا صافوا منذ 1860".

وهكذا لا يحسب أي حساب لعشرة ملايين من الجزائريين. وهكذا لم تبق هناك جزائر، ولم تعد هناك مشاكل. كيف يستطيع رجل محترم أن يدافع أمام جمعية موقرة على مثل الافتراءات؟ كيف يمكن لبلد أن يكون فرنسيا، بينما سكانه ليسوا فرنسيين؟ بأي معجزة يتحول عرب الجزائر إلى جزء لا يتجزأ من الأمة الفرنسية، شأنهم في ذلك شأن البروتون والالزاسيين والكورسيكيين والصافوايارديين؟ ومتى مارسوا ولو قسط صغير من السيادة الفرنسية؟

لقد آن الأوان أن تنتهي هذه الأباطيل من أذهان العقلاء. وان التضليل له حدود. إن المستعمرة هي مستعمرة. وهي ليست إقليما.

ورب معترض يقول، إن الجزائر هي مستعمرة ليست ككل المستعمرات. نحن أدرى من أي واحد بذلك. لكن هذه الملاحظة لا تغير شيئا في طبيعة المشكلة.

لقد كانت الإمبراطورية الاستعمارية فسيفساء من البلدان. وفي الغالب حدد وضع كل بلد بحسب تاريخ احتلاله. أما كلمات، مثل الضم والحماية والانتداب والوصاية، فما هي إلا أوصاف فرضها الزمن والظروف الدولية، ولكنها في الغالب تغلف في كل مكان البضاعة نفسها. هي بضاعة السيطرة والاستغلال الأحادي الجانب.

يجب أن تنتهي هذه السيطرة وهذا الاستغلال. كما يجب وضع حد لهذا الاستعمار بوصفه مؤسسة ومصدرا للقوانين.

ولا ينبغي أن نراعي في ذلك أي اعتبار أمام هذا الانقلاب في النظام الاستعماري. وستكون أوروبا في نهاية المطاف هي الرابح الوحيد.

إن النظام الاستعماري، أي التكالب على المواد الأولية والأسواق الخارجية، كان دائما مصدرا للكوارث. انه لا يتلاءم مع توازن عالمي مستقر. وانه لضرب

من المحال أن تحاول الأمم الأوروبية أن تحافظ هنا وهناك على استعمار جديد متناغم مع نزعة أبوية، وأن تطمح في نفس الوقت إلى التجديد والرقي والسلم.

إن المتطلبات الاقتصادية ليست محل نقاش هنا. فحين تصبح المواد الأولية الضرورية لحياة أوروبا بين أيدي الشعوب الحرة الواعية بمصالحها، وليس بين أيدي الاحتكارات ورجال الأعمال الجشعين، في ذلك اليوم تزوّد المصانع الأوروبية بشكل أفضل، ويصبح إنتاجها أوفر. حينئذ يمكن لشعوب كل القارات أن تتعاون تعاونا مثمرا، وأن تتضامن فيما بينها، وأن تتقاسم بعدل الثروات والرفاهية. حينئذ يمكن التغلب على المجاعة في العالم.

لم يدرك القادة الفرنسيون، باستثناء الجنرال ديغول، متطلبات ما بعد الحرب العالمية الثانية. ورفضوا عمدا الاعتراف بقومية شعوب ما وراء البحر. وتجاهلوا حقنا في الديموقراطية المرتبط ارتباطا وثيقا بمطلبنا في الاستقلال.

وهذا العجز الذي كان سبب كل مصائبنا ومصائب فرنسا نفسها ظهر بشكل أوضح عند الساسة اليساريين. لن أتحدث عن موقف بول كوست-فلوري، الذي أثبت بلادة ذهنه وعماه وضحالة خياله، حين كان مقررا للجنة الدستور في جوان 1944. في جانفي 1956 كنت في باريس حين ألّفت حكومة الجبهة الجمهورية بقيادة الاشتراكيين. عشية 6 فيفري رأيت في مكتب الجزائر غلاة الاستعمار مجتمعين حول الرئيس ريمون لاكيير، قصد تنظيم مظاهرات مناهضة للحكومة في الجزائر. خاطبت أحدهم، وهو السيد باتيستيني، قائلا له: "إن هناك عنف السادة الاستعماريين وعنف المستغَلين. وان العنف الأول لا يؤدي إلا إلى جعل التعايش مستحيلا"[1].

من البديهي أنني لم أكن انتظر من الاشتراكيين أن ينصبوا المتاريس من أجل فرض الجنرال كاترو وبرنامج الحكومة. لكننا كنا نأمل أن نرى غي مولي يستقيل من حُكم لم يعد يتحكم فيه، بدلا من الاستسلام لأصحاب المال.

1. قال لي باتيستيني: «ما دام العنف حقق نتائج بالنسبة لجبهة التحرير، فإن الأوروبيين سيلجئون إليه أيضاً».

لم يحدث شيء من هذا القبيل. بل بالعكس حاول الرئيس نفسه في مؤتمر الفرع الفرنسي للأممية العمالية، المجتمع في تولوز، أن يجد تبريرات ماركسية للحرب الاستعمارية المتواصلة عندنا، تحت قيادة رفيقه روبر لاكوست. وأنكر على الشعوب المستعمرة الحق في الاستقلال الوطني[1].

والكل يعرف أن هذا الموقف هو خيانة للفكر الاشتراكي. لقد سبق لجون جوريس أن أدان، برصانة، إدماج السكان بالقوة والإلحاق التعسفي لأراضي الغير.

لقد قال جوريس:" في الحقيقة حيثما توجد أوطان، أي مجموعات تاريخية واعية باستمراريتها ووحدتها، فإن أي اعتداء على حريتها وسلامتها الترابية هو اعتداء على المدنية وسقوط في البربرية".

ومن البديهي أن الأمين العام للفرع الفرنسي للأممية العمالية انهزم أمام المتطرفين، وتبنى عنصريتهم المقيتة. ولا حاجة إلى التلاعب بالألفاظ. فأوروبا "الأوطان" ليست مؤهلة لتمنع آسيا وإفريقيا من الاعتزاز بوطنيتها. ففي غياب اشتراكية عالمية، فإن احترام وطنية كل شعب يجب أن تكون قاعدة مشتركة.

وبعد أن هُزِموا أمام المنطق وأمام الضمير العالمي، يلجأ اليوم الامبرياليون إلى الاحتماء وراء مواقف ديماغوجية. وحيثما لا تنفع إلا سياسة الامتهان، نراهم يرفعون شعارات جديدة مثل:" الجزائريون فرنسيون كاملي الحقوق" و"أخوة 13 ماي" و"من دنكرك إلى تمنراست" و"الصحراء فرنسية" و"الدفاع عن العالم الحر" و"البحر الأبيض المتوسط يقطع فرنسا كما يقطع نهر السين باريس" الخ...

إن المكر لا ينفع. فهذه الصيغ تبدو تافهة جوفاء أمام شرعية كفاحنا التحرري. إن لجنة فانسن، التي تضم آخر حفنة من غلاة الاستعمار، تدّعي إحياء شعلة الإمبراطورية عند الفرنسيين. وقد نشر أحد أعضائها، وهو

1. انظر جريدة «لومند»، 2 و3 جويلية 1957.

جورج بيدو كتاباً بعنوان "الجزائر الطائر المهيض الأجنحة". إن خزعبلات رئيس المجلس السابق، المتأثر بالروح الصليبية، لا يمكنها أن توقف مسيرة ثورة عصرنا.

لو أن جورج بيدو، الرئيس السابق للمجلس الوطني للمقاومة الفرنسية، وصف الجزائر في سنة 1958 "بالطائر المتحرر الأجنحة" المتحرر الجسد، لكان حتما أكثر تبصرا واحتراما للتاريخ.

كيان مغاربي، وحدة إسلام إفريقيا الشمالية، استقلال إفريقيا ونهاية عهد الاستعمار، هذه هي الحقائق التي لا تخفى حتى على الأعمى، والتي لا يجب أن لا يتجاهلها أي رجل دولة.

إن هذه الحقائق هي بمثابة حجر الزاوية يرتكز عليها، من الآن فصاعدا، صرح العلاقات الجديدة بين إفريقيا وفرنسا وبقية العالم. والويل لمن يتجاهل ذلك!

لو أن الساسة الفرنسيين كانوا أكثر واقعية، ولو أن النظام الاستعماري ليس ما هو عليه الآن في الجزائر، لما وقعت حرب التحرير الوطني. سأذكر فيما بعد المحاولات التي جرت لتفاديها. كان من الممكن أن تتم تصفية الاستعمار سلميا، بدءا بسنة 1943، كما حدث في الهند وغيرها. وسأبيّن كيف أرغمنا سادة الجزائر وتواطؤ القادة الفرنسيين على إعلان الكفاح المسلح.

ففي مجال تصفية الاستعمار، فإن فرنسا متأخرة ليس بحرب فحسب، بل هي متأخرة " بثورة". في حين أن الأمم الأوروبية، التي كانت في الماضي متسابقة فيما بينها في السباق على اقتسام المستعمرات، دخلت منذ 15 سنة في تنافس من نوع آخر، هو التنافس من أجل التحالف مع الدول الحديثة العهد بالاستقلال ومساعدة الشعوب المقهورة على التحرر.

وفي هذا المجال أصبح معسكر البلدان الاشتراكية، أي معسكر الاتحاد السوفييتي والصين، يُسحب له حساب في هذا التنافس. وإن مساعدته التقنية تترجم، يوما بعد يوم، بتقدم محسوس وتعاون مثمر وفي روح من الصداقة.

ودخلت جمهوريات أمريكا اللاتينية الحلبة، وهي تعي، أكثر فأكثر، إمكانياتها. ورغم إغراءات الدولار، فإن نوعا من المسيحية الاجتماعية بدأ يغير هذا الجزء من العالم لصالح الجماهير الشعبية.

وأصبح معسكر الشعوب الافرو آسيوية، الذي برز بعد تصفية الاستعمار، يتمتع بالحق في الكلمة في تسوية القضايا العالمية. وهو متضامن مع كفاحنا. ومؤتمر بادونغ معلم شاهد على ذلك.

ومن المؤمّل أن تعود فرنسا إلى رشدها، وتنضم بكل ثقلها إلى النزعة التحررية الخلاقة لعصرنا. ومن المؤمّل، أيضا، أن الغلاة الشوفينيين في فرنسا والمسيحيين المنافقين والاشتراكيين المزيفين سيخرصون يوما، ويفهمون في آخر المطاف أن ما كان ممكنا بالأمس أصبح مستحيلا اليوم. وسيعود الجميع إلى جادة الصواب.

لقد تلاشت الأوهام. ولم تعد الخرافات قادرة على إخفاء الحقيقة. وان دولة جزائرية تتمتع بسيادتها واستقلالها هو الطريق الوحيد المفضي اليوم إلى تعاون مثمر لا بين الجزائر وفرنسا فحسب، بل بين الإسلام والمسيحية، وبين إفريقيا وبقية العالم.

إن وجود الأقلية الأوروبية ليس مشكلا. وسأتحدث بكل موضوعية ودون أهواء. إن هذا الوجود سيطرح مشكلا إنسانيا ثانويا، وهو لا يستعصي على الحل، وسيتكفل الشعب الجزائري بحله بكل إنصاف في الوقت المناسب. ومن نافلة القول أن مثل هذا الحل يقتضي تغييرا في الذهنيات، أكثر مما يقتضي تغييرا في القوانين، إنها مشكلة بسيكولوجية أولا وقبل كل شيء،

يعتبر بعض الأوروبيين أن التعايش سيكون صعبا بلا شك. لكنه ليس مستحيلا. إنها مسألة وقت. وإن اعتبرنا أن الاستعمار هو المرض الخصوصي للرأسمالية، أي مرض الملاك الكبار، فيجب أن نعتبر، أيضا، انه مرض معد. انه أعدى في الأقاليم المستعمرة كل فئات المجتمع، وحتى البروليتاريا.

إن "البيض الصغار" في الجزائر "انغمسوا" في عنصرية خلقها ورعاها آباؤهم. إن الديمقراطية تخيفهم، لاسيما وأنهم يدركون هشاشة ذواتهم. ولا تحميهم في ذلك لا ثروتهم ولا تقنيتهم ولا حتى ثقافتهم. ولذا نراهم يحتمون رواء العنف والميز العنصري.

لنستمع إلى أحدهم يتحدث :

"تسألونني هل أؤمن بالديموقراطية؟ أنا لا تهمني ديمقراطيتكم. إنها تثير الغثيان عندي. ألا ترون إلى أين تفضي بنا هذه الديموقراطية؟ ثمانية ملايين من الفئران القذرة والأميّة يتحدون فرنسا. في أعياد الفصح لا يمكن لك أن تركب قطارا لأنه مكتظ بهم، ولا يمكنك يوم 15 أوت أن تتمتع بالبحر، لأنه غاص بأصحاب العطل المدفوعة الأجر. انتظروا قليلا حتى نصل أنا وأصدقائي إلى الجزائر، وسيكون ذلك قريبا إن استمروا يسخرون منا... وسترون ماذا سنفعل بديمقراطيتكم انتم البلداء الذين يجدون من يقرأهم"[1].

قائل هذا الكلام هو ميشال موريل. وأمثاله كثر في شمال إفريقيا. ولكن لا تنخدعوا بأمثاله من المتشدقين. فقد رأيت من مثله الكثير أثناء حكومة فيشي في صفوف "الصول"[2]. وخلال الإنزال الأمريكي الانجليزي، في 8 نوفمبر 1942، غيّر هو وأمثاله من مواقفهم وخضعوا للواقع الجديد والقوة الجديدة. وقد وصفهم السيد جوزي ابولكير، أحد رفاق التحرير، بمثل هذه العبارات القاسية:

"صبيحة 8 نوفمبر نزل أعضاء "الصول" إلى الشوارع بزيهم العسكري، وحاولوا التجند. لكن سرعان ما القي عليهم القبض بالعشرات، وسلموا أسلحتهم دون أدنى مقاومة. إن الفاشيين الجزائريين لا يكونون شجعان إلا تحت حماية الجيش والشرطة".

هؤلاء الفاشيون الصغار هم اليوم مثلما كانوا بالأمس. لم يتغيروا. ففي مواجهة قوة واعية بأهدافها، لا يمكنهم إلا الانسياق أذلاء.

---

1. MICHEL MOREL, Alger (Lettre à l'Express, N° 407 du 2 Avril 1959).

2. الصول : جماعة من الفاشيين من قدماء اللفيف الأجنبي.

لكن ومهما يكن من أمر، فإن فرنسا مسؤولة عن هيستيريتهم العنصرية. وما لم يتقبل الحكم في فرنسا بإنصاف استقلال الجزائر، وما لم تتفق فرنسا مع جبهة التحرير الوطني حول سبل ووسائل الاستقلال، فلن تحل مشكلة موريل وأمثاله.

ظل المشكل مطروحا بشكل خاطئ فترة طويلة. ذلك إن تعبئة الرأي العام الفرنسي ضد الشعب الجزائري، بسبب وجود أقلية فرنسية في الجزائر، يؤدي إلى إبقاء نزعة عنصرية لا تعود بالنفع على أحد.

هل من المعقول أن نجعل شعبنا يدفع ثمن وجود ليس مسؤولا عنه، وتمّ على حسابه؟ وهل ستظل فرنسا تستخدم حجة وجود هذه الأقلية الأوروبية لمواصلة حرب جائرة؟ انه موقف عبثي ولا يبرر.

كان من الواجب، أولا وقبل كل شيء، إيجاد حل لمصير المنبوذين في بلدهم، ثم بعد ذلك ستتضح الرؤية لحل كل المشاكل الأخرى بكل إنصاف.

إن المستقبل يخفى حتى على أولئك الذين يصنعونه.إن تمرد المتطرفين الكبار والصغار، في الجزائر يوم 13 ماي 1958، أطاح بالجمهورية الرابعة. وأعاد الجنرال ديغول إلى الحكم. وبعد أن أصبح رئيس دولة، لم يتوقف المقاوم الأول لفرنسا عند الأطروحات الاستعمارية القديمة. بل انه، بالعكس من ذلك، اعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير. وحين نتأمل تاريخ الجزائر تحت الاحتلال نجد أن موقف ديغول هو أول خطوة للاعتراف بالحقيقة.

إن الاعتراف "بالاختيار الحر"، الذي حييناه واعتبرناه انتصارا لقوى الديموقراطية على المواقف الرجعية البالية، أحدث تمردا جديدا للاستعماريين في 24 جانفي 1960.

لقد اقتفى لاغايارد وأورتيز آثار فيلرموز وماكس ريجيس.

لكن الانقلاب أخفق. وفشلت محاولة الإطاحة بالنظام الديغولي. ولم يتنازل الجنرال ديغول. لكن بأي ثمن؟

واستمرت الحرب، وأفرغ مبدأ تقرير المصير من مدلوله الجوهري. وما منحه الجنرال ديغول بيد استرده باليد الأخرى. فقد صرح أن مصير الجزائريين يعني الجزائريين وحدهم، لكنه في الوقت نفسيه كلف جيشه بإجهاض الانتفاضة الوطنية وفرض نظام سياسي على الجزائريين يختاره هو وحده.

ولم يبق لقاء "مولان" مجالا للشك في هذا المجال.

فقد شرحت الحكومة الفرنسية لممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة[1] أن وفدها لا يناقش إلا وضعية المحاربين ومصير السلاح. وكما هو واضح فهذه الشروط هي بمثابة شروط استسلام. وهكذا، يتحول "القرار النهائي" الذي تركه للشعب الجزائري إلى قرار يعود إلى الجيش الفرنسي والإدارة الاستعمارية.

ولم تكن القضية، بالنسبة للجزائر المقاومة، هي وقف القتال وطلب "الأمان". فالجيش الوطني الشعبي هو جيش وطني حقيقي وأصيل. ومن الآن فصاعدا، فإن مهمته الدائمة تتمثل في العمل على ضمان النظام العام وأمن البلد. إن هذا الجيش الذي دربه ضباط تكوّنوا في الجيش الفرنسي، ويقوده في القتال إطارات شعبية تتمتع بروح وطنية منقطعة النظير، سيبقى جيشا لا يقهر.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، من الطبيعي أن لا تقبل الحكومة الجزائرية المؤقتة مفاوضات لا تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار. لذلك تمسكنا بالمنطق في مفاوضات "مولان"، حين طالبنا من الحكومة الفرنسية مناقشة الترتيبات العملية التي تسمح للشعب الجزائري أن يقرر مصيره بكل حرية.

إن مبدأ ما في حد ذاته لا قيمة له. لأن العبرة بتطبيقه. لقد اعترفت الحكومة الفرنسية، في نهاية المطاف، بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، لذا يصعب علينا أن نفهم الأسباب التي تجعلها رافضة الحوار معنا حول الإجراءات التطبيقية. إن موقفنا واضح لا يشوبه لبس.

---

1. المحاميان أحمد بومنجل ومحمد الصدّيق بن يحي.

لكن ماذا يريد الرئيس ديغول وماذا في إمكانه أن يفعل؟

لا يمكننا أن ننسى أن رجل 18 جوان، قبل أن يصبح رئيس دولة، يمتاز ببعد البصيرة وسداد الرأي، كان جنرالا في العهد الاستعماري. لقد حصل على نفس التكوين التي حصل عليه الجنرال سالان والخمسين جنرالا، الذين يديرون الحرب في الجزائر منذ ست سنوات. أيّ من الشخصيتين سيتغلب على الآخر في نهاية الأمر؟ شخصية جنرال الإمبراطورية، أم شخصية رجل الدولة الذي كان يعلن على الملأ أن على فرنسا أن تساير "روح العصر"؟ وإذا افترضنا أن الشخصية الأخيرة هي التي ستتغلب، هل ينجح في أن يفرض سياسته على المتطرفين في الجيش وغلاة الاستعمار؟

هذه هي الأسئلة التي ما فتئت تطرح علينا منذ 19 سبتمبر 1959.

وفي غضون ذلك تواصل فرنسا شن حربها على الشعب الجزائري، وتقتل النساء والأطفال. أمة عظيمة غنية وقوية جعلت شرفها معلقا بإخضاع شعب صغير. وليست هذه هي المرة الأولى.

فلننظر الآن كيف عاش الشعب الجزائري هذه المأساة القاتمة.

الفصل الثاني

مائة وثلاثون سنة من المجازر والقوانين العنصرية في الجزائر

إن فرنسا نهبت، طيلة 70 سنة، العرب وطردتهم وشردتهم لتعمر الجزائر بالايطاليين والأسبان...
هل سينتهي الجنون الاستعماري في يوم ما؟

أناطول فرانس

يستحيل خداع كل العالم على الدوام.

ابراهام لنكولن

التاريخ هو أسباب وأحداث، وهناك طريقة تأويلها. انه اقرب إلى فن منه إلى علم، حيث تدخل فيه الكثير من الأهواء البشرية. والحال، أن الراسخين في العلم من الأوروبيين هم الذين كتبوا إلى حد الآن تاريخ إفريقيا وآسيا.

ودون أن نجحد الجهود النزيهة التي بذلها بعضهم، إلا أننا نستطيع أن نقول أن هؤلاء المؤرخين كتبوا دائما لمواطنيهم، وخدموا بوعي وبغير وعي أوطانهم.

إن تاريخ نابوليون الأول، إذا اكتفينا بهذا المثل فقط، تتغير صورته بحسب مؤلفها، انجليزيا كان أم فرنسيا. ومن باب أولى، فإن تاريخ شعب مستعمَر يُحرّف إذا كتبه مستعمِر.

ولذلك، فمن الواجب والضروري تصحيح هذه الكتابات. وسيتم ذلك حين تنهض الشعوب الأسيوية والإفريقية بدورها بكتابة تاريخها الخاص.

وعندما تصبح كوناكري وأكرا وتونس والرباط والقاهرة والجزائر ونيودلهي وبكين وجاكارتا مراكز حضارية وثقافية، وعندما تنجب هذه الحضارات رجال

علم حقيقيين مسلحين بأدوات المناظرة العالمية في ميادين المعرفة، يمكننا حينئذ أن نقترب من الحقيقة التاريخية، وان نعطي لكل قارة ولكل شعب ما يستحقه من فضل.

أما اليوم، فإننا على "خلاف جدري". فما تعتبره أوروبا مفخرة لها، هو مصدر ويل بالنسبة إلينا. إن الاستعمار الأوروبي كان سلسلة من الجرائم اقترفها ضد الشعوب المستضعفة. إن الاستعمار ارتكز على النهب وقانون القوة والسلب. ولم تكن كلمات "الحضارة" و"التنصير" سوى ذرائع تخفي أحط غرائز الإنسان.

واستعمار الجزائر لا يشد عن هذه القاعدة.

ولكي يخفف من مسؤوليته الجسيمة، تفنن الاستعمار في الكثير من الحالات في تشويه الحوادث. وكان في ذلك هو الخصم والحكم. إن الكتب المدرسية التي بين أيدينا مليئة بأنصاف الحقائق والافتراءات الفظة. إلى درجة أن القارىء غير المحنك لا يفهم بعض ردود أفعال الشعوب المستعمرة ويعتبرها غير مبررة.

كتب مؤخرا السيد فيليب مارسي، نائب الجزائر، مقالا في جريدة "لوموند" قال فيه:

"متى تحدد فرنسا نواياها من الجزائر؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه منذ عشرات السنين مسلمو وأوروبيو الجزائر وسكان المتروبول وحتى الأجانب. ومرت سنوات من الشكوك والتردد ومن المواقف المتناقضة، سنوات لا نهاية لها، مثيرة للقلق والضيق ومهينة بالنسبة لمسلمي الجزائر الذين كانوا لا يفهمون هل هم في الداخل أو الخارج، في رواق الانتظار، أو أمام باب مشرع أو منفتح قليلا أو موصد في وجوههم.

من المؤسف أن السيد مارسي، الذي يقال عنه انه أستاذ لامع، انتظر خمس سنوات من الحرب، كي يتلفظ بهذه التفاهات. إن فرنسا قد حددت منذ فترة طويلة نواياها بشأن الجزائر، أو على الأقل بشأن الشعب الجزائري. أما المسلمون فهم يعرفون أنهم خارج البيت.

إن الاهانة والميز العنصري ليست وليدة اليوم. لقد كانت أدوات النظام. وهذا يعرفه الداني والقاصي، ولا أحد يطرح السؤال في هذا الأمر، لا الأوروبي الذي لم يعد يخفي أبدا ما يضمره، ولا الجزائري الذي يعرف ما يريده.

ولو أتيح لي أن أكتب تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لبدأت ذلك من تاريخ هزيمة نابوليون في "واترلو". إن هزيمة "واترلو" تفسر، أفضل تفسير، نزول الجيوش الفرنسي في سيدي فرج.

يزعم بعض المؤرخين أن حملة 1830 جاءت نتيجة لضربة المروحة، التي وجهها الداي حسين إلى قنصل فرنسا، المغامر ديفال. غير أن التحضير للحملة كان في حقيقة الأمر سابقا على هذه "الحادثة". وحتى لو فرضنا أن هذه الحادثة لم تقع، لدبروها لتبرير الغزو.

إن الأسباب الحقيقية لاحتلال الجزائر يجب أن نبحث عنها في مكان أخر. فمنذ القرون الوسطى كانت أربع قوى أوروبية تتنازع البحار والمصارف التجارية والمستعمرات. وهذه القوى هي فرنسا وانجلترا واسبانيا والبرتغال.

ونجحت القوى الثلاث الأخيرة في تأسيس إمبراطوريات استيطانية ولغوية. وفرخت في هذه الإمبراطوريات، بنشرها اللغتين الاسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية، وفي بعض الأجزاء من آسيا. وانتشرت اللغة الانجليزية في أمريكا الشمالية وفي الهند.

أما فرنسا فكثيرا ما مُنيت بالفشل والهزائم المتكررة. فبعدما احتلت بلدانا في آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وفي إفريقيا، أرغمت عن التخلي عن أهم ممتلكاتها. منذ هزائم لويس الخامس عشر، وضياع كندا سنة 1763، ومنذ ثورة سان دومنيغ واستقلالها، ومنذ بيع لويزيانا للولايات المتحدة سنة 1803، وأخيرا منذ معاهدة باريس سنة 1814، لم تبق لها في الحقيقة أي إمبراطورية. إنّ إمبراطوريتها العظيمة الشاسعة الأطراف انتزعتها منها أيادي أخرى، ولم يبق لها منها إلاّ بعض الجزر. في سنة 1830 لم تكن تملك إلاّ جزر سان بيير وميكلون في أمريكا الشمالية، ولامارتينيك ولاغوادلوب في أمريكا الوسطى،

وبعض المستودعات في السنغال ومدغشقر، وجزيرة بوربون والمستودعات الهندية الخمسة في آسيا.

وأمام توسع البرجوازية الأوروبية وازدهارها التجاري، لم يكن للبرجوازية الفرنسية أن تبقى مخنوقة في نطاق ضيق من جراء انهزاماتها المتوالية.

إن المنافسات العديدة القائمة بين الدول الأوروبية تفسر، وحدها، الأعمال الاستعمارية التي قامت بها الرأسمالية الفرنسية.

إن الشغل الشاغل لهذه الرأسمالية هو إنشاء امبراطورية جديدة قوية الجانب، وإنشاء مستعمرات لا تكون أسواقا للاستهلاك ومصدرا للمواد الأولية لصناعتها فحسب، بل مناطق مفتوحة للغة الفرنسية وللجنس الفرنسي. فاختارت البورجوازية الفرنسية الجزائر والمغرب العربي فريسة، ضاربة عرض الحائط بكل الإحصائيات البشرية والاعتبارات الإنسانية في تلك الديار،وغير مكترثة لمدنيتها التليدة وشخصيتها العتيدة.

وباختصار، فإن عزم فرنسا الرامي إلى أن تجعل من وطننا مستعمرة آهلة بأبناء جلدتها، وقلب بلاد عربية إلى مقاطعة يسري فيها الدم الفرنسي، هذا العزم أدى بفرنسا إلى اقتراف ثلاث جرائم شنيعة وهي:

الأولى: تقويض الدولة الجزائرية وتفكيك إطارات المجتمع العربي الاجتماعية منها والسياسية، حتى أصبح أثرا بعد عين، وأدى بها هذا العمل التخريبي إلى خلق مشكلة وطنية وإنسانية لم يكن في وسعها ولا في إمكانها حلها، رغم احتلال دام 130 سنة.

ثانيا: أصرت بعناد على تبديل الأهالي الجزائريين بسكان أوروبيين. ونجم عن هذه العملية الإجرامية، خلق نظام اجتماعي مسيخ، فتح المجال لعنصرية مزمنة، زادتها فظاعة وازدهارا قوانين استثنائية سنّها المستعمر لفائدة أبنائها، وعلى حساب الشعب الجزائري، وذلك طيلة أكثر من قرن.

ثالثا: منحت للأقلية الأوروبية حريات فاحشة، بيد أن الجزائري بقي أعزل، لا سلاح له في الميدان السياسي للدفاع عن حقوقه، رغم احتجاجاته

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة الجامعية

العديدة الرامية إلى احترام الشرعية الاستعمارية. إن مجاورة سيد ومسود في بلد واحد خلق خللا اجتماعيا ينذر بالانفجار.

إن الجزائر تعيش اليوم تلك القرصنة الأولى. إن الخيارات التي لجأ إليها الاستعمار في الماضي سدّت الطريق في وجه المستقبل. ونرى لزاما علينا أن نتعرف على هذا الماضي وأن نحلله، إن أردنا أن نشيد صرحا متينا، ابتداء من اندلاع ثورتنا ،أي منذ فاتح نوفمبر 1954.

الدولة الجزائرية سنة 1830

إن الجنرال ديغول يزعم أنه اكتشف، بدوره، أسسا تاريخية لسياسة الإدماج فقال: "منذ خلقت الدنيا لم يعرف التاريخ وحدة للشعب الجزائري، وبالأحرى سيادة له".

إن الجنرال ديغول مخطئ. ربما تجد نظرته هذه آذانا صاغية عند بعض الفرنسيين. أما نحن، الجزائريين، فإننا نعتبرها محض افتراء. ليس من الممكن أن يخفى على شعب ما تاريخه إلى الأبد، فلا بد أن يتعرف عليه في يوم من الأيام، ولا بد أن يكتبه بنفسه، كما يكتب الفرنسيون تاريخهم.

في سنة 1830 كانت الجزائر دولة ذات سيادة. لا جدوى من إنكار هذه الحقيقة. نعم إن تحطيم هذه الدولة يظهر قوة فرنسا، ولكن ليس معناه عدم وجود الدولة الجزائرية. إن هذه الدولة، بحدودها الحالية، تعود إلى سنة 1515. ولم يكن نظامها، لا أقل ولا أكثر إحكاما من دول أخرى كثيرة. كانت لهذه الدولة حياة وطنية ودولية. وكان يعترف بها عدد كبير من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، منها فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة وهولندا. وقد أبرمت معها اتفاقيات عديدة. أما في الميدان العسكري، فقد كان لها جيش منظم فيه تقريبا 15000 رجل، وأسطول مكوّن من 60 مركبا.

إن حدود الجزائر التي كانت محددة تحديدا دقيقا شرقا وغربا، كانت تعترف بها جميع الدول، سواء فرنسا أو الدول المتاخمة لها. لا يجب أن ننسى

بأن غرفة مدينة مرسيليا التجارية التمست من داي الجزائر إنشاء مستودع تجاري في مرسى القالة. وبقي هذا الخط الشرقي عبارة عن الحدود الشرقية للمستعمرة الفرنسية.

أما الحدود الغربية، كفانا برهانا لتأييد نظريتنا ذلك النزاع الذي قام بين فرنسا والمغرب، حين عبر الأمير عبد القادر تلك الحدود سنة 1844. من البديهي أنه لا تخرق حدود لا وجود لها. وبقيت تلك الحدود الجزائرية المغربية كما كانت عليه إلى يومنا هذا.

حوالي سنة 1790 قال العالم الفرنسي دوبارادي، " إن الجزائر العاصمة تطلق اسمها على الأيّالة كلّها، هي مقر الحكم وقاعدة قوات الدولة. ولم توجد في التاريخ أي دولة أشد حرصا على خزينة الدولة من حكومة الجزائر. إن أمر الخزينة يدبر بنزاهة وأمانة لا نظير لهما".

قال شارل أندري جوليان في "تاريخ شمال إفريقيا": "كانت التجارة الخارجية الجزائرية مزدهرة، وكانت تقدر في ذلك العهد بعشرة ملايين ذهبا. أما سفن الجزائر، فكانت تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط ليلا ونهارا وطولا وعرضا. أما التجارة مع مرسيليا فكانت عظيمة. وكانت الدولة الجزائرية تستورد المرمر المقطع من إيطاليا والمرايا من البندقية والبلور من بوهيمية والساعات من انجلترا. وكانت تصدّر القمح والشعير والمواشي والزرابي. وبلغت التجارة الجزائرية مبلغا من الازدهار، حتى ضربت الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا، حوالي سنة 1776، سكة تمثل فيها إفريقيا قابضة في يدها "قرن الوفرة" تخرج منها سنابل، وهي رمز الثروة".

ومن اللائق أن نذكر بأن فرنسا أصبحت مدينة للجزائر بفضل هذا الازدهار الاقتصادي والخيرات المتدفقة. ومن الناحية الإدارية كانت الجزائر مقسمة إلى أربع مناطق:

منطقة الجزائر العاصمة، ومنطقة التيطري (المدية)، ومنطقة وهران، ومنطقة قسنطينة. وكان على رأس كل منطقة عامل يسمى الباي.

وكانت منطقة الجزائر بصفة مباشرة تحت سلطة الداي، وكانت المناطق يسيرها قيّاد ومشايخ، وكان القضاة يباشرون حكمهم في المدن والقرى، وذلك تحت إشراف المجلس.

كانت اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية، وكان التدريس منظما. وقد لاحظ الجنرال فالاز سنة 1834 "أن العرب يتقنون كلهم القراءة والكتابة، وفي كل قرية كانت توجد مدرستان. أما عدد المدارس، فقد كان يناهز ألفي مدرسة، كما كانت توجد معاهد وجامعات في الجزائر العاصمة وقسنطينة ومازونة وتلمسان ووهران. إن التعليم في الزوايا الكبرى كان مزدهرا (الهامل والشلالة والتيجانية وسيدي علي أوموسى). وكان لكل طريقة دينية عدة مدارس منتشرة في البلد. ولم تكن المواد المدرّسة في هذه المعاهد تختلف عن المواد التي كانت تدرّس في باقي العالم العربي.

قبل سنة 1830 كان العالم العربي يكوّن كتلة متراصة لم يتسرب اليها أي أجنبي. إن هذه الدول، رغم الحدود الإدارية الفاصلة بينها، ورغم الأحكام الملكية المحلية، كانت تكوّن وحدة، قوامها العروبة والإسلام. أما سكان شمال إفريقيا، فكانوا مغاربة، أي من سلالة مزدوجة عربية بربرية. وكانت تعيش بين ظهرانها أقلية تركية.

سافر إلى باريس حوالي 1833 جزائري، اسمه حمدان عثمان خوجة، وكان يعمل في خزينة الدولة، ليدافع عن حقوق مواطنيه، فترك لنا وثيقة[1] وهي الأولى من نوعها، ومضمون هذه الوثيقة هو أن عدد سكان الجزائر في عهده كان يبلغ عشرة ملايين نسمة. وحيث أن هذا السيّد كان قد تقلّد وزارة المالية، فقد كان أدرى بغيره بمعرفة عدد الذين يدفعون الضرائب. ومن جهة أخرى، فإن الجنرال بوجو أثناء خطبة ألقاها في المجلس الأعلى، بتاريخ 24 يناير 1854، صرح قائلا: "أنه من الصعب إحصاء سكان الجزائر بدقة. ان ذلك صعب حتى في فرنسا نفسها، ولكن يبدو من الأخبار التي استقيناها أنه يوجد أربعة ملايين تقريبا من العرب تحت حكمنا".

1. "المرآة"

وجدير بالذكر بأنه في سنة 1845 قتل عدد لا يحصى من الجزائريين أبادتهم حرب وحشية ضروس، طالت 15 سنة. أضف إلى ذلك أن إحصائيات بوجو لم تشمل سكان بلاد القبائل الكبرى والصغرى، ومدن الجنوب التي لم تكن في عهده خاضعة للسلطة الفرنسية.

وبيدنا وثيقة أخرى. وهي الإحصائيات التي أنجزتها سنة 1852 "المكاتب العربية"، والتي أسفرت عن إحصاء مليونين ونصف. ولا يغرب عن ذهننا، أن نصف سكان الجزائر في سنة 1852، قد قتلوا أو أخرجوا من ديارهم، فولوا وجوههم شطر المنفى. ومهما يكن من أمر، فإن البون شاسع بين الحقيقة وبين الأرقام المزيفة المزرية المضحكة التي تنشرها كتب المدارس لحاجة في نفس يعقوب. وستثبت ذات يوم بعض الأعمال أن الجزائر كان يقطنها ما لا يقل عن ستة أو سبعة ملايين نسمة. وكانت ثروات بلادنا متنوعة، كما كانت الجزائر تنتج بغزارة جميع أنواع الفواكه والزيتون والقمح والشعير. وكانت تصدر من ذلك ما تصدره، وتبقي وتدخر في مطامرها ما يكفي مؤونتها، ويجعلها في مأمن من غوائل المجاعة طيلة سنوات القحط. إن مراعي البدو والغابات كانت شاسعة مترامية الأطراف. وكانت تربية الخيل والبقر والغنم واسعة النطاق. وكان الفلاحون أغنياء وأقوياء. قال بيجو: "أن العرب كلّهم أهل حرب وبأس، وكلهم فرسان مغاور، يتقنون، أيما إتقان، امتطاء صهوات الخيل، ولكل واحد منهم فرس وبندقية، وكلهم يخوضون غمار الحرب من الشيخ الهرم البالغ من العمر ثمانين سنة إلى الطفل البالغ 15 سنة." وأضاف بيجو، من جهة أخرى مبررا "نظام السيف"، وهو معجب بهذا الشعب الجزائري الرائع، "إن وجود هذه الأمة القوية المجبولة على الحرب والمتفوقة، أيما تفوق، على تلك الجماهير الأوروبية التي سندخلها الى الجزائر قصد التعمير، أقول أن وجود مثل هذا الشعب يفرض علينا أن نقيم في وسطه وبجانبه سكانا أشد بطشا وأكثر نشاطا". إن قوة الشعب الجزائري، لدليل قاطع وبرهان ساطع يفند مزاعيم القائلين بأن بلادنا لم تكن إلا فيافي وقفارا ومستنقعات ورمالا. هذا واضح وضوح الشمس في رابعة

النهار. ويكفينا أن نستمع إلى ساسة فرنسا وقادتها، كبيجو وسانت أرنو، يتكلمون عما خربوه من خيرات وثروات لنقتنع بأن نظرية جزائر فقيرة وبائرة يفندها الواقع تفنيدا باتا. فمن البديهي ألا يخرب إلا ما يوجد.

ولنعد إلى الماريشال بوجو، فنسمعه يقول في "واد يسير" مايو 1844: "أننا خربنا ونهبنا أكثر من خمسين قرية غناءة مبنية بالحجر الصم ولها سطوح من القرميد. واكتسب جنودنا غنائم لا تحصى. ومع ذلك لم نستطع أن نقطع الأشجار أثناء المعركة. كان ذلك فوق طاقتنا. لا يستطيع عشرون ألف رجل في مدة ستة أشهر أن يقطعوا أشجار التين والزيتون الباسقة التي هي من أروع المناظر التي تمتد تحت أرجلنا".

ومن جهته يشهد سانت أرنو بالازدهار الذي كانت تزخر به البلاد، فقال (في الونشريس 1842) "انك تركتني في قبيلة البراز، حرقتهم كلهم، وأتيت عن الأخضر واليابس. واليوم، فإني في قبيلة بني شويد، فأتيت فيها على الزرع والضرع. إن هذه النواحي، وأيما الحق، لمخزن خيرات ومرتع ثروات".

إن هذه الشهادات ليست فريدة من نوعها، ففي جميع أنحاء البلاد اصطدم الجيش الفرنسي بقبائل منظمة عتية وقوية الجانب.

أما في المدن، فكانت الصناعة مزدهرة. إن زرابي مدن سطيف وقرقور وجبل عمور وتلمسان كانت مشهورة. وأما النحاس والفضة والذهب، فكانت المعادن الأساسية للصناعة التقليدية.

لم يكن الشعب الجزائري، إذا، كما يزعمون تلك "المجموعة من القبائل المتأخرة" ولا ذلك "الغبار البشري" الذي أصبح ميزة يتصف بها من جراء الاستعمار الفرنسي. إنه، بالعكس من ذلك، كان شعبا يضاهي من جميع النواحي كثيرا من الشعوب الأوروبية، كما يضاهي فلاحي فرنسا في ذلك العهد.

ومن جهة أخرى، كان شعبنا ينتمي إلى العالم العربي، ليس في ذلك شك ولا مراء. لم يكن هناك أي فارق يفصله أو يميزه عن تونس والمغرب.

واعترف المؤرخون بشخصية الجزائر المسلمة السامية وشخصية الشعب الجزائري وشرعية وجودهما كوحدة قومية، وها هي شهادة أخرى للمؤرخ "لوروا بوليو" في كتابه (الجزائر وتونس) قال هذا المؤرخ:

"إن جميع الأمم التي أسست مستعمرات، أنشأتها في بلدان شاغرة فارغة أو قليلة السكان، فاحتلت مناطق سهلة الغزو، تكثر فيها الأراضي المهملة لا أصحاب لها، ولذا كانت غنيمة باردة سهلة الاغتصاب لا يسكنها إلا أناس قلائل بدائيون متخلفون، لا قدرة لهم على أدنى مقاومة.

وبالعكس من هذا، فإن فرنسا استولت سنة 1830 على بلد آهل عامر، غني زرعا وضرعا، يذود عن حوضه سكان عديدون، يحبون الحرب ولا يعرفون للفشل ولا للملل معنى. إن هؤلاء السكان من جنس عريق، استوطنوا إفريقيا منذ زمن قديم، توالت عليهم في هذه الأرض قرون وأجيال، وهم أصحاب مدنية رائعة، يكوّنون هيئة اجتماعية منظمة، تتوفر فيها جميع شروط الحياة والقوة، تعتز بوطنيتها كل الاعتزاز، وبفضل أخلاقها وعاداتها وديانتها كانت تنفر من الإدماج إلى أي جنس ما. ومما يزيد الطين بلة هو أن دين هذا الجنس دين عزيز لا يغلب ولا يقهر، له قوة دفاعية جبارة يستمدها من بساطته ووضوح مبادئه النفسانية".

ومن جهة أخرى، لاحظ السيد إميريت، وهو مؤرخ اختصاصي في شؤون الاستعمار بالجزائر، قائلا:

"إن العامل الرئيسي الذي حدا بالشعب الجزائري أن يدافع عن كيانه، دفاع المستميت، هو تظافر قوات جماعية لم يستطع فهمها ولا تدليلها فرنسيو عهد الاحتلال، الذين لا يفقهون شيئا في التوسع الاستعماري"

إن السيد إيمريت هذا ربما أراد أن يكون استعماريا واقعيا، ولربما صار أسوة لغيره، ويبدو أن فرنسا الاستعمارية اتعضت من هذه التجربة، لأنها حين احتلت تونس سنة 1881، والمغرب سنة 1912، حافظت، ولو بصفة رمزية، على سلطة الباي وسلطة السلطان، وجعلت نفسها، بفعلها هذا، في مأمن من

مقاومة الشعبين، ولو جزئيا. لأنها لو سوّلت لها نفسها أن تضم تونس والمغرب ضما، لباءت بغضب الشعبين وسخطهما، فيدافعان عن كيانهما دفاعا داميا شأن الجزائر.

ونرى مؤرخا آخر، هو "فوتيي"، يميط اللثام من طرف خفي عن المأساة التي نجمت عن احتلال الجزائر، فيتساءل عن المستقبل، لأنه حين ألّف تاريخه، لاحت في الأفق بوادر إخفاق سياسة التعمير وتوطين السكان الفرنسيين في الجزائر:

"إننا معشر الفرنسيين، وحتى أولئك الذين يحذرون من السقوط في حبال غرور النزعة الانسانية، كلّنا نشعر بما نسميه "هواجس الضمير" تختلج في صدورنا. ومن الغريب أننا مجبولون على الرضى بقانون القوة، بشرط أن يطبق علينا لا على غيرنا. وحق لنا أن نعتبر هذا القانون مرتج الأسس".

إن هذه الوساوس لا تختلج إلا في صدر رجل مثقف منفرد ومنعزل. ذلك أن ضباط الغزو الفرنسي ضاربون عنها صفحا، ويا للأسف!، وكذلك البورجوازية الفرنسية التي تقلدت زمام الحكم منذ 130 سنة. ومع هذا، فإن ضم فرنسا لبلدنا، لم يقتصر على تخريب الدولة الجزائرية، أو القضاء على عرش أو نفي ملك. إنه استأصل حضارة عريقة في القدم، وفكّك مجتمعا له نظام محكم القواعد وحكم نظام حياتها، ووقف حجر عثرة في طريق تطوره الطبيعي.

فبعد حرب تغلب عليه العدو بعدده وعدته، حكم على الجزائري أن يصبح أداة يستخدمها العدو للازدهار، وأوصد النظام الاستعماري في وجهه أبواب الأمل، وجرده حتى من شخصيته. في نظر القانون الاستعماري لم يبق الجزائري جزائريا، دون أن يصبح من جهة أخرى فرنسيا. وأصبح هو والعدم سيان، لا جنسية له ولا وطن، فصار غريبا لا دار تأويه ، ولا قانون يحميه، لا في بلاده، ولا في فرنسا، ولا في أي بلاد من بلاد الله.

وهنا نلمس المأساة في صميمها، تلك المأساة التي عاشها الجزائريون والتي تمخضت عنها المآسي الأخرى كلّها.

ثمن الاستيطان الأوروبي

قد يكون من السهل نفي ملك، أو محو دولة من خريطة العالم بجرة قلم، ولكن ليس من السهل إرغام شعب على الجلاء من أرضه، ليتركها لغيره. قال الوزير الفرنسي مالرو في ليما، في فاتح سبتمبر 1959 "إن حمل بندقية لا يجعل من الإنسان السيد الشرعي لبلد ما". إن هذا التصريح ينطبق على جيش استعماري زحف من أوربا قصد اغتصاب ثروات الغير، ولكنه لا ينطبق على مجاهدي جيش التحرير الوطني.

لم يكن الاحتلال الفرنسي بالأمر الهين، ولربما كان بدون جدوى. إنه لمن ضرب المحال أن يجرد شعب من ثرواته ويبقى مكتوف الأيدي لا يدافع عن نفسه، خصوصا إذا كان شعبا أبيا وغيورا على استقلاله وعلى حريته. وفي هذا الصدد قال الجنرال "كافينياك": "كان لزاما علينا أن نقدر حق قدرها الويلات التي جرتها الحرب على العرب إلى يومنا هذا، إن العربي متمسك بأرضه أكثر مما نتصوره. إن ملكيته منظمة أحسن مما يقال عنها، وفي هذا الباب نحن محتاجون إلى كثير من الدروس من طرف العرب".

ولكن مهلا! سيأتي الكلام عن هذا الموضوع!

إن فرنسا احتلت الجزائر، وشن علينا الاستعماريون حربا ضروسا لا رحمة فيها ولا هوادة، مدة أكثر من أربعين سنة، أي من 1830 إلى 1871. قتلوا وأحرقوا الزرع والضرع، وجعلوا بلادنا نهبة الناهب. ثم عادوا إلى الإسلام ورأوا فيه سابق غزو يبرر غزوهم، وسابق انتشار يبرر انتشارهم في شمال إفريقيا. ويجب أن نقول هنا بأنه لا صلة بين ذا وذاك، ولا مقارنة بين انتشار الإسلام وانتشار الاستعمار. إن الحادثين مختلفان في الهدف، كما هما مختلفان في الوسائل. إن هدف توّغل العرب في شمال إفريقيا لم يكن إلا نشر الإسلام في هذه الديار. وما هي وسائل هذا الفتح؟ وما هي نتائجه؟ لنستمع إلى المؤرخ فوتيي يجيب عن هذا السؤال في كتابه "عصور المغرب المظلمة".

"إن حكومة شرعية، وهي حكومة الخلفاء، أرسلت جيوشا نظامية تحت قيادة قواد وموظفين عسكريين، يتبعهم موظفون مكلفون بتنظيم الإدارة. فلنتأمل في مغزى هذا الفتح. لاحظ ابن خلدون، فقال بأن دخول العرب لم يكن مجرد تنظيم حاميات جنود أو تأسيس دواوين في القرى فقط، بل كان امتزاج عنصرين، إذ أن جل العرب الفاتحين كانوا عزبا، فتزوجوا في البلاد، وانجبوا أولادا يسري في عروقهم دم مختلط. وكانت النتيجة ما كانت. إن الفتح لم يكن ماديا فحسب، بل معنويا، إذ كان فيه انتصار الإسلام. واليوم، بعد اثني عشر قرنا نتعجب من نتائج الفتح العربي. نعم، انتشر تعريب المغرب من أقصاه إلى أقصاه. أما الإسلام فقد اعتنقه السكان وتسرب الى عقولهم".

إن العرب فتحوا المغرب لنشر الإسلام، ولذا كان لفتحهم مغزى.

ولم يكن هذا الفتح بالأمر الهيّن، بل قوبل بمقاومة عنيفة. هذا ما نسلم به. ولكن العرب بلغوا هدفهم، فبرز للوجود حينذاك في المغرب رجل جديد وهو العربي البربري. وهذا ما دفع الأستاذ محمد الشريف الساحلي ليقول في كتابه "رسالة يوغرطة": "بلغ امتزاج العنصرين، أي العربي والبربري، مبلغا حتى أننا نرى اليوم الناطقين بالأمازيغية أشد حماسا للدفاع عن الثقافة العربية".

أما الغزو الفرنسي، فكانت له عوامل ودوافع أخرى. إن مفكري هذا الغزو لم يتورعوا عن وصفه بأن روحه ما هي إلا روح عنصرية وتجارية لا ينخدع في ذلك إلا مغرور. إن البورجوازية الفرنسية لم يكن يهمها سكان البلاد الجزائريون، كأفراد أو كشعب، ولكن كان همها الوحيد هو بلاد الجزائر التي كانت تحلم هذه البورجوازية بأن تجعل منها إقليما فرنسيا تعمرها بالفرنسيين الأقحاح.

ولقد لخص السيد بريفو بارادول هذه الفكرة، تلخيصا واضحا جليا، في كتابه "فرنسا الجديدة":

"لنا حظ لا مزيد عنه من حظ، له اسم، أحرى به أن يزداد انتشارا وتسير بذكره الركبان في فرنسا. وهذا الحظ هو الجزائر. هذه الأرض خصبة ونظرا

لطبيعة تربتها، فإنها تتلاءم كل الملاءمة مع شعب يحب الفلاحة. وأما تحسين الري، الذي هو في هذا البلد من الأهمية بمكان، فإنه لا يفوق مستوى علومنا وثرواتنا. أضف إلى ذلك أن هذا البلد قريب من فرنسا، ولذا فإن الفرنسي الذي يكره من طبعه الابتعاد عن قريته لا يجد نفسه غريبا عن هذه المستعمرة، ولن يحرم من تتبع أحوال الوطن الأم بعينه وقلبه. وزيادة على ذلك فنظرا لقربها من شواطئنا وتضاريسها الجغرافية، فإن الدفاع عنها أمر هيّن، ولا يفصل بينها وبين البلدين المتاخمين لها شرقا غربا أي حاجز منيع، يمنعنا من التوسع في هذين البلدين حين تسول لنا نفسنا احتلالهما. وإلى يومنا هذا، وجدنا أمامنا عائقين عرقلا استعمارنا في الجزائر: العائق الأول هو وجود الجنس العربي الذي يصعب علينا إدماجه أو ابادته. والعائق الثاني هو ترددانتا المتوالية في اختيار نظام يلائم حكم هذه المستعمرة وإدارتها. ولكن كل هذا ليس بالأمر المستحيل. ومن المستعجل حل هذين المشكلتين. فهناك خطتان: خطة منافية للإنسانية وللرشد السياسي، وهي ابادة العرب أو إقصاؤهم من بلادهم، وخطة أخرى منافية للأولى وهي أن نضحي بمصالح المعمرين الشرعية وبحاجة فرنسا الماسة إلى غرس عروق عميقة في إفريقيا وذلك باحترام مفرط لمعتقدات العرب شفقا عن ضعف جانبهم. فعلينا إذا أن نتخذ حلا وسطا.

لقد آن أوان سن سياسة ترمي إلى إعطاء الأسبقية إلى المصلحة العليا لبلادنا، وسن قوانين يكون هدفها الوحيد توسع الاستعمار الفرنسي، وترك العرب يخوضون معترك الحياة مسلحين بمثل أسلحة الأوروبيين. لا يجدر بنا أن نجعل من إفريقيا مستودعا تجاريا، كالهند أو معسكرا يرابط فيه جيشنا، أو جمعية خيرية يشرف عليها ذوو البر والمعروف من أبنائنا. ولكن يجب أن تكون هذه البلاد أرضا فرنسية يعمرها الفرنسيون في أقرب وقت ممكن، ويملكونها ويحرثونها، حتى تصبح بجانبنا قصد تسوية المشاكل الانسانية".

إن ضربنا صفحا عن تحفظات الأسلوب، التي تتنافى مع فكرة المؤلف الرئيسية، يمكن لنا أن نقول أننا نجد أنفسنا أمام حرب صليبية بكل معنى الكلمة،

حرب تشنها فرنسا على الشعب الجزائري. وفي نفس الكتاب وفي نفس الصفحات، يذكر الكاتب الآنف الذكر أن مبدأ الجنسيات هو روح السياسة الفرنسية ومحركها. ثم يوضح فكرته فيزيد: "إن هذا المبدأ يتطلب شرطين لابد أن يتوفرا حتى يصبح إلحاق بلد ببلد أمرا شرعيا: الشرط الأول هو وحدة الجنس واللغة، والشرط الثاني رضى السكان". وأن البورجوازية الفرنسية لتعلم، وباسم هذا المبدأ نفسه بأن إلحاق الجزائر بفرنسا يبقى على الدوام غير شرعي، مادام العرب يكوّنون السواد الأعظم من سكانه، ومادامو هم أصحاب الأرض.

إن سياسة تعمير الجزائر بالأوروبيين كانت ترمي بالضبط إلى استعمال جميع الوسائل لتجعل من هذا الإلحاق إدماجا شرعيا، وذلك بنزع الأراضي من أيدي الجزائريين، وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوروبيون. وفي هذا الصدد قال الدكتور بوديشون في كتابه "خواطر عن الجزائر 1945": "لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيّمها، ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية، وننشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوروبية. ومن البديهي أن أقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب. ففي استطاعتنا أن نحارب أعداءنا الإفريقيين بالحديد والنار، وأن نضرم نار الفتنة بين قبائل التل والصحراء، وأن نبلو السكان باستهلاك الكحول ونشر الفساد وبث عقارب النزاع والفوضى بينهم. ان هذا هو أسهل الأمور".

وقال كاتب آخر، هو "فاران" ويعتبر من أساطين "فرنسة الجزائر" وأبواقها، في كتابه "هل تصبح الجزائر مستعمرة فرنسية؟:

"يجب علينا أن نستولي شيئا فشيئا، بدون هوادة ولا شفقة، على جميع مراتعهم ومراعيهم، ونثقل كواهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم، فيصبحون حينذاك بين أمرين لا ثالث لهما: إما أن يثوروا، وإما ينخرطوا في جيش فرنسا للدفاع عنها".

واقترح استعماري آخر بأن تسوى المشاكل الاجتماعية القائمة في فرنسا باستعمار الجزائر فقال:

"إن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين". وهذه الفكرة نفسها خامرت عقل عالم اجتماعي آخر، هو شارل فوريي، الذي يقول بأن هجرة الأوروبيين إلى الجزائر يجب أن تكون عارمة جارفة، "يجب أن نبعث، هناك جحافل من الأوروبيين. إن في استطاعة فرنسا أن تبعث، دون أن تنهك قواها أو ترهق نفسها، أربعة ملايين نسمة، ثم تبعث أوروبا ما تبقى".

إن المرء ليبقى منزعجا مذهولا أمام وحشية هذا الشعور وهذا الجشع المفترس. وحق للإنسان أن يرتاب في صحة تاريخ فرنسا، وفي حقيقة ثورة 1789، وإعلانها عن حقوق الإنسان. ولكن الأمر الذي لا شك فيه، هو أن فرنسا تنكرت في الجزائر، كل التنكر، لمبادئها، وفقدت روحها، ونبذت تقاليدها. وحتى لو حاولنا الاستشهاد بروح الحروب الصليبية، لوجدنا موقفها متنافيا، كل التنافي، مع تعاليم الإنجيل الذي جاء فيه (حسب القديس مارك) "إن فقد الإنسان روحه، لا جدوى له في ملك الأرض بأسرها".

ومما يزيدنا ارتباكا وغرابة أمام هذه المواقف الوحشية، هو أن الأفكار الثورية كانت تجري في اتجاهها الرياح حوالي 1830. فأصبحت فرنسا تحتل، شيئا فشيئا، الصدارة في أوروبا، بفضل أفكارها الجديدة وتلقيحها المبادئ الفلسفية. كان ذلك العهد، عهد بالزاك وستاندال وفيكتور هوجو وميشلي ولامارتين وأجوست كونت ولوي بلان ومن لفّ لفهم. وكان نشيد الحرية، والمناداة بالنظام الجمهوري، والدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والأخلاق الاجتماعية تلوكها الألسن فوق جميع المسارح، وتنشرها الكتب والصحف، ويتردد صداها في الأزقة والشوارع.

وجعلت فرنسا لفظ "الليبرالية" سلاحا شهرته على أعدائها، وبفضل مبدئها الثوري وبنادقها أصبحت بلجيكا دولة مستقلة سنة 1830، كما تحررت إيطاليا من نير الإمبراطورية النمساوية، وبرزت للوجود جمهوريات أمريكا اللاتينية باسم المبادئ الثورية التي نشرتها فرنسا.

أما في الجزائر، وفي نفس الوقت، فقد ضربت فرنسا الاستعمارية عرض الحائط بتلك المبادئ التي لقنتها للعالم، وشنت علينا حربا عوانا لغصب بلادنا، ونهب ممتلكاتنا، وسلب خيراتنا، تحدوها فكرة إجرامية، وهي إبادة شعبنا. ألم يقل الملك لويس فيليب سنة 1835: "لا يهمنا أن تطلق مائة ألف رصاصة في إفريقيا إذا لم تسمع أوربا صدى تلك الطلقات".

إن من مسخ تلك المبادئ وتنكر لها وعبث بها هو مدبر مأساة الحرب الجزائرية المريعة، الجنرال بوجو. إن سياسته الاستعمارية تتلخص في كلمتين: التعمير والمعمرين. أما العرب فما عليهم إلا أن يختفوا، فإن الذعر الذي ينشره الجيش الفرنسي سيرغمهم على الخضوع. كما سيرغمهم إفقارهم ونزع ممتلكاتهم على الارتزاق عند الأوربيين ، كخادمين عمال، وإلا فليذهبوا شذر مذر. هذا ما تقتضيه "عظمة فرنسا". ها ما قاله بوجو في خطبة ألقاها في مجلس النواب، بتاريخ 16 يناير 1840، "أننا في حاجة إلى جحافل من المعمرين الفرنسيين والأوربيين. ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة ومراعي، أنزلوا بها المعمرين، ولا يهمكم أمر أصحابها، يجب توزيع هذه الأراضي للأوروبيين، حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا. وأخيرا يجب علينا أن نجعل نصب أعيننا هدفا متينا محكما، وأن ننشئ إقليما فرنسيا. ولذا فإننا في أمس الحاجة إلى غزو واسع النطاق يشبه غزوات الغوط. وإن لم نفعل هكذا تكون النتيجة لاشيء". وشاطره في الرأي الجنرال روفيغو، القائد الأعلى لجيش الاحتلال، فقال: "وحيث أننا لن نستطيع أبدا أن نمدنهم، فما بأيدينا إلا إقصاؤهم في الفيافي. وسيبتعدون كما تبتعد الوحوش من الأماكن الآهلة ويتحتم عليهم حينذاك، أمام اتساع رقعة استيطاننا وتعميرنا، التقهقر نحو الصحاري والمفاوز".

وها هم قذفوا بنا في غياهب القرون الوسطى، مفكرين في ابادتنا عن طيب خاطر. إن جنرالات الاحتلال جعلوا من التقتيل والتخريب وإحراق الزرع والضرع والنهب والسلب مذهبا يدينون به.

قال شارل اندري جوليان في كتابه "تاريخ شمال إفريقيا" : "إنهم لم يحرقوا البلاد خفية، وقتلوا أعداءهم جهارا بلا شفقة ولا رحمة، لا يمنعهم من ذلك لا رادع ولا وازع. كانوا بالعكس يفتخرون بضراوتهم ووحشيتهم. فقد كانوا كلهم من أديم واحد، من الملكيين إلى الجمهوريين إلى أشياع نابليون". فبمجرد نزولهم بأرض الجزائر، كانت تعتريهم حمى النهب والقتل والتخريب. كان هذا هو الطريق المؤدي إلى نشر البلاغات الحربية الطنانة، وإلى المجد العسكري، وإلى تسلق مدارج الرقي. وكانوا كلهم في الضراوة سواء، من روفيغو إلى تريزيل الى بيجو، ثم كلوزيل ويوسف، وسانت أرنو وشانقارني ولاموريسيير وهيربيون ومونطانياك ودامريمون وبيلسيي وكافينياك وراندون، ودوما، وديريسون، وكانروبير وبودو، وهوبول وبوسكي، وكامو وبان وهلم جرا.

ويكفي الإنسان أن يطلع على الأحاديث التي يرويها أولئك الضباط عن غزواتهم ليحصل على صورة ضئيلة عما قاساه شعبنا من ويلات بشجاعة منقطعة النظير.

لا نتكلم عن أحاديث المعارك التي اشتبك أثناءها أولئك الضباط مع الجيش الجزائري، الذي نظمه الأمير عبد القادر، بعد ما أصبح روح المقاومة ورئيس الدولة الجزائرية. فمعظم الأحيان خرج الأمير عبد القادر من تلك المعارك ظافرا منتصرا، وأعطى الدليل بأنه جمع الحذاقة الديبلوماسية الفائقة مع العبقرية العسكرية السامية والمهارة الحربية الرائعة. أما الضباط الفرنسيين، فكانت "مهارتهم الحربية" تتلخص في إحراق الحرث والنسل والأخضر واليابس. وكلما انهزم الجيش الفرنسي أمام الجيش الجزائري، صب جام غضبه على المدنيين العزل لينال من سمعة الأمير، ويأتي في آخر الأمر على صمود القبائل ومقاومتها العدو.

وهاك باديء ذي بدء، أنواع العقوبات التي أنزلها غلطا (كما يزعمون) الجنرال دوروفيغو على قبيلة بريئة كانت ترابط في سهول المتيجة، باتفاق مع قائد جيوش الاحتلال.

"طبقا لتعليمات القائد الأعلى، "الجنرال روفيغو"، خرجت كتيبة من الجزائر العاصمة، ليلة 6 أفريل 1832، وداهمت في الفجر قبيلة كانت نائمة تحت خيامها، وذبحت هؤلاء المساكين عن بكرة أبيهم، دون أن يحاول أحدهم أن يدافع عن نفسه، وقتل كل من كان حيا يسعى، من شيخ وشاب وذكر وأنثى، وبيعت جميع الغنائم لقنصل الدانمارك. وما بقي من تلك المجزرة المفزعة، عرض للبيع في سوق باب عزون. وكان يظهر في هذا المنظر الفظيع الذي تقشعر منه الجلود أساور النساء معلقة في معاصم مقطوعة، وأخراص آذان لاصقة في أشلاء من اللحم، ثم وزع ثمن هذا البيع على السفاكين. وأصدر القائد الأعلى، بتاريخ 8 أبريل، بلاغا يمجد هذه الجريمة النكراء، ويهنئ فيه جيوشه عن الحماس والذكاء اللذين أبدوهما في هذه المناسبة".

لنعط الآن الكلمة لضابط آخر، هو الكولونيل "دومونتانياك"، وهو من أفظع السفاحين اشتهر كقاطع الرؤوس، قال في كتابه "رسائل جندي":

"عاش لاموريسيير! هذا هو صيد العربي وإلا فلا! صيد يقترف بذكاء وحزم، هذا الجنرال الشاب الذي يتغلب على كل الصعاب، ويدلل جميع العقبات، يطوي الهضاب والبطاح في لمحة بصر ليكشف العرب في مخابئهم أينما التجأوا وبما اعتصموا، وينهب كل ما يملكون (1841)".

"إننا رابطنا في وسط البلاد. وهمنا الوحيد هو الاحراق والقتل والتدمير والتخريب. إن بعض القبائل لازالت تقاومنا، ولكننا نطاردها من كل جانب، حتى تصبح النساء والأطفال بين سبي وذبيح، والغنائم بين سلب ونهب (1842)".

"... قد قطعت رأسه ومعصم يده اليسرى، ووصلت إلى المعسكر، وقد نصبت الرأس في أعلى حربة، وعلقت معصمه في مدك بندقيته. فبعثنا بهذه الغنيمة إلى الجنرال باراغي ديليي الذي كان معسكرا بقربنا، فابتهج مما رآه...".

"لا يمكن تصور الرعب الذي يستولي على العرب حين يرون قطع رأس بيد مسيحية. إنني أدركت ذلك منذ زمن بعيد، وأقسم لك بأنه لا يفلت أحد

من أظفاري حتى يناله من بز رأسه ما يناله. ترى! إن الغاية تبرر الوسيلة، رغم ما يقوله سادتنا أصحاب البر والإحسان. وقد أنذرت بنفسي جميع الجنود الذين أتشرف بقيادتهم أنهم لو أتوا بعربي حي، لانهلت عليهم ضربا بعرض نصل سيفي. وأما قطع الرؤوس، فهي تتم على مرأى ومسمع جميع الناس".

هكذا يا صديقي العزيز تكون معاملة العرب في الحرب "قتل جميع الذكور الذين تجاوزوا 15 سنة، وسبي جميع النساء وخطف جميع الأطفال وشحن الجميع في السفن ثم إقصاؤهم إلى جزر الماركيز أو إلى الثلث الخالي من الأرض. وخلاصة القول، يجب ابادة كل من لا يتمرغ تحت أرجلنا كالكلاب (1843)".

إن جميع جنرالات الاحتلال صعاليك وأوباش، ولكن أفظعهم وحشية هو الجنرال سانت أرنو، لقبه فيكتور هوجو "بابن آوى"، ولنتركه هو يتكلم بنفسه عن مفاخره العسكرية، قال في "رسائل سانت أرنو":

"إن النهب الذي كان في أول الأمر يقوم به الجنود وحدهم، أصبح فيما بعد عمل الضباط. لما خرجنا من قسنطينة استولى قواد الجيش وضباط أركان الحرب على النصيب الأوفر من الغنيمة والفيئ (1837) وسنبقى إلى نهاية جوان نحارب في إقليم وهران، نخرب مدن الأمير عبد القادر وجميع ممتلكاته، فأين حل وارتحل إلا وأصلاه الجيش الفرنسي نارا حامية (1841)"

إن مدينة معسكر كانت لا محالة مدينة فيحاء عظيمة، قد أحرق جزءها الماريشال كلوزيل وخربها تخريبا مهولا سنة 1835.

إننا اليوم في قلب الجبال، بين مدينتي مليانة وشرشال، وقليلا ما نستعمل بنادقنا. إننا نحرق جميع الدواوير وجميع القرى وجميع الأكواخ، فيفر العدو في كل صوب وحدب بغنمه (1842).

إن منطقة بني مناصر، منطقة جميلة وبهيجة، وهي من أغنى مناطق إفريقيا. ترى فيها القرى والمساكن متقاربة بعضها لبعض. أحرقنا كل شيء

فيها، وحطمنا كل شيء. الحرب وما أدراك ما الحرب! ماأكثر عدد النساء والأطفال الذين اعتصموا بثلوج الأطلس، فماتوا فيها بردا وجوعا! أما من جهتنا، فلم نسجل إلا خمسة أموات وأربعين مجروحا (1842).

"جيشان عظيمان يتصافحان، تصافح الأخ في قلب إفريقيا، خرج أحدهما من مستغانم في 14 من الشهر، وخرج الآخر من البليدة في 22 منه، خربا في طريقهما كل شيء، وأحرقا وقتلا (1842)" "إننا نحطم ونحرق، ونخرب الديار والأشجار، أما المعارك فإنها لا توجد أو قلما توجد" (1942).

"وفي الغد نزلت في هيمدة، فأحرقت كل شيء في طريقي، وخربت هذه القرية الجميلة. كنا في الساعة الثانية من الليل، وقد ذهب الوالي العام (بوجو) وكانت النيران المتأججة في الجبال تنير الطريق لكتيبتي".

"إن أكداس جثث أولئك الذين ماتوا في الليل من فرط البرد، كانت متراكمة متراصة. وكانت كلها جثث بني مناصر المساكين الذين أحرقت قراهم ومنازلهم (1843).

ولا تسأل عن أشجار البرتقال التي ستكون فريسة وحشيتي، واليوم في برنامجي إحراق جميع ضيع قبيلة بني سالم وبلقاسم أوقاسي وقراهم. لقد أحرقت أكثر من عشر قرى كانت كلها روعة و بهجة وغنى (1844).

كان عدد عديد من الأعداء في قمم الجبال، وكنت أتمنى معركة أخرى، ولكن الأعداء لم ينزلوا إلى سفح الجبل، فشرعت حينذاك في تخريب البساتين الغناء والقرى الجميلة، تحت أنظار العدو" (1845).

"تركت ورائي حريقا هائلا تندلع لظاه فيما يقرب من مائتي قرية أصبحت طعما اللهب، لعبت بالبساتين يد الخراب، كما لعبت يد المناشير بأشجار الزيتون" (1851).

وها هو الكولونيل "بان"، الذي لا يقل ضراوة من سانت أرنو، يحدثنا عما فعله في الجنوب. إن الفظائع التي ارتكبها أثناء احتلال مدينة الأغواط لصورة ناطقة لوحشية الاحتلال الفرنسي: "كانت المجزرة فظيعة، أصبحت

الخيم، التي يسكنها الأجانب في ساحة المدينة وفي الأزقة والمنازل، تغص بالجثث[1].

إن الإحصائيات التي تمّت بعد احتلال المدينة في هدوء المكاتب وحسب استعلامات استقيناها من مصادر موثوق بها، أسفرت عن 2300 قتيل. أما عدد الجرحى فهو ضئيل جدا. وهذا مفهوم. إن جنودنا الذين كان يقتلهم العدو غيلة من نافذة أو باب منفتح قليلا أو فجوة في السطح، كانوا يهجمون على المنازل، ويطعنون كل من وجدوه بلا شفقة ولا رحمة. ولا يغرب عن ذهنكم بأنه نظرا للبلبلة والظلام المدلهم، كان يصعب عليهم التمييز بين ذكر وأنثى وبين رجل وطفل، ولذا كانوا يقتلون ويقتلون بدون إعلام ولا إنذار".

وقد ترك أولاد سعد أولادهم ونساءهم في الأدغال. كان في استطاعتي أن أبيدهم عن بكرة أبيهم. ولكن لم يكن معي العدد الكافي من الجنود لنشغل أنفسنا بهذه الأمور التافهة. كان لزاما علينا أن نتمسك بمكان حصين منيع لنقتل من كانوا يقتلوننا (بان- رسائل خاصة بالجزائر).

إن شهادة شاب متخرج من سان سير لبرهان قاطع على فظاعة تلك الجرائم. إن دوهيريسون، ثار ثائره وجن جنونه من جراء الفظائع التي شاهدها. ولكن سرعان ما تنتابه ، هو أيضا، حمى الوحشية المعدية، فيصبح، هو أيضا، بطلا صنديدا حين يتغلب على النساء ويقهر الأطفال. وفي ذلك يقول: "إننا، والحق يقال، أتينا ببرميل مملوء آذانا غنمناها أزواجا أزواجا وقطعناها من الأسرى، الأعداء منها والأصدقاء".

"اقترفنا جرائم يذوب لوحشيتها الجلمود، وكثيرا ما حكمنا بالاعدام، ونفذنا ذلك الإعدام ببرودة رميا بالرصاص أو بحد السيوف. فذهب ضحية تلك الاغتيالات أبرياء لاذنب لهم سوى أنهم دلّونا على مطامير فارغة. إننا

1. أما موقف قادة العرب، وخصوصا موقف الأمير عبد القادر، فكان على نقيض ذلك، فقد حكى سانت أرنو لأقربائه قائلا : "إن عبد القادر أطلق سراح جميع أسرانا بلا شرط ولا مبادلة، وبعثهم إلينا بعد ما قال لهم "ليس بيدي ما يكفيني مؤونتكم، لا أريد قتلكم ولذا، فأنتم أحرار! أكرم به من بربري!". ونحن نقول بأننا، معشر، الجزائريين، لفخورون بانتمائنا إلى أسرة هذا البربري.

أحرقنا ونهبنا جميع القرى التي مررنا بها والتي كان أهلها قد فروا منها، قطعنا نخيلها وأشجار المشماش، لأن أصحابها لم يصمدوا في وجه أميرهم، بل سمحوا له بعبور مجاز مفتوح لجميع الناس عند تلك القبائل "الرحالة". وكل هذه الجرائم ارتكبت بدون إطلاق أي رصاصة، لأن السكان كانوا يفرون حين نقترب منهم. مجازر أخرى ارتكبت غلطا هذه المرة، وكان المسؤول الأكبر عن اقترافها ضابط أجنبي وهو القبطان يوسف، "في يوم 7 مايو 1832 جاء إلى المدينة عرب من قبيلة مجهولة قصد نهب بعض الثيران، فقرر القبطان يوسف بأن هؤلاء اللصوص من قبيلة "خريجة". وفي نفس المساء ذهب مع بعض الجنود الأهالي، واستطاع أن يكمن ليلا في تلك النواحي. وعند انبلاج الصباح، أباد النساء والأطفال والشيوخ. وشد ما كانت خيبتنا حين اكتشفنا بعد هذا الانتصار بأن هذه القبيلة، التي قتلناها عن بكرة أبيها، هي الوحيدة التي كانت تزود سوقنا بعد احتلالنا مدينة عنابة".

نتناول الآن فظائع الاحتلال الفرنسي، وهو القتل بالتدخين أو"المحارق" الذي ذهبت ضحيته قبيلة أولاد رياح. إن الماريشال بوجو أمر بخنق أولاد رياح بالدخان، ونفذ هذه العملية النكراء الجنرال بيليسي. لنستمع للمؤرخ كريستيان يتكلم، في كتابه "الجزائر الفرنسية" عن هذه العملية : "الأصنام 11 جوان 1845. إن اعتصم هؤلاء الأوباش بكهوفهم، أفعل ما فعله كافينياك بقبيلة الصباحة. عليك بخنقهم تدخينا كالثعالب". وفي 18 يونيو نفذ الجنرال بيليسي هذا الأمر الفظيع الصادر من بوجو. وصف لنا جندي فرنسي شاهد بأم عينيه هذه الجريمة النكراء التي ارتكبت ضد عدو أعزل ومغلوب على أمره فقال: "إن القلم لعاجز عن وصف هذا المنظر الفظيع. في منتصف الليل، والقمر يسدي علينا أنواره، كنا نرى كتيبة من الجيش الفرنسي منهمكة في إضرام سعير جهنمي وكنا نسمع. ويا له من صوت رهيب! أنينا خافتا، منخفضا يتصاعد، تصاعدا مريعا، من صدور النساء والرجال والبهائم. وكان يتردد في الفضاء صدى طقطقة الصخور المحترقة، ورصاصات البنادق

المنطلقة. وفي غياهب تلك الليلة الحالكة، اشتبك الرجال والبهائم في عراك رهيب متنازعين عن شيء من الهواء الطلق. وفي الصباح لما أراد الجيش أن يقتحم باب الكهوف، داهمهم منظر من أفظع المناظر وأشنعها. وبدوري، دخلت إلى الكهوف الثلاثة. ماذا رأيت؟ في باب الكهف كانت ثيران وحمير وأكباش مطروحة مجدلة قد دفعها إلهامها الغريزي إلى مدخل الكهوف، عساها تستنشق شيئا من الهواء الذي انعدم داخل الكهف. وفي وسط هذه البهائم وتحتها رأيت رجالا ونساء وأطفالا.

رأيت رجلا ميتا جاثما على الأرض ممسكا قرن ثور. كان من السهل علي أن أدرك أن هذا الرجل مات مخنوقا هو وزوجته وولده والثور، حين كان يريد أن يدافع عن عائلته من هيجان الثور. إن هذه الكهوف واسعة الأرجاء. فحسبنا 760 جثة مطروحة فيها، ولم يتمكن من الخروج إلا 60 شخصا، غير أنهم كانوا أقرب إلى الموت منهم إلى الحياة. وبعد أيام مات أربعون منهم، ونقل عشرة إلى المستشفى كانت حياتهم في خطر. أما العشرة الآخرون الذين يستطيعون الزحف فقد أطلق سراحهم ليعودوا إلى قبيلتهم، وما بقي لهم إلا البكاء على الدمار والخراب".

ولازال المجال فسيحا، لمن أراد أن يؤلف في تاريخ الجزائر الفرنسية وعن حروب الاستعمار الغاشمة. وقد أماط بعض المؤرخين اللثام عن هذه المجازر التي ذهبنا ضحيتها. لم يكشفوا عن كل الحقيقة، ولم يكن في استطاعتهم الجهر بها. إننا نعلم أن فرنسا قامت وقعدت حين وصلها نبأ عملية القتل الجماعي بالتدخين.

ندد أمير موسكوفا، ابن الماريشال ناي، في مجلس النواب الأعلى بهذه العملية، واستجوب حكومته بلهجة حادة صاخبة، ولكن هذه الانتقادات لم تمنع سانت أرنو من أن يقترف من جديد تدخينات و"محارق" أخرى في ناحية تنس. ولاغرو، فإن هذه المواقف المتناقضة راسخة القدم في التقاليد الفرنسية: هؤلاء يريقون الدماء، وأولئك يسيلون الدموع. أما استنطاق أمير موسكوفا

لحكومة بلاده، فلم تكن نتيجته إلا تمكين سانت أرنو من اخفاء فضيحته واحاطتها بسياج من الكتمان.

وقد روى المؤرخ فوتيي في كتابه "تحقيق في كهوف الظهرة" ما قاله سانت أرنو نفسه عن تلك العملية، فقال: "فعل سانت أرنو ما أمكنه حتى لا تفلت أي فريسة من قبضته، فسد باب الكهف بالبناء على 1500 عربي، منهم عدد كبير من الرجال والأطفال، لم ينزل أحد سواي إلى الكهف ولخصت عمليتي هاته في قرار سري حررته ببساطة، بأسلوب لا شعر فيه ولا عاطفة، ودفعته إلى الماريشال بوجو."

ورغم ما يقوله أصحاب البر والتقوى، فإني اعتقد بأن الغاية تبرر الوسيلة. إن الكولونيل مونتانياك كان له نصيب من الصواب. فالجيش الذي تكون مهمته إبادة شعب لا يكترث بقوانين الحرب. فما الحريق إلا حريق ؟ لا يضرم الإنسان النار، ويطلب منها أن تكون بردا وسلاما، وما طبيعة النار إلا الإحراق والتدمير".

تكلم أخيرا الكاتب الفرنسيي أندري مالرو في مكسيكو، أمام جماعة من الطلبة، عن "الاستعمار الفرنسي الإنساني". إن الاستعمار في روحه وصلبه لا يمكن أن يكون إنسانيا، ما هو إلا قتل واغتيال. إن مالرو يعرف ذلك! ولماذا يعلل نفسه ونفس غيره بالتضليل ؟.

ولنعد إلى المؤرخ فوتيي، ونستمع إليه يقول "حول المدن الساحلية التي نحتلها اختفى الأهالي في الفترة الأولى من الاحتلال، فترة فتاكة ودامية أرغمنا العرب على الجلاء من أراضيهم، فمن البديهي، إذا، أننا بفعلنا هذا أرسينا أسس الاستعمار. ويجدر بنا أن نعترف بشجاعة بما ارتكبناه من فظائع واقترفنا من جرائم."

نعم، لا حاجة للتطبيل والتزمير بذلك، ولكن من الخطر أن ننساه لأن توابعه ملقاة على عاتقنا. إنها لحقيقة لا يمكن انكارها".

أجل ليس من شرف الفرنسيين أن يطبلوا ويزمروا بما ارتكبوه من جرائم. ولكن لماذا يحرفون التاريخ وينكرون الحقيقة الناصعة ؟ لماذا يجعلون من

اغتصاب الجزائر وابادة الجزائريين عملا تمدينيا؟ ولفائدة من وقع هذا التمدين؟ وما هي هذه المدنية التي يتشدقون بها؟

إن جميع النظم في فرنسا تشبعت بمذهب واحد، له غاية واحدة، هو جعل الجزائر قطعة أوروبية. آمنت تلك النظم بالفكرة الاستعمارية، ورأت جميعها في السيف دليلا وفي غصب الملكية سبيلا.

"من سنة 1830 إلى 1871 عرفت فرنسا نظما مختلفة. منذ النظام الملكي إلى لويس فيليب إلى الجمهورية الثانية إلى الإمبراطورية إلى الجمهورية الثالثة، بقيت البورجوازية الفرنسية متمسكة بأهداب احتلال الجزائر التي لم يكن يقطنها أكثر من خمسة ملايين نسمة. أربعون سنة من معارك ومن تقتيل وسلب ونهب، أربعون سنة كانت تشق الطاعة في كل آونة هذه الناحية التي أخمدتها السلطات الاستعمارية، ثم تثور من جديد، ثم تهدأ من جديد بالنار والحديد. أربعون سنة من حروب بين شعبين، أحدهما منعدم من كل نظام عسكري عصري، والآخر، أي الجيش الفرنسي، كان ولاشك أعظم جيش أوربا في ذلك العهد، جيش نابليون، ثم جيش سيباستوبل وماجنتا"[1].

إن أجدادنا كانوا ولازالوا أهلا للتقدير والإجلال، أقاموا الدليل بأنهم ليسوا من جنس منحط، بل كانوا شعبا مقداما، كثير الفضائل والمناقب، وافر العقل والذكاء. وما ينكر ذلك إلا جاحد.

إن أبناء الشعب الجزائري لم يرضوا بالحياة الوضيعة البسيطة، بل خاضوا غمار الحرب خوض الأبطال، ذاد هذا الشعب عن شرفه بسلاحه، حتى أرغم عدوه على استعمال الوسائل الوحشية التي تنبذها الأخلاق وتدينها القوانين.

رأى شعبنا عدوا لذودا يستعمل تكتيك" الأرض المحروقة"، وسياسة النهب والقتل. رأى مدنه وقراه طعم الحريق، رأى النساء مسبيات، رأى السيوف بين الأعناق والغزاة ينهبون الأراضي، رأى حربا طاحنة رخصت فيها أرواح

1. روبير لوزون: مائة سنة من الرأسمالية في الجزائر.

الأبطال، وشابت لهولها رؤوس الأطفال، فما تناسى سانت أرنو ومداخنه، إلا ليبتلي ببيلسي وفظائعه، ما تناسى كافينياك ومجازره إلا ليبتلي بمونتانياك وجرائمه، ورغم هذا بقي شامخ الأنف.

غلب هذا الشعب مائة مرة، ومائة مرة أشهر السلاح على عدوه، وأبلى البلاء الحسن دفاعا عن وطنه. لقد طال هذا الكفاح نصف قرن! ولازال مستمرا إلى يومنا هذا.

لقد قرأنا في جميع الكتب المدرسية ذلك العهد الذي أخذه الماريشال دوبورمون على نفسه مقسما بشرفه "بأن حرية كل السكان من جميع الطبقات، وحرية ممارسة دينهم وأملاكهم وصناعتهم لا يتعدى عليها أحد ولا ينالها أي مكروه". وأقسم القائد العام بشرفه بأن هذا العهد لن يخرق أبدا. ولكن بين عشية وضحاها، أصبح هذا العهد حبرا على ورق. نعم، فبمجرد ما انتهى الماريشال من تحريره وإعلانه إلا والديانة الإسلامية هتكت، والممتلكات نهبت والحريات خنقت والأرواح أزهقت والدماء أريقت، فزيادة على مأساة الحرب ابتلي الشعب بمصيبة أخرى، وهي اغتصاب أراضيه، أي اغتصاب حقه في الحياة. في سنة 1833، أي ثلاث سنين بعد نزول جيش الاحتلال في أرض الوطن، جاءت لجنة تحقيق حكومية إلى الجزائر، ولخصت ما شاهدته في تقرير نقتضب منه الفقرة الآتية:

"قد اغتصبنا ممتلكات الأحباس، وحجزنا ممتلكات سكان كنا أخذنا العهد على أنفسنا بأننا نحترمها. اغتصبنا ممتلكات شخصية، بدون أي تعويض، بل سوّلت لنا أنفسنا أكثر من ذلك، فأرغمنا أرباب الأملاك التي انتزعناها منهم نزعا، أن يؤدوا بأنفسهم مصاريف هدم منازلهم، وحتى مصاريف هدم مسجد من مساجدهم.

لقد قتلنا أناسا كانوا يحملون رخص التجوال، وذبحنا سكان مدن وقرى مشكوك فيهم، وظهر فيما بعد أنهم كانوا أبرياء. وحاكمنا رجالا مشهورين في البلاد بورعهم وتقواهم ورجالا محترمين لا ذنب لهم سوى أنهم تشفعوا لدينا

دفاعا عن أبناء جلدتهم وتعرضوا لبطشنا. ووجد منا رجال حكموا عليهم، ورجال نفذوا فيهم الحكم بالإعدام"، ولكن هذه اللجنة، كأمثالها من اللجان لم تذكر جميع الفظائع التي شاهدتها، ولم تقم بأي عمل لتلافيها. نعم، إننا نعلم أن مهمة اللجان، في فرنسا ما هي إلا تحرير تقارير، تلك التقارير التي تغطيها الأيام بغبارها ، حينما يكون أصحاب رؤوس الأموال يتحركون ويعملون.

احتلوا الجزائر احتلالا، وحينما كانت رحى الجيش الفرنسي تطحن شعبنا، كان الاستعماريون منهمكين في السلب النهب، وفي استنزاف ثروة البلاد، وفي استرقاق رقاب العباد. لا حاجة هنا إلى الكلام بإطناب وإسهاب عن الوسائل المخزية التي استعملت قصد نزع الأراضي من يد أصحابها. فعلى القارئ أن يتصفح المصنفات العديدة التي ألفت في هذا الموضوع[1]. لم يراع المستعمرون في نزع الملكية عرفا ولا ذمة. اغتصبوا عنوة في القرى والنواحي الساحلية الأملاك الخاصة (ملك)، كما اغتصبوا عنوة الممتلكات الجماعية (أي العرشية).

أصبح تعمير الجزائر بالأوربيين مذهبا رسميا، وصار من اليسير على "المشرعين" أن يسنوا قوانين حسب مصالحهم. إن القانون المتعلق بعقد الملكية (مرسوم فاتح أكتوبر 1844) وقانون التجمع (مرسوم 1851) وقانون التحقيق في الملكية (مرسوم 1853)، كان هدفها انتشال أكثر من ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الخصبة من يد الفلاحين العرب، ومنحها للأوربيين الذين أصبحوا أربابها بدون منازع. وكانت عملية الغصب هذه تنفذ طبقا لأوامر بيجو.

وكانت هذه الأراضي توزع إما على المعمرين الصغار أو على الشركات كامتيازات. هكذا فعل نابليون الثالث. منحت للشركة السويسرية من جنيف سنة 1853: 25000 هكتار، وفي سنة 1865 استحوذت الشركة العامة Hambra et MACTA على 20 ألف هكتار، كما استحوذت الشركة الجزائرية

1. Voir en particulier : ESQUER : La Prise d'Alger ; de PEYERIMHOFF : Enquête sur les resultats de la colonisation officielle de 1871 à 1894, LARCHER : Traité de legislation algerienne.

العامة على 100 ألف هكتار. وفي سنة 1877، أخذت هذه الشركة عنوان "الشركة الجزائرية". واستفحلت الحالة في عهد الجمهورية الثالثة. إثر ثورة 1871، اغتصب دفعة واحدة 2639000 هكتار، أعطيت 500 ألف منها للمعمرين اللاجئين من مقاطعتي الألزاس واللورين. أما الغابات الشاسعة الأطراف التي كانت مراعي خصبة ومعدنا للصناعة المحلية، فقد أعطيت أخصبها للشركات. أعطى نابليون الثالث 160 ألف هكتار من أحسن غاباتنا إلى ثلاثين من أصحاب رؤوس الأموال. أما ما تبقى من الغابات فقد حجزته الدولة. وأما قانون الغابات الذي حرم على أصحابها القدماء الدخول إليها، فقد كان دائما مصدر نزاع مستمر مع إدارة المياه والغابات. وتفاقمت حالة السكان المجاورين لهذه الغابات، من جراء هذه القوانين الجائرة المجحفة، ولم يبق للعرب إلا الأراضي القحطاء ورمال الصحاري الجدباء وذكريات عظمتهم البائدة.

لقد شرع في تعمير البلاد بالأوربيين بمجرد احتلال الجزائر. قال المؤرخ شارل أندري جوليان: "بعد دخول الجيش الفرنسي، أكبت السفن الآتية من مرسيليا وإسبانيا وإيطاليا جماهير غفيرة من الأوربيين لا دمة لهم ولا ضمير، مجبولين على الشجاعة والمغامرة، فانتشروا كالبلاء المستطير، متكالبين على بيع العقارات وشرائها، وشاطرهم في تهافتهم على الأرباح حتى بعض الأشخاص المحترمين، يبيعون ويشترون خطفا ونهبا، سرقا وسلبا لا دين لهم إلا الأرباح الباهضة"[1]. ففي سنة 1832 كان عدد الأوربيين يبلغ 5000 نسمة تقريبا، وفي سنة 1832 أصبح هذا العدد 25 ألف، منهم 2500 معمر، وكان هذا الفوج من المعمرين لا يتعدى حدود المدن.

ولكن ما بين سنتي 1840 و1845 تأسست مراكز الاستعمار في الساحل والمتيجة وسهول وهران وعنابة وسكيكدة. وفي سنة 1846 بلغ عدد الأوربيين 110 ألف، منهم 48 ألف فرنسي و62 ألف أجنبي. إن الجمهورية الثانية جعلت

ا. أنظر : شارل اندري جوليان «تاريخ افريقيا الشمالية».

من الجزائر "مقاطعة فرنسية"، وأسست العمالات الثلاث المشهورة، ولم يطبق فيها القانون الفرنسي إلا لصالح الأوربيين. وفي ذلك العهد كانت البطالة ضاربة أطنابها في المعامل الباريسية، فبعثت الجمهورية العمال العاطلين للجزائر حتى تستريح من شرهم. وفي عهد الإمبراطورية الثانية، ورغم سياسة الامتيازات، استمرت هجرة الأوربيين إلى الجزائر. وفي سنة 1866 بلغ عدد الأوربيين 200 ألف نسمة، بيد أنه كان يبلغ 160 ألف سنة 1856.

أما الجمهورية الثالثة، فهي التي خطت بسياسة التعمير خطى شاسعة. ففي سنة 1876 كان عدد الأوربيين يبلغ 344 ألف، منهم 189 ألف فرنسي و155 ألف أجنبي. ونضيف إلى هؤلاء الفرنسيين اليهود الجزائريين الذين أصبحوا بفضل مرسوم كريميو، الصادر سنة 1870، فرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق ويتبوؤون مناصب مهمة. وما منحتهم فرنسا حقوق الفرنسيين إلا لتخرجهم من حظيرة الشعب الجزائري، وتزيد هذا الأخير عزلة بعد عزلة.

وفي سنة 1889، صدر قانون التجنيس الأوتوماتيكي الذي يشمل أبناء الأجانب المولودين في الجزائر. قال الوالي العام تيرمان في هذا الشأن: "حيث أن الأجانب لا يرغبون في الجنسية الفرنسية، فما علينا إلا أن نجعلها إجبارية، عوض أن نرغمهم على انتحالها". وما انفكت السلطات الاستعمارية تسير سيرها بلا كلل ولا ملل، قصد بلوغ هدفها، وهو تأسيس" جزائر أوروبية".

في إحصائيات 1911 كان عدد الفرنسيين يبلغ 752 ألف نسمة، و189 ألف أجنبي. وفي سنة 1936 كان عدد الفرنسيين يبلغ 819 ألف و127 ألف أجنبي. ومن الملاحظ أن التجنيس الأوتوماتيكي ساهم في نجاح التعمير أكثر مما ساهمت فيه الهجرة الفرنسية أو التجنيس الفردي. كان المجتمع الأوربي مكوّنا من اسبانيين وإيطاليين ومالطيين ومعمرين آخرين تهافتوا على بلادنا من كل صوب وحدب.

إن الجمهورية الثالثة لم تأل جهدا لتوطين هؤلاء الفرنسيين الجدد (المولدين إن صح هذا التعبير)، فأسست لفائدتهم أكثر من 400 قرية

استعمارية، وعبدت لهم الطرق والسكك الحديدية. وبفضل تقدم التجهيز والعلم التقني شيّدت لهم السدود ووزعت عليهم الكهرباء. وإن القرض الفلاحي من جهته، والأجور التافهة التي يتقاضاها المسلمون من جهة أخرى، ساعدت تحويل البلاد وتغيير الوضع الإقتصادي.

أما الإطارات الإدارية الجزائرية فصارت تذوب وتضمحل حتى أصبح الأوربيون أصحاب الحل والعقد، قابضين على زمام الحكم بيد من حديد، فشيّدوا صرح نظام اجتماعي جديد وصارت السيادة لهم. استأثروا بجميع الحقوق. استولوا على الوظائف العمومية وعلى المهن الحرة. فهم يحتكرون التجارة ورؤوس الأموال، ويشرفون على الأمن العمومي، فمنهم الموظف السامي والمهندس والأستاذ وصاحب البنوك وصاحب المعامل والقاضي والشرطي والدركي، وموظف السكة الحديدية والبواب وهلم جرا. بل هو أكثر من ذلك!، أصبح الأوروبي مواطنا وسط شعب مغلوب على أمره، شعب أعزل ومغلل بأغلال العبودية. كما أخذ يمارس، وحده دون سواه السيادة الفرنسية. هو فرعون عصره يسيطر على شعب خانه الدهر .

إن وضعية الأوربيين لوضعية ممتازة وقوية الجانب، من شأنها أن تنسي هؤلاء الدخلاء أصلهم الوضيع وماضيهم التعيس، وانقلبت نفسية كل واحد منهم، وأصبح يشعر شعور الغازي. واقتنعوا كلهم بأن الله حباهم بجميع الفضائل والمناقب، ووسم الجزائري بجميع الرذائل والمثالب. إنها، وأيم الحق، لوضعية ممتازة ومحظوظة. ولكنها وضعية تؤدي بصاحبه إلى الخرافات والتضليل. وأخيرا إلى الموت والتقتيل. وذلك ما نعانيه اليوم، ونموت من جرائه.

دولة استعمارية تعقب ايّالة الجزائر

لا بد أن نكرر مرارا بأن الاستعمار لا يمت للمدنية ولا للقيم الأخلاقية بأي صلة. إنه يثير في الإنسان غرائزه الدنيئة الكامنة في الصدور ويجعله لا يؤمن إلا بشريعة الغاب.

إن الأوروبي الدخيل الذي منحته فرنسا الجزائر كهدية يجهل، تمام الجهل، البلاد وسكانها. كما يجهل، تمام الجهل، تلك الزوابع القاسية التي هزت شعبنا، ويجهل آلامه ومطامحه وأفكاره المتمردة وشعوره الساخط. إن العالم الأهلي أو "الأنديجان" بعيد كل البعد عنه، ولا يدركه البتة.

إن الجنرال كافينياك الذي عرف الجزائري في المعارك ورآه بعد هزيمته، فاه بهذه الكلمات التي هي عبرة لأولي الألباب: "لا تفقد أي دولة استقلالها عن طيب خاطر، ولا تزال روح المقاومة تخامرها وتختلج في أحشائها. وأن كل ما تقبله لا يكون إلا على مضض وامتعاض وفي قلبها ما فيه من سخط وغضب". نعم إننا لا ننكر بأن المقاومة المسلحة انتهت في سنة 1872. نعم شاهد التاريخ ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1881، وثورة مليانة سنة 1901، وثورة عين توتة سنة 1916. ولكن هذه الثورات كانت إقليمية، ولم تبلغ أهمية الحروب التي خاض غمارها الأمير عبد القادر، وثورة 1871 التي اندلعت في جبال القبائل. بعد أربعين سنة من حروب لا هوادة فيها ولا فتور، مزقت أثناءها القبائل إربا إربا، ومن بلادها شردت، ومن أملاكها جردت، ومن رؤسائها فصلت، ومن إطاراتها حرمت. إن أجواد طبقة الأشراف من عرب وبربر أسدل عليهم ستار النسيان. هجر الأعيان والمثقفون المدن، وترحلوا إلى المغرب وتونس ومصر وسوريا وتركيا. فمدينة الجزائر وحدها فقدت أكثر من 10 ألف نسمة، وكذلك وقع في البليدة والمدية ومليانة ووهران ومستغانم وتلمسان وقسنطينة وبجاية وعنابة. وكثيرا ما خرب العدو عاصمتي الأمير، وهما معسكر وتاقدمت. أصبح الشعب الجزائري في حالة غريق، وكأن بلاده، التي أصبحت خاضعة لقوانين الأجانب، تنكرت له وناصبته العداء. فتسلط عليه النظام العسكري أولا، وهو نظام السيف، ثم نظام المكاتب العربية، ثم ابتداء من 1871 تسلطت عليه البلديات المختلطة والبلديات الاستعمارية، أي نظام النار والحديد والامتهان والاحتقار، ثم نظام القوانين الأهلية (الأنديجان)، والمحاكم الزجرية والمحاكم الجنائية، والمحاكم الحربية، والغرامات الجماعية.

إن الأستاذ لارشي، وهو من أصحاب القانون الفرنسي الناذرين الذين حللوا بصفة موضوعية أوضاع الاستعمار، ندد بالجهاز الاستعماري الإداري الذي يبدو كما يأتي:

"إن تقطيع التراب الجزائري، تقطيعا مصطنعا، إلى عمالات ودائرات وبلديات لا تتناسب حتى مع مثيلتها في فرنسا، مخالف لطبيعة البلاد. وإن إدخال دواليب إدارية راقية دقيقة في بلاد جديدة ومختلفة لمن العبث والسخرية، وكذلك تأسيس مجالس بلدية يسيطر عليها بعض الأوربيين حديثي العهد بالجنسية الفرنسية، يطبقون قوانينهم على آلاف من الأهالي، وكذلك إنشاء محاكم يهيمن عليها محلفون من المعمرين، ويحكمون على العرب والقبائل بمحاباة مزرية وتحيز مخجل، وكذلك تطبيق القانون المدني الفرنسي في الملكية الذي أفضى إلى تجريد قبائل بأكملها من كل ممتلكاتها".

ويجد التفوق العنصري مرتعا خصبا في نفسية الأوربيين. إن العربي، في نظر الأوروبي، اجتمعت فيه كل الرذائل والمثالب. وحتى حياته تعتبر جريمة وتمسكه بالحياة جناية. وترى الأوروبي يصب عليه جام غضبه بقدر ما يسيء إليه. قال المؤرخ شارل اندري جوليان "بعد انتهاء المعركة وانتصار جيوشنا، فإن الحقد الذي يكنه الضباط للعرب كانت سورته تضمحل، ولكنه بقي حيا في صدور المدنيين. ولذا نرى أولئك الرجال الذين كانوا يستنكرون، في أحرج الأوقات وبلهجة حادة النظام، الاستعماري، باسم المبادئ الديمقراطية، ينقلبون، فيصبحون من الجلادين والسفاكين، وأكثر وحشية من الجنرالات.

لاحظ الجنرال دوفيقي تصرف السكان الأوربيين المدنيين، فقال في سنة 1842 "حين تتعالى الأصوات التي تدعو إلى الفتك بالمسلمين، وتنذرهم بالويل والثبور وعظائم الأمور، فكأننا نسمع زئير الأسد والضباع النهمة الجائعة تطوف حول معسكراتنا".

وهذا الكلام يؤيده ما نعرفه، نعم في المستعمرات يصبح الإنسان ذئبا يفترس أخاه الإنسان، وإذا امتزج الخوف بالظلم والتعسف، يصبح الإنسان كابن آوى.

ولكن الشعب الجزائري، في خضم هذه الأوضاع، كان دائما في حالة الدفاع الشرعي، يذود عن حوضه ويدافع عن حياته، ماذا يأخذ عليه أولئك الفرنسيون والإيطاليون والمالطيون والاسبانيون الذين كانوا يقتفون آثار الجيش الفرنسي مثل النسور ويبنون أوكارهم في ظل السيوف ؟

وفي وسط هذه الأهواء الفتاكة، لم يكترث أحد بحق ذلك الشعب المغلوب على أمره، ولا يأبه أحد بانحطاطه المجحف. وما تناسى الجزائري الحرب وويلاتها حتى ابتلي بالمجاعة وغوائلها. نعم إن مجاعة 1867 وحدها، بين المجاعات الأخرى التي اجتاحت البلاد، قضت على أكثر من 500 ألف من الجزائريين. إن جيش الاحتلال الفرنسي حينما أحرق الحرث والنسل وأتى على الحبوب المخزونة في المطامير، ودمر الأجنة والبساتين، جعل من الفلاحين عرضة القحط وفريسة الجفاف لمدة عشرات السنين.

في سنة 1892 شاهد جول فيري، بعد سفر تحقيق في الجزائر، حالة البؤس والشقاء التي يتخبط فيها الشعب الجزائري، ووصف مناظر مأساة الشعب الجزائري منذ الاحتلال فقال:

"رأيناها، تلك القبائل البئيسة التي تسلط عليها الاستعمار، فأجلاها، والحجز فأرهقها، ونظام الغابات فطاردها، وقوانينه فأفقرها. سمعنا شكواتهم، ورأينا رأي العين بؤسهم ولامسناه لمسا. رأينا وسط الغابات بقعا محروثة وحقولا مزروعة شعيرا وقمحا قرب سهول حرثها طيلة قرون المحراث العربي العتيق، سلبت من يد الجزائري سلبا، وضمت إلى أملاك الغابات. ورأينا في تلال القبائل الصغرى، نظام الضرائب الفرنسي ينازع العربي المرتدي الأسمال، الأعشاب التي تكسو الأرض في فصل الربيع حول باقات الدفلى. لم يتأثر قلبنا فحسب من رؤية هذه المناظر، بل ثارت عقولنا. فأدركنا بأن أموراً في الجزائر تجري ليست أهلا بفرنسا، تتنافى مع العدل ومع سياسة متبصرة". هذا ما قاله جول فيري. لست أدري هل هذا التأثر مصنوع أو مطبوع ، ولكنه مهما كان، لم يغير قيد أنملة من مصير الجزائري

التعس. واستمرت سياسة النهب والسلب، والتفقير والتجويع والاستعباد والاستغلال.

ولكي يركز أسسه، ويعزز مواقفه، ويرسخ أقدامه، هاجم الاستعمار بنفس العنف قيم الإسلام العليا ونظامه الاجتماعي، وإن علماء القانون الذين جردوا قبائلنا من أراضيهم بمقتضى خزعبلات قانونية، تصدوا للشرع الإسلامي، وشرعوا ينخرونه بسفاسط شرعية، كما تنخر السوسة الخشب. وفي سنة 1847، أمام المجلس الوطني ندد النائب طوكفيل بمخربي المجتمع الجزائري بلهجة حادة، مع أن هذا النائب لم يكن يحب العالم العربي، فقال: "إن المجتمع الإسلامي في إفريقيا الشمالية لم يكن غير متمدن، بل ما كانت مدنيته متأخرة وناقصة. وكان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر والإحسان، ونشر التعليم في جميع الوطن. وقد استحوذنا على مداخيلها، وحرفنا أهدافها، وقضينا على الجمعيات الخيرية، وخربنا المدارس، فهدت دعائم العرفان، وشتتنا شمل الزوايا".

"انطفأت حولنا مشاعل العلم، فغدت هباء منثورا، وأهملنا العلماء والفقهاء، وقذفنا بالمسلمين في البؤس والجوع، ثم قذفنا بهم في حالة أكثر همجية مما كانوا عليه". إن الثورة البورجوازية في فرنسا أعدمت الرهبان وأحرقت الكنائس، وحاولت نزع الملكية من بلد مسيحي. أما في الجزائر، فهذه البورجوازية نفسها، جعلت من المساجد كنائس، تنشر المسيحية، وتبشر بها في بلد إسلامي، واستعملت في سبيل ذلك أموال المسلمين، وتلك هي الطامة الكبرى. فبعثت من مضجعها روح الحروب الصليبية، رافعة راية المسيح لمحاربة الإسلام، ولو كانت في قرارة نفسها، تعبث بكلا الدينين. ولكن تعاليم المسيح وقيمة الصليب تكون ذريعة أخلاقية سامية تبرر مخازي المعمر، خصوصا حين يرتدي رداء المبشر يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويفرض سعادته على العربي، ولو رفضها هذا الأخير رفض الأبي. يجدر بنا أن نقول بأن هذه البورجوازية التي لا هم لها إلا حشد الأموال، كانت تدرك فظاعة أعمالها وتعسف احتلالها. وكانت واعية كل

الوعي بجريمتها، وحكمت على شعبنا وعلى مدنيته بالاضمحلال، والانحلال، كما حكمت على شعبنا بالاستعباد والاسترقاق.

في نظر فرنسا الاستعمارية أن المدنية واحترام الإنسان لا يتشخصان إلا في إنسان واحد، وهو الأوروبي، وما عدا الأوروبي، لا حق لأبناء البشر لا في المدنية ولا في احترام الإنسان. إننا نتكلم على فرنسا الاستعمارية هنا، لأننا إن استقرأنا تاريخ فرنسا الأخرى، لابد أن نعترف بأنه يوجد فيها ليبراليون ومثقفون طالما احتجوا ونددوا بالنظام الاستعماري ودافعوا عن المظلومين. ولكن ما قاله وما كتبه هؤلاء بقي كله حبرا على ورق أو ذهب أدراج الرياح، وكل ما رفعوه من الاحتجاجات كان من ضرب البديع والبيان. وفي هذا الصدد، يمكن لنا أن نذكر بعض المبادرات التي قام بها في القرن الماضي بعض ساسة فرنسا، ولكن لم تجد تلك المبادرات لا آذانا صاغية ولا قلوبا واعية.

في سنة 1887 قدم النائبان ميشلان وغوتي في مجلس النواب طلبا يرمي إلى منح الجنسية الفرنسية للجزائريين. واقتفى آثارهما سنة 1890 النائب مارتينو لمنح الحقوق الفرنسية لنخبة من الجزائريين لا غير. وفي سنة 1898 أعاد جوريس الكرة، وطلب عبثا انعتاق مسلمي الجزائر، مستشهدا في طلبه هذا بالسينغاليين الذين يتمتعون بحقوق الجنسية الفرنسية، رغم محافظتهم على قوانينهم الشخصية الإسلامية. واهتم ساسة آخرون بمشكلتنا، نذكر من بينهم آلبان روزي وآبل فيري وماريوس موتي والقسيس سوليي ومارسيل كاشان وجورج ليغ إلخ. وقدموا، كلهم، مشاريع عديدة في مكتب مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ولكنهم ارتطموا بصخرة جمود الرأي العام الفرنسي وبمعاداة المعمرين ومهاجمات جمعية أساطين الاستعمار التي تكونت في مجلس النواب. وفي نفس العهد بدأ "جول فيري" رائد احتلال تونس، يشتغل بالمسائل الجزائرية. فأطرى المؤرخون على بعد بصره وواقعيته الحكيمة، حين وقف ضد سياسة الادماج، ولكنه في نفس الوقت مد يد المساعدة للمعمرين، ونادى بمنح الأوربيين حرية التصرف في المالية الجزائرية، رغم إطلاعه على العداوة القائمة بين المعمرين والعرب.

وقد كتب في هذا الصدد سنة 1894: "لقد وجدنا المعمرين لا حول لهم ولا قوة. إن حالتهم المعنوية ليس من شأنها أن تجعلهم يتحكمون في مصير المسلمين ولو بصفة ضئيلة. من الصعب علينا أن نقنع المعمر الأوروبي بأن هناك حقوقا أخرى غير حقوقه في بلاد عربية. وأن العربي ليس بالعبد المسخر المجبور، المسير المقهور. نعم فالعربي ليس بالعبد الذي يساق بالعصا. وأن الأوروبي الذي لا يجد بدا من استخدام العربي لا يعطيه إلا أجورا تافهة. ولنفرض أن الأوروبي لا يعامل العربي بالشدة والعنف، فإنه يكرهه كل الكره، ويتجلى ذلك الكره في العواطف والأقوال. نعم إننا نحس أن في القلوب أمواجا متلاطمة من الحقد والازدراء، والخوف والحذر. إن الاحتجاج الصاخب المدوي الذي ترامى في المستعمرة من أقصاها إلى أقصاها، حين عالج البرلمان الفرنسي مشروع تأسيس مدارس للعرب، لبرهان قاطع وغريب تتبلور فيه عقلية المعمرين. وهنا أيضا نتوخى عبثا نظرية ما أو مبدأ ما للصالح العام. إن المعمرين ليس لهم نظريات عامة في سياستهم أو تصرفهم إزاء المسلمين. إنهم لا يفهمون إلا سياسة واحدة إزاء هؤلاء الثلاثة ملايين من الأهالي، سياسة الضغط والعنف".

إن هذا والحق يقال، لنعم التفكير ونعم التعبير! ولكن ماذا فعل البرلمان منذ سنة 1900 حين منح الجزائر استقلالها المالي. ألم يكلف المعمرين بمصير الشعب الجزائري؟. ومن المعلوم أن الميزانية هي سياسة الأرقام، وفي أي بلاد من بلاد الله من تصرف في المال تصرف في الحال والمآل.

إن ضربنا صفحا عن الخطب الرنانة والقصائد الطنانة، نرى لزاما علينا أن نعتبر بأن أفكار بريفو بارادول، الآنف الذكر، لا زالت تسيطر على السياسة الجزائرية.

تكلم الفريد سوفي عن المشكل الجزائري مشيرا إلى افتراض نجاح التعمير الفرنسي وقضائه على العنصر الجزائري. فقال في مقال ذكره هانري فافرود في كتابه "الثورة الجزائرية". "في سنة 1830 أقدمت فرنسا على غزو ملائم

لروح العصر، رغم النقصان الذي اعترى عدد سكانها والعجز الذي انتاب حيويتها، تلك الحيوية التي كانت ضرورية لنشر إمبراطوريتها في ذلك العهد.

ولو حافظت، كانجلترا مثلا أو ألمانيا، عن وفرة الولادات التقليدية، لاستطاعت أن تغمر شمال إفريقيا بسيل جارف من الأوربيين، ولوجدنا اليوم سبعة أو ثمانية ملايين، على أقل تقدير من الأوربيين، مقابل ثلاثة أو أربعة ملايين من المسلمين. لم نذكر هذه الوضعية تأسفا على ما وقع، ولكن تفسيرا للأوضاع، نعم إننا لم ننسق سياستنا التوسعية ومقتضياتنا التناسلية".

أجل، لو كانت لفرنسا حيوية تناسلية قوية لتحقق حلم بيجو وبريفو بارادول، ولأصبحت جريمة الاستعمار جريمة تامة كاملة، كما حدث في أمريكا الشمالية واستراليا. ولكن، لو فرضنا أن هذا الحكم تحقق لما استطاعت البورجوازية الفرنسية أن تحتفظ زمنا طويلا بمستعمراتها. وأن السكان الأوربيين لا ينتظرون 130 سنة لينفصلوا عن فرنسا، ولو كان 80 في المائة منهم من دم فرنسي. ان المقتضيات الاقتصادية أصبحت في السياسة أقوى من الوشائج العاطفية. وشاهدنا ذلك عبر تاريخ المعمرين الأوربيين الذين طالما عللوا النفس بتأسيس "وطنهم" في الجزائر، رغم أنهم يكوّنون أقلية في هذا البلد. وسوّلت لهم نفسهم تدبير أمور الجزائر وحدهم دون سواهم، بيد أن العرب يبقون رازحين تحت سلطتهم وجبروتهم، فحاولوا دائما قدر المستطاع أن يمنعوا فرنسا من حشر أنفها في شؤونهم لأنهم كانوا يتهمونها باعتناق مبادئ تحررية وإنسانية، وبالدفاع عن حقوق العرب وبمساندتهم، وذلك على حساب مصالحهم. وأن شق عصا الطاعة على الحكومة الفرنسية بدأ إثر هزيمة 1870. وكانت الجزائر منذ 1830 إلى ذلك التاريخ تحت سيطرة العسكريين. ورأينا بأن هؤلاء العسكريين لم يألوا جهدا لقهر الجزائريين وابادتهم وتمهيد كل السبل للاستعمار الأوروبي.

نعم بعد سقوط نظام نابليون ألّف المجلس البلدي لعاصمة الجزائر ولجنة الدفاع حكومة تمردية. واستطاع محرك هذه الحكومة المحامي فيلير موز، النائب السابق، أن يدعو السكان إلى الالتفاف حوله، وهاجموا الجنرال

فالسيين استيرهازي وأرغموه على مغادرة قصر الشتاء والالتجاء إلى مركز البحرية "وسط جماهير صاخبة متكالبة، جلها من الأجانب".

وقعت حركات مماثلة في وهران وقسنطينة وسكيكدة، وبعث فليرموز ببرقية إلى غامبيطا، الذي جعل مقر حكومته في مدينة تور، وقال له بعدما وضعه أمام الأمر الواقع "اليوم، في هذه الساعة، وضع سكان الجزائر العاصمة والحرس الوطني حدا للحكم العسكري، وذلك بصفة تلقائية صارمة".

فدشن غامبيطا، ابتداء من ذلك اليوم، سياسة الضعف والتخاذل إزاء المعمرين، واستسلمت جميع الحكومات الفرنسية المتوالية، وحتى الجنرال الحاكم وأرباب النقض والإبرام، لهم القول الفصل في الجزائر... نعم استسلم غامبيطا للمعمرين، وكلف الوزير كريميو بتلبية مطالب المشاغبين وإرضاء رغباتهم. فمنحوا المعمرين الحكومة المدنية ولجنة استشارية ومجلسا أعلى للحكومة. وكذلك أعطيت لهم نيابة برلمانية وثلاثة عمال على رأس العمالات الثلاث ومحاكم الجنايات مع ثلاث لجان للمحلفين وضم الجزائر إلى وزارة الداخلية. وأصدرت فيما بعد مراسيم أخرى ضمت الجزائر إلى فرنسا (وخصوصا المرسوم المعروف بقانون الالحاق بتاريخ 26 أوت 1881). فمن البديهي بأن هذه القوانين التي تدافع عن مصالح الأوروبيين وتشجعهم، شحذت في نفوسهم نشوة السيطرة ونهم الاستيلاء، فتألقت أعمالهم وازدهرت مصالحهم. وظهرت أنواع جديدة في الفلاحة وانتشرت بالخصوص زراعة الكروم، لأن هذه الشجرة الصغيرة تتحمل الجفاف، فأصبحت هي الفلاحة الممتازة في الجزائر، غمرت سهول الشاطئ وتلال النواحي المعتدلة كالساحل وناحية معسكر والقبائل الصغرى. وفي الميدان السياسي استأنس أعضاء المجالس البلدية والمستشارون العاملون والنواب والشيوخ بتدبير شؤون الدولة ودواليبها. كما استأنسوا بإدارة ميزانية الدولة.

ولكنهم بفعلهم هذا، لم يعتموا أن يكشفوا شخصيتهم، وادركوا بأن الجزائر ليست بفرنسا. وأن سياسة إلحاق الجزائر بفرنسا، إثمها أكبر من نفعها.

لروح العصر، رغم النقصان الذي اعترى عدد سكانها والعجز الذي انتاب حيويتها، تلك الحيوية التي كانت ضرورية لنشر إمبراطوريتها في ذلك العهد.

ولو حافظت، كانجلترا مثلا أو ألمانيا، عن وفرة الولادات التقليدية، لاستطاعت أن تغمر شمال إفريقيا بسيل جارف من الأوربيين، ولوجدنا اليوم سبعة أو ثمانية ملايين، على أقل تقدير من الأوربيين، مقابل ثلاثة أو أربعة ملايين من المسلمين. لم نذكر هذه الوضعية تأسفا على ما وقع، ولكن تفسيرا للأوضاع، نعم إننا لم ننسق سياستنا التوسعية ومقتضياتنا التناسلية".

أجل، لو كانت لفرنسا حيوية تناسلية قوية لتحقق حلم بيجو وبريفو بارادول، ولأصبحت جريمة الاستعمار جريمة تامة كاملة، كما حدث في أمريكا الشمالية واستراليا. ولكن، لو فرضنا أن هذا الحكم تحقق لما استطاعت البورجوازية الفرنسية أن تحتفظ زمنا طويلا بمستعمراتها. وأن السكان الأوربيين لا ينتظرون 130 سنة لينفصلوا عن فرنسا، ولو كان 80 في المائة منهم من دم فرنسي. ان المقتضيات الاقتصادية أصبحت في السياسة أقوى من الوشائج العاطفية. وشاهدنا ذلك عبر تاريخ المعمرين الأوربيين الذين طالما عللوا النفس بتأسيس "وطنهم" في الجزائر، رغم أنهم يكوّنون أقلية في هذا البلد. وسوّلت لهم نفسهم تدبير أمور الجزائر وحدهم دون سواهم، بيد أن العرب يبقون رازحين تحت سلطتهم وجبروتهم، فحاولوا دائما قدر المستطاع أن يمنعوا فرنسا من حشر أنفها في شؤونهم لأنهم كانوا يتهمونها باعتناق مبادئ تحررية وإنسانية، وبالدفاع عن حقوق العرب وبمساندتهم، وذلك على حساب مصالحهم. وأن شق عصا الطاعة على الحكومة الفرنسية بدأ إثر هزيمة 1870. وكانت الجزائر منذ 1830 إلى ذلك التاريخ تحت سيطرة العسكريين. ورأينا بأن هؤلاء العسكريين لم يألوا جهدا لقهر الجزائريين وابادتهم وتمهيد كل السبل للاستعمار الأوروبي.

نعم بعد سقوط نظام نابليون ألّف المجلس البلدي لعاصمة الجزائر ولجنة الدفاع حكومة تمردية. واستطاع محرك هذه الحكومة المحامي فيلير موز، النائب السابق، أن يدعو السكان إلى الالتفاف حوله، وهاجموا الجنرال

فالسين استيرهازي وأرغموه على مغادرة قصر الشتاء والالتجاء إلى مركز البحرية "وسط جماهير صاخبة متكالبة، جلها من الأجانب".

وقعت حركات مماثلة في وهران وقسنطينة وسكيكدة، وبعث فيليرموز ببرقية إلى غامبيطا، الذي جعل مقر حكومته في مدينة تور، وقال له بعبعدما وضعه أمام الأمر الواقع "اليوم، في هذه الساعة، وضع سكان الجزائر العاصمة والحرس الوطني حدا للحكم العسكري، وذلك بصفة تلقائية صارمة.

فدشن غامبيطا، ابتداء من ذلك اليوم، سياسة الضعف والتاذل إزاء المعمرين، واستسلمت جميع الحكومات الفرنسية المتوالية، وحتى الجنرال الحاكم وأرباب النقض والإبرام، لهم القول الفصل في الجزائر... نعم استسلم غامبيطا للمعمرين، وكلف الوزير كريميو بتلبية مطالب المشاغبين وإرضاء رغباتهم. فمنحوا المعمرين الحكومة المدنية ولجنة استشارية ومجلسا أعلى للحكومة. وكذلك أعطيت لهم نيابة برلمانية وثلاثة عمال على رأس العمالات الثلاث ومحاكم الجنايات مع ثلاث لجان للمحلفين وضم الجزائر إلى وزارة الداخلية. وأصدرت فيما بعد مراسيم أخرى ضمت الجزائر إلى فرنسا (وخصوصا المرسوم المعروف بقانون الالحاق بتاريخ 26 أوت 1881). فمن البديهي بأن هذه القوانين التي تدافع عن مصالح الأوروبيين وشجعهم، شحذت في نفوسهم نشوة السيطرة ونهم الاستيلاء، فتألقت أعمالهم وازدهرت مصالحهم. وظهرت أنواع جديدة في الفلاحة وانتشرت بالخصوص زراعة الكروم، لأن هذه الشجرة الصغيرة تتحمل الجفاف، فأصبحت هي الفلاحة الممتازة في الجزائر، غمرت سهول الشاطئ وتلال النواحي المعتدلة كالساحل وناحية معسكر والقبائل الصغرى. وفي الميدان السياسي استأنس أعضاء المجالس البلدية والمستشارون العاملون والنواب والشيوخ بتدبير شؤون الدولة ودواليبها. كما استأنسوا بإدارة ميزانية الدولة.

ولكنهم بفعلهم هذا، لم يعتموا أن يكشفوا شخصيتهم، وادركوا بأن الجزائر ليست بفرنسا. وأن سياسة إلحاق الجزائر بفرنسا، إثمها أكبر من نفعها.

وكانت تقع هذه الحوادث حوالي سنة 1896، وكانت الحالة فيما يتعلق بعدد السكان وإحصائهم كما يأتي:

1) من جهة الأوربيين: 536 ألف نسمة، منهم 318 ألف فرنسي و218 ألف أجنبي. اما عدد السكان القرويين فبلغ منتهاه، حيث وصل إلى 200 ألف معمر موزعين على 400 مركز من مراكز الاستعمار. إن هذه القرى أسست في السهول ونواحي التل حيث الأمطار غزيرة والأراضي خصبة.

2) من جهة الجزائريين: ستة ملايين من السكان، لم يبق في أيديهم إلا أراضي جدباء وحجرة. وبلغ الثلثان من هؤلاء السكان من الجوع والبؤس والفاقة مبلغها، لا يجدون عملا يقتاتون به، ولا ما يسدون به رمقهم. جردت القبائل الغنية والقوية من خيراتها، لأن أراضيهم وممتلكاتهم أصبحت نهبة الناهب يتداولها الغزاة الفاتحون ويقوض عمرانها المستعمرون المكتسحون، ولم يبق في وسع العربي، الذي أصبح غريبا في أرض الآباء والأجداد، إلا أن يكون خادم المعمر أو جندي الإمبراطورية. لما أدرك المعمر أن الشعب العربي لم تبق له أي حياة شرعية في عقر داره، وأن مسألته الشرطي يتكفل بردعه والجندي بقهره، أعلن حينذاك عن قانونه الخاص ودستوره، وطلب حقه في الاستقلال الداخلي لتسيير الدولة. شبت مشاغبات أخرى، هاجموا فيها هذه المرة اليهود ومرسوم كريميو، الذي منحهم الجنسية الفرنسية. برز اسم آخر للوجود، وهو اسم ماكس ريجيس، الذي أصبح رمز معارضة المعمرين لحكومة باريس. إن الحركة المناوئة لليهود لم تكن في الحقيقة إلا ذريعة وخدعة. ولما استسلمت فرنسا سنة 1900 لتهديدات المعمرين ومنحتهم ما يشتهون من قوانين وخولتهم ما يطيب لهم من امتيازات، عادت المياه إلى مجراها وعادت السكينة إلى البلاد. وبمقتضى هذا الميثاق الجديد، نال المعمرون الاستقلال المالي والشخصية المدنية، وأصبحت لهم ميزانية خاصة منفصلة عن ميزانية فرنسا. وهذه الميزانية تقوّمها مصالح الولاية العامة، وتناقشها وتصوت عليها المجالس الجزائرية المكونة من النيابات المالية والمجلس الأعلى. ثم يعلن عليها رسميا

بمرسوم رئيس الجمهورية، بناء على تقرير وزير الداخلية، وأصبحت النيابات منتخبة من طرف قسمين من الناخبين: قسم الفرنسيين وقسم الأهالي (الأندجان) وهي منقسمة إلى أربعة فروع: فرع المعمرين وفرع غير المعمرين وفرع العرب وفرع القبائل. تنتخب الدوائر القروية نوابا عن المعمرين والدوائر البلدية عن غير المعمرين (وفي حقيقة الأمر جل هؤلاء معمرون) وينتخب هذان الفرعان 24 نائبا لكل فرع، أي 48 نائبا فرنسيا في المجموع. والفرع العربي يتكون من 15 نائبا، والفرع القبائلي من 6 نواب، أي 21 في المجموع. ومن الملاحظ أن هذه التجزئة ما هي إلا تجزئة وهمية صورية، فليس هنا في حقيقة الأمر إلا طائفتان: طائفة المستعمِرين وطائفة المستعمَرين.

إن النواب الأوروبيين ينتخبهم جمهور الناخبين الأوربيين، أما نواب القبائل والعرب فهم معينون من طرف العامل، وأن الميزانية تكون، بادئ ذي بدء، موضوع مناقشة من طرف الفروع الأربعة كل على حدة، ثم تطرح على بساط المناقشة في جلسة عامة. إن هذا الميثاق جعل من المعمرين سادة البلاد المهيمنين وقادتها المسيطرين. في الجزائر العاصمة توجد إدارة الولاية العامة المكلفة بتقديم مشروع الميزانية، تحت سلطة المعمرين وبإيعاز منهم، وفي باريس، حيث يعلن رسميا عن هذه الميزانية، فإن نواب المعمرين يراقبون الحكومة ويوجهون مجلس النواب حسب أغراضهم ومصالحهم. وأن هذا الميثاق كان انتصارا عظيما لقيادة المعمرين. ولا ننس بأن فرنسا احتلت في ذلك العهد المغرب، وعزز هذا الاحتلال موقف دعاة التوسع الاستعماري، وفتح لهم آفاقا جديدة. وأن الدعاية التي شنها نائب وهران، أوجين إيتيان بصخب، وغلو "مساومات" دبلكاسي مع انجلترا أفضت إلى فرض الحماية على المملكة الشريفية.

وحينذاك أوصد الاستعمار الفرنسي أبوابه الثقيلة على المغرب العربي، وزج به في غياهب الظلم والظلمات. وهكذا أتت الامتيازات التي منحتها فرنسا للمعمرين في الوقت المناسب، وخولتهم سلطات لا مثيل لها حتى تنفخ روحا جديدة في عنصريتهم. فقبضوا على زمام الحكم بيد من حديد، وخلقوا نظاما

اقتصاديا استعماريا محضا، للدفاع عن مصالحهم ومصالح أصحاب الصنائع والمعامل الفرنسية لا غير. وأما الاعتمادات المخصصة للجزائريين في هذه الميزانية، فهي تافهة لا تسمن ولا تغني من جوع. إن التدريس الإسلامي لا يتعدى مدرسة القُربي (الكوخ)، وأن الاستعمار يخشى مزاحمة الجزائري المثقف، بينما يجد جميع الأطفال الأوربيين مقاعد في المدارس، فيبقى الأطفال المسلمون مشردين في الطرق، يمسحون الأحذية ويسكنون في مدن القصدير. أما في البادية فتراهم يأكلون الحشيش، معرضين دائما للأوبئة الفتاكة. ورغم تقدم الطب، فإن الموت لا ترحم ولا تشفق ناشبة أظفارها في الصبيان، تأخذ منهم النصيب الأوفر، لا تجد أثرا للتكوين التقني، ولا للمدارس المهنية ولا لتدريس اللغة العربية ولا للقرض الفلاحي ولا للسكن، ولا للنظافة ولا للمستشفيات.

اما نواحي البلاد التي لا مصلحة للمعمرين فيها، فإن الإدارة تهملها إهمالا، ولا تهتم بها البتة. أما الأهالي، فلا إدارة تهتم بمصيرهم، ولكن بعض الموظفين الفرنسيين يهتمون بهؤلاء كل الاهتمام، يهتمون بهم لينهبوهم ويهضموا حقوقهم حتى أصبحوا لا وسع لهم، لسد رمقهم إلا اكتراء يدهم بالأجرة أو اللجوء إلى الهجرة، وما أتفهها أجرة وما أمرها هجرة! نعم كانت تلك الأجرة تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك ونصف لأربعة عشرة ساعة عملا مرهقا في اليوم. ومن سنة 1910 إلى سنة 1920 كانت تبلغ هذه الأجرة 4 فرنكات، ومن 1920 إلى1935 أصبحت تتراوح بين 4 فرنكات و8 فرنكات، ومن 1935 إلى 1942 أصبحت تتراوح بين 8 إلى 12 فرنكا، وفي 1954 كانت تتراوح بين 250 إلى 350 فرنكا. وهذا العامل الجزائري، الذي يتقاضى هذه الأجور التافهة، هو الذي قلب الجزائر ظهرا لبطن، وأسبغ على المعمر نعمه وثرواته. إن أحجمت النيابات المالية في مساعدة هذا العامل التعيس ولم تعره أي اهتمام، فإن ميزانية الشرطة والجندرمة، وميزانية الأمن والاستعلامات لم تحجم عنها واهتمت بها كل الاهتمام. أما السجون والمحتشدات ومخافر الشرطة والجندرمة فحدث عنها وعن عددها ولا حرج. أما الحانات، فإنك تجدها في كل حي وطريق. إن بيع

الأبسنت بقي حرا إلى سنة 1914، ثم حرم بيعها سنة 1915، ولكنها عوضت بمشروب "الماحيا" التي أبيح بيعها ابتداء من سنة 1920. فبقي اسم النائب فيوري لاصقا باسمها، ان الحكومة الاستعمارية تتساهل في ترخيص فتح حانة أكثر مما تتساهل في فتح مدرسة. فلا غرو، فإن المشكلة التي تهمنا، نحن الجزائريين، قبل كل شيء بقيت بلا حل. فبقدر ما يزيد الاستعمار تقدما وارتقاء، بقدر ما تتفاحش متناقضاته وتستفحل. أصبحت الجزائر تكوّن دولة وسط دولة، فتفاقمت الحالة الاجتماعية تفاقما مهولا. إنني لا أنكر ما قامت به الجمعيات من أعمال: إنها ساهمت مساهمة فعالة في قلب البلاد ظهرا على عقب بأعمال الري، وبناء السدود وتعبيد الطرق وبناء موانئ عظيمة الشأن وسكك حديدية ومد الخيوط الكهربائية، وتشييد كليات ومدارس مهنية وهلم جرا، أصبحت مدينة الجزائر عاصمة عظيمة، والاحتكار الرأسمالي هو أبوها وكبالها، مسيطر على مرافق الحياة الاقتصادية كلها ونجد نفس الرجال ونفس العائلات ونفس أصحاب رؤوس الأموال سواء في القرض البنكي، أو في التجارة، أو في النقل البري، أو في المنتوجات، أو تجارة الأنسجة، أو المعادن والخمور. وأخذت الملكية الفلاحية تتطور، هي الأخرى، شيئا فشيئا. فأصبحت ممتلكات فسيحة الأطراف مترامية الأرجاء ابتلعت القطع الصغيرة من أراضي العرب الفلاحين. إن قرى الاستعمار التي أنفقت الدولة في سبيل تأسيسها أموالا طائلة لتكون أساسا للتعمير هجرها سكانها الأوربيون. ففي مسقط رأسي، مثلا، كان عدد الفرنسيين سنة 1910 يبلغ 300، وكانت كل عائلة تملك ضيعة صغيرة. في سنة 1930 أصبح ذلك العدد لا يتجاوز 12 عائلة. وهكذا تأسست ما يسمونه، بلا خجل ولا ورع، "الجزائر النافعة"، وهي جزائر الأوربيين، خلافا للجزائر العربية التي تطاولت عليها أيدي الخراب والإهمال والمجاعة والإملاق. إن نمو المجتمع الاستعماري يخضع لقوانين معروفة. إنه لمجتمع منكمش على نفسه، متطفل على غيره، شغله الشاغل حشد الأموال واستثمارها والاستئثار بخيرات البلاد، والتسلط على رقاب العباد واستغلالها. إن أبناء الشعب الجزائري، باستثناء

كمشة من المتعاونين المارقين، يعيشون كالأيتام في مأدبة اللئام، عبثت بهم أيدي الأيام يكتفون لسد رمقهم بفضلات القوت التي فلتت من يد الطغيان والجبروت. فيأتمنون بها من غوائل المجاعة ومخالب الموت. إنهم لا ينتفعون من الازدهار الاقتصادي، ولا من التقدم بصفة غير مباشرة لأنهم كانوا على هامش الحياة.

وستتكشف فيما بعد حالة اليأس التي كان يتخبط فيها الشعب الجزائري في الجزائر العربية التي كانت مختفية وراء ظاهرة الجزائر النافعة البراقة. لكن الشعب الجزائري، أثناء هذه الحوادث، لم يركن إلى الدعة والخمول، وقبل ثورته المباركة بزمن بعيد، أخذ يسترجع شيئا فشيئا، وبصفة سلمية أراضيه المغتصبة، وهب الى شراء ممتلكاته التي هجرها المعمرون بغية ممارسة مهن حرة أو وظائف إدارية في المدن. يمكن لنا أن نقسم المعمرين في ذلك العهد إلى الطبقات الآتية:

من يملكون من 100 هكتار إلى 15 ألف: 74,4 في المائة.

من يملكون من 50 هكتارا إلى 100 : 15,5 في المائة.

من يملكون من 10 هكتارات إلى 50 : 2,24 في المائة.

الممتلكات التي لا تتعدى 10 هكتارات: 1,8 في المائة.

إن الأوروبي الذي يهجر أرضه يجد فورا العمل في مرافق الحياة كلها، لأن البطالة لا تغرس مخالبها إلا في جسد العربي. أما الأوروبي فسرعان ما يجد العمل وبأجور مرتفعة. وإن لم يكن هنا وظيف، أخرجه النظام الاستعماري من العدم لابن جلدته. إن التضامن الاستعماري ليس كلمة جوفاء. وفي هذه الظروف، وفي هذه الأحوال تم التعمير الأوروبي متكونا من عناصر مختلفة، وأفراد متباينى الأجناس والجنسيات، جاءوا من كل فج عميق، وتهافتوا من كل صوب وحدب، فتكالبوا على بلادنا، وكونوا هيأة اجتماعية متجانسة متشابهة متآزرة متراصة.

إن الفرنسيين والإيطاليين والاسبان واليهود، الذين يكونون هذا المجتمع، يكرهون بعضهم البعض. ولكنهم تجمعهم فكرة واحدة، وهي العنصرية وكره العربي. كما لهم مصالح مشتركة في نطاق النظام الاستعماري الذي يدافعون

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة الجامعية

عنه دفاع المستميت. فتجمعهم، إذا، مقتضيات عديدة وحاجيات متظافرة ومتواطئة، وينجم عن هذا التحالف الغريب، أنه لا يوجد عندهم نزاع الطبقات. إن العنصرية المناوئة للعرب هي الرابطة القوية التي تجمع تلك الطبقات، فتجعل منها بناء مرصوصا. ومن جهة أخرى، فإن الرأسمالية تستغل بمهارة وحذق خطر وجود اليد العاملة العربية الكثيرة العدد. حتى يرى العامل الأوروبي نفسه أنه أسير نعمة المعمر، لأن الوظيف الذي يشغله لا يستحقه قانونيا. إن هذا العامل البسيط الساذج واع كل الوعي بهذا الحيف.

ولذا تجده أكثر عنصرية وأشد تعصبا من الأغنياء والمعمرين الكبار. وأثناء الانتخابات يكونون أمتن سند لسادتهم وأولياء نعمتهم. فالمأجور يحدو حدو آجره. وتزيد الصحافة الطين بلة. إن الصحف اليومية الصادرة في الجزائر يملكها أصحاب الملايير. إن "ليكو دالجي" و "لاديبيش ألجيريان" و"ليكو دوران" و"لاديبيش دوليست" تغتنم جميع الفرص لتوتر العلاقات بين المستعمِر والمستعمَر، إنها تجعل من العنصرية صناعة تسبغ عليها الأرباح.

إن الجزائر تتطور سياسيا في نطاق محدود، فالرأي العام يوجه توجيها ضيقا، حتى يخنق فينعدم، والناس تستهويهم مشاحنات الأفراد أكثر ما تستهويهم سياسة البلاد، وأن عقلية القيل والقال تسيطر على الأفكار وتجعل من الخزعبلات الصبيانية سياسة الوطن العليا. فنحن هنا تحت سيادة الإقطاعيات. تمخض النظام الاستعماري عن عائلات ملكية حقة. وأصبحت جغرافية الجزائر السياسية مجموعة من الاقطاعات. وفي الميدان السياسي يضع هؤلاء الجبابرة أنفسهم، وبلا تردد، تارة في أحزاب اليمين، وطورا في أحزاب اليسار. إن بورجو، مثلا، صاحب 2000 هكتار من الكرم، يتبجح ويدعي أنه من اليسار. بيد أن كراسيان فور، المالك لـ 6000 هكتار من أراضي القمح الخصبة، يتظاهر علانية بانتمائه لليمين. ولكن هذا الترتيب من يمين ويسار، لا معنى له في بلد مستعمر، ما هو إلا نزاع ملك وأمراء. إن أصحاب الكنيسة والماسونيين متفقون على جوهر المسألة، وهي الدفاع عن

الامتيازات الاستعمارية واستغلال العربي: إن اختلفوا في الشكل، اتفقوا على الجوهر.

والدليل على ذلك هو أن لا هؤلاء ولا أولئك لا يفكرون، ولو لحظة واحدة، في الحلول النافعة ولا في الأدوية الناجعة التي تتضمن مثلا أحسن توزيع للثروات والأراضي والاعتمادات توزيعا عادلا، والدفاع عن الفلاحين وتصنيع البلاد وإقامة أجهزة تشرف على إحصائيات السكان، والدفاع عن حقوق الجماهير واحترام الإنسان وتقدير كرامته.

نجم عن هذا الوضع الشاذ، أن انقسم البلد إلى بلادين أو جزائرين: جزائر عصرية بناها العرب بأموالهم وسقوها بعرق جبينهم، ولكنهم محرومون منها ومن خيراتها. وجزائر أخرى، جزائر الجحافل الدهماء من الأميين والبؤساء الجائعين الجوع المدقع المزمن، جزائر الملايين من الأطفال المتشردين، لا مدرسة لهم ولا مأوى، مطرودين منبوذين لا قوت لهم ولا سلوى، جزائر مدن القصدير والأكواخ يسكنها ملايين من التعساء يفترشون حضيض الأرض ويلتحفون بأديم السماء، جزائر تنشب فيها الموت أظافرها، فتأخذ من الأطفال كل سنة عددا لا يحصى، جزائر مرضى السل الذي اجتاح السواد الأعظم من الشعب، جزائر الحزن والأنين والجوع والفقر، والبؤس والجهل امتدت لوامسها المروعة إلى ثروات الغير. إن تشريد الشعب بأجمعه وتفقيره ونبذه وتجهيله، كل هذا انتشر انتشارا مهولا كالبرص، فأصبح مرض بلادنا الخاص.

ومن تهمه هذه المأساة ويكترث لها؟ إن الميز العنصري دخل في عادات الأوروبي، وامتزج بدمه ولحمه، حتى أصبح طبيعة ثانية له. إن المعمر لا يرى الحقيقة الجزائرية، ولا يقشعر جلده ولا يشمئز قلبه، حينما يرى العربي يبحث عن قوت يسد به رمقه في الأوساخ والأزبال، مع أنه هو المسؤول الوحيد عن هذه الحالة المخزية. ولكن، كما شرع الشعب الجزائري في استرجاع أراضيه تمسكا بترابه الوطني، كذلك أخذ على نفسه استرجاع ثقافته وروحه. فانتقل من المقاومة السلبية إلى المقاومة الإيجابية، مستأنفا الكفاح ليفرض حقه في

الوجود في الميادين المادية والثقافية والمعنوية والأدبية. إن الأوروبي متيقن في قرارة نفسه بعدم شرعية موقفه وضعف هذا الموقف، ويعترف بذلك بين ذويه. وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نلاحظ بأنه يحذر من فرنسا ولا يثق بها البتة. لا نفس بأن ضالته المنشودة هي تأسيس دولة جزائرية يهيمن عليها ويجعل "هذه الفريسة" في مأمن من التيارات المذهبية والسياسية التي تهز أوروبا ومن المطالب الاجتماعية التي بدأت تظهر في الضفة الاخرى من المتوسط، أو بعبارة بسيطة وصريحة في آن واحد، فإن الاقطاعية الاستعمارية جعلت من استقلال الجزائر الداخلي مطلبها الأساسي الرسمي. في سنة 1920 تكلم رئيس النيابات المالية، كوستاف ميرسي، عن هذه المشكلة، وصرح من أعلى منصة هذه الجمعية بما يلي:

"إن ما نطالب به هو حقنا في إدارة شؤوننا بأنفسنا، وفي تأسيس برلمان مصغر في بلادنا، برلمان يراقبه البرلمان الفرنسي. ويكون الوالي العام صلة الوصل بين البرلمان الفرنسي والمجلس الجزائري. ويخول لنا هذا المجلس الحق في سن القوانين التي نعتبرها ضرورية لنا والتي تتلاءم ومصالح البلاد. نحن أدرى من غيرنا بمقتضياتها وحاجياتها". إن هذه العبارات، رغم تحفظاتها واحترازاتها تنم عن فكرة واحدة وهي الانفصال عن فرنسا. إن هدف السيد ميرسي واضح: الجزائر لفرنسيي الجزائر.

وفي مجلس قسنطينة العام، حيث كنت عضوا من سنة 1934 إلى سنة 1955، كانت خطة القسم الأول (قسم الأوربيين) نفس الخطة. وكان مورينو، نائب قسنطينة ورئيس المجلس العام، يصرح في جلساتنا:

"ليس في نية أحد إلغاء الجمعيات الجزائرية، بل يجب توسيع اختصاصاتها. إن النيابات المالية هي صورة برلماننا المقبل ونواته".

وأثناء الحرب الأخيرة، عندما اكتسحت الجيوش الهتلرية فرنسا، أدلى معمر آخر كبير، هوموريل، نائب مالي ومدير الجريدة "لاديبيش دي كونسطانين" بتصريح كان صدى لأقوال ميرسي، فقال:

"يجب أن نتمسك بروح قانون 1900، الذي منح الجزائر استقلالها المالي. إن محرري القانون أرادوا منحنا ميزانية دولة، أي ميزانية الدولة الجزائرية. إن هذه الميزانية لا تشبه الميزانيات الأخرى القابلة للتغيير والتعديل باجراءات الميزانية الإضافية والميزانية المعدلة والميزانية الزائدة حين نضع الميزانية حسب التعليمات التي بلغتنا في هذا الصدد، إننا سنفعل ذلك على أساس النتائج المالية التي حصلنا عليها، وهو أساس متين. ومن هنا ستحرز النيابات المالية على حظوظ أخرى بفضلها سيلين حق النظر والمراقبة التي احتفظت به الحكومة المركزية والبرلمان، ذلك الحق الذي تمارسه هاتان الهيئتان سنة بعد سنة، وهو يمس بكرامتنا ويجرح عواطفنا وينال من مسؤولياتنا فيما يتعلق بممارستنا شؤون الجزائر".

وبعد الحرب العالمية الثانية صرح ناطق آخر باسم الجزائر الفرنسية وهو ريمون لاكيير، الذي أصبح سنة 1948 رئيس المجلس الجزائري فقال:

"يجب على الجزائر أن تتوخى لنفسها تشريعا جزائريا محضا". وفي جويلية 1946 نشرت "ليكو دالجي"، جريدة دوسيريني، مقالا قالت فيه: "إن حاجيات الجزائر العاجلة منها والآجلة، لا يمكن التعبير عنها بسداد ورشد إلا في حظيرة جمعيات محلية. وعلى فرنسا أن تنقل بكل طمأنينة بعض اختصاصات سيادتها وأن تمنح هذه الجمعيات المحلية استقلالا داخليا واسع النطاق".

من سنة 1900 إلى سنة 1946، مر نصف قرن. وإن بقيت الجزائر قانونيا في حظيرة الجمهورية الفرنسية، مكونة من ثلاث عمالات فرنسية، فإنها في حقيقة الأمر تتمتع بجميع اختصاصات دولة مستقلة بأجهزتها ودواليبها.

إن "الجزائر الفرنسية" قد حصلت بالفعل على استقلالها الداخلي: كيف لا والميزانية جزائرية والعملة جزائرية والخزينة والسكك الحديدية والبريد والغاز والكهرباء كلها جزائرية. إن انتقل الإنسان من الجزائر إلى مرسيليا يرى لزاما عليه أن يخضع لالتزامات الجمارك، كأنه آت من كراتشي أو ميكسيكو.

وجدت الجزائر نفسها شيئا فشيئا، خاضعة لسلطتين: سلطة قانونية، وهي سلطة باريس. وسلطة فعلية، وهي سلطة الجزائر. أما المعمر فإنه يمارس كلا السلطتين: فهو فرنسي في باريس، وجزائري في الجزائر. أما الجزائري فلا حول له ولا قوة، ولا سلطة لا هنا ولا هناك. في باريس غائب مهجور، وفي الجزائر قاصر محجور. فأبواب البرلمان موصدة في وجهه، وفي المجالس الجزائرية لا صوت له ولا قدرة. فوجد نفسه خاضعا لسلطتين: سلطة باريس الشرعية، وسلطة الجزائر الحقيقية. فكافح ليتحرر على الأقل من إحدى السلطتين. وقد شاركت أنا بنفسي في هذا الكفاح. فاخترنا في أول الأمر طريق القانون، لأننا كنا نظن أن الفرنسيين الليبراليين سيمدون لنا يد المساعدة لنناوئ جميعا الجهاز العنصري الذي هو قوام الدولة الاستعمارية. أود الآن أن أتكلم عن ظروف ذلك الكفاح، وعن أسباب إخفاقنا.

الفصل الثالث

الثورة بالقانون أمر مستحيل أو تجربة جيلي

قال شارل أندري جوليان في كتابه "إفريقيا الشمالية تسير" :
"ليس للمعمر أي وعي سياسي، تراه يثور من جهة على البايليك، كلما بدا له أنه يهدد امتيازاته. ولا يتورع، من جهة أخرى، عن طلب مساندته بعنف وصخب، كلما حلت به أزمة، تلك الأزمة التي يرمي مسؤوليتها على الدولة نفسها. أما في سياسته إزاء الأهالي، فإنه معارض كل المعارضة لكل إصلاح، وذلك باصرار جنوني".
قال ألبير كامو: "التاريخ يجري، بينما الفكر يتأمل".

إن هذا الفصل هو تاريخ إخفاق، فليسمح لي القارئ الكريم إن تكلمت عن نفسي أحيانا، فإن هذا الإخفاق هو في الحقيقة إخفاق رجال جيلي.

إني أعلم أن بعض المعمرين الفرنسيين يرمونني بالطموح والمكر وبقلة الإيمان فيما أدافع عنه. نعم إن اتهام المرء غيره أهون عليه من اتهام نفسه. هذا أمر معلوم، أما من جهتي لا يهمني مدح ولا ذم، ولا نقد ولا إطراء، إنني لم أخض غمار السياسة حبا فيها، أو لأجعل منها مهنة. كلا! إن الظروف هذفتنا في ميدانها، لأن الميدان كان خاليا من رجال آخرين وكان الاستعمار الفرنسي قد قضى عن صفوة الشعب وأتى عن نخبته.

إن حوادث متوالية وظروفا سياسية وضعتني على رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. لم أطلب هذا الشرف، ولم أطمع فيه، فإن طبعي ينفر

من الرئاسة وزمام الحكم وممارسة السلطة. وفي حقيقة الأمر، إن السلطة لا قيمة لها إلا إذا كانت تمارس وسط شعب حر. إن الويلات التي أصابت وطني هي التي قذفت بي إلى الميدان السياسي. ولو كانت فرنسا وجدت حلولا عادلة للمشاكل التي جابهناها، فلربما اكتفيت بمشاكلي وأشغالي الشخصية. ولكن أنى للإنسان أن ينكمش على نفسه، ويعيش منعزلا، وهو يرى كل يوم وكل ساعة من الظلم ألوانا ومن المصائب ضروبا تحل بإخوانه! ولكن الوقت ليس وقت جدال، ففي الوقت الذي تجتاح فيه الحرب بلادنا وتخرب بيوتنا وتمزق قلوبنا، فإن المسائل الشخصية الحقيرة لا تهم إلا النفوس الحقيرة.

في مارس 1959، في دلهي الجديدة فاجأني صحافي بالسؤال الآتي "هل لكم يا حضرة الرئيس، أن تقولوا لنا ما كان في ودكم أن تفعلوه خارج السياسة؟" فأجبته بدون تردد "الفلاحة".

نعم، إنني من سلالة فلاحية. ولئن كان أبي وإخوتي موظفين، فوقع ذلك عرضا في حياتهم. إني ترعرعت وسط أولئك الفلاحين الذين لا ينال الفقر لا من شجاعتهم ولا من أنفتهم. نشأت في دوار من بلدية مختلطة، متوحشة جرداء، وقضيت طفولتي كلّها وأنا في نعومتي أظافري وسط مجتمع متواضع وساذج وكريم. فتعذرت علي مفارقته. وأن تضامني مع أولئك الفلاحين ليس عاطفيا فحسب، بل هو حيوي، يجري في دمي وعروقي. ترعرعت بجانبهم، وأنا طفل صغير، أشعر بآلامهم فتكدرني، وأشاهد ويلاتهم فتشجيني. وأدرك عجزهم فيحزنني. إنني لست من أبناء أولئك الدخلاء الذين كانوا معي في المدرسة. لم ينزح أبي من مالطا أو فرنسا أو غيرهما من البلدان. إن آبائي وأجدادي تعاقبت أجيالهم في الجزائر ما دار الزمان. إنهم ممزوجون بأرض الجزائر. هم لها وهي لهم، متمسكين بتربتهم المقدسة في الفقر والغناء، في السراء والضراء. وحتى إذا عضهم الدهر بأنيابه واضطروا للهجرة باحثين عما يقتاتون به، تراهم لا محالة راجعين ملبين نداء الوطن ليموتوا في أجوائه ويقبروا في أحشاء ترابه. سبق لي الكلام عن ظروف احتلال الجزائر. وها هو ملخص

ما وقع لقبيلتي: في سنة 1851 خرج الكولونيل سانت أرنو قاصدا جيجل، وفي طريقه أحرق المزارع والقرى، وقطع الأشجار المثمرة ونهب الأنعام وكبح جماح المقاومين. ولكن هؤلاء كانوا له بالمرصاد، فبمجرد ما سمعوا نداء المقراني والشيخ الحداد سنة 1871 حتى لبوه بلا تردد وشهروا السلاح على الغزاة، ولكنهم غلبوا على أمرهم. وبعد هذه الهزيمة، جردهم المستعمرون من جميع ممتلكاتهم وأجلوهم إلى الأراضي الحجرة الجرداء الممتدة بين الأنجاد العالية والتل على حدود بلدية فج مزالة. ثم أسّس المعمرون في أراضيهم المغتصبة خمسة مراكز استعمارية وهي: جيجل، ودوكان وستراسبورغ والطاهير والشفقة. وبعد بضع سنوات عاد أبناء تلك القبائل المشردة يخدمون كعمال في أراضيهم الأولى، واستطاع الأغنياء منهم أن يشتروا شبرا من الأرض لبناء دار. وكان أبي منهم.

أما الآخرون، فبقوا متشردين منبوذين ينتقلون من كوخ لآخر، حسب أهواء سادتهم، لا مدرسة لهم ولا لأبنائهم، لا نار تدفئهم ولا نور ينيرهم، بعيدين عن المعمر الذي لا يستخدمهم إلا لأنه يتكلم لغتهم، تلك اللغة التي أصبحت هي الأخرى محرمة منبوذة. نعم منبوذة وأجنبية من جميع المصالح الإدارية، حتى إن احتاج الجزائريون إلى وثيقة المياه والغابات أو قابض الضرائب فلا بد له من ترجمان. أصبح، إذا، الجزائريون غرباء في بلادهم، أجانب في عقر دارهم. أما القوانين الفرنسية التي فرضت عليهم فرضا، فإنهم لا يفهمونها البتة. أما المحاكم وتشعبها والاجراءات وملاويها، فقضت على البقية الباقية من تلك الفضلات التي تركها لهم النظام الاستعماري. رأينا أن تلك المصائب التي حلت ببلدنا، كانت نصيب شعب برمته. وذلك البؤس المدقع الذي يشيب لهوله الولدان، وذلك التجويع والتفقير التقتيل والتحريق كل ذلك ما هو إلا نتيجة اصطدام، اصطدام الشرق والغرب، شرق مغلوب منهوب مسلوب محروم من الكلام. وغرب جشع، نهم عنيف.

إنني أكره العنف بقدر ما أكره الظلم، كما أكره تمسك أصحاب الامتيازات بامتيازاتهم، وهنا في الجزائر ما يزيد في الظلم فظاعة هو تغلغله في مرافق

الحياة كلها وسيطرته على البلاد، واستحواذه على العقول واستيلائه على القلوب. فمن العبث أن نميز بين الفرنسي الصالح والفرنسي الطالح. فكلهم في ظلم العربي سواء، وأن مسؤوليتهم لواحدة. لأن الظلم وليد نظام وربيب مبدأ متناف مع الرشد والصواب. يقال بأن الرجل هو الذي يسن القوانين والشرائع. نعم ولكن، من الحق أن نقول بأن القوانين والشرائع تكيّف الإنسان. إن فرنسيي الجزائر لم يكونوا في أول الأمر مجبولين كلهم على الشر والظلم، ولكن النظام الاستعماري الذي أقامته البورجوازية الفرنسية كيفهم على هذا النمط، فاتخذوا كلهم من العنصرية مذهبا ومن الظلم دينا، لايوجد في هذا العالم أي نظام أشد ظلما من النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر. ولا يوجد أي نظام استعماري أجهز على شعب يريد إبادته بذلك التكالب وتلك الضراوة مثل ما فعله الاستعمار الفرنسي. ولما لم يصل إلى مبتغاه رأى من الحذق والمهارة أن يتعهد هذا الشعب بأبوية ملؤها النفاق وبنظام ملؤه البهتان. فإن قال الجزائري إني عربي، أجابه رجال القانون لا! أنت فرنسي، لست بعربي. وإن طالب بحقوق الفرنسي أجابه نفس الفقهاء لا أنت عربي لست بفرنسي. فلم يجد الجزائريون بدا من محاربة هذا النظام الجائر. ولذا لم يتأخروا يوما عن الكفاح، فوجهوا أنظارهم في أول الأمر صوب الديموقراطيين الفرنسيين، عسى أن يجدوا في مبادئهم سندا ومساعدتهم مددا.

هذا يفسر إصرار جيلي وإصرار الأجيال السابقة لنا، على الالتجاء إلى فرنسا الجمهورية الليبرالية، عسى أن تساعدنا على القضاء على مذهب الجنس الأعلى والجنس الأسفل اللذين كانا يتبران مذهبين زائفين مزريين. ولكن في نفس الوقت كان يؤمن بأن الجزائر الجديدة ستبرز من المدرسة ومن العلوم التقنية، وبأن بذور الحرية تكمن في طوايا العقل. وكان يؤمن بأن تعاونا بين شبان جزائريين وليبراليين فرنسيين سيفضي، شيئا فشيئا، إلى إنشاء ديموقراطية حقة. ولكننا على ضوء الحوادث الجارية، ظهر لنا بأن الأمر ليس

بالسهل الهين. إن الرأسمالية واستعمار فرنسا مرتبطان ارتباطا وثيقا لا تنفصم عراه. بينما يعمل الأول في باريس، بعمل الآخر في الجزائر. وخلافا لما اعتقدته أنا زمنا طويلا، فإن وجود بروليتاريا ثورية في فرنسا وليبراليين فرنسيين، لا يغير قيد أنملة من معطيات النظام الاستعماري، فيبقى، رغم أبواق الدعاية، نظاما عنصريا يرمي إلى استعباد الشعوب المستضعفة واستغلالها. حين جئت الى هذا العالم، كان اغتصاب الأراضي من يد أصحابها أمرا مقضيا. وكان الاستعمار ضاربا أطنابه في البلاد، مسلطا بطشه على العباد. أما الشعب الجزائري، فكان يتخبط وسط مجاعة يعجز القلم عن وصفها. وكان يحاول تضميد الجروح ومعالجة القروح، والإفلات من مخالب الانحطاط المادي والانحلال المعنوي.

كان الفلاحون يتمسكون، تمسك الغريق، بأراضيهم والجوع يلوي أحشائهم والظلم يهتك كرامتهم، والجهل يخدر عقولهم وهم يئنون أنينا، ينظرون إلى عالم يضمحل ويتلاشى ينهار ويموت ولا يجدون لإنقاذه سبيلا. وذلك العالم عالمهم، وذاك الشعب شعبهم، وذلك الوطن وطنهم. حياة بلا عدل ولا إنصاف، تعقبها حياة بلا فرح ولا مرح! تتوالى السنون وتتعاقب الأجيال وتكثر معها الولادات بالبنين والبنات، كما تكثر الأمرات محفوفة بالويلات.

ولكن شعبنا، بفضل إيمانه الراسخ يجابه كل هذه المصائب متمسكا بالعروة الوثقى، وهو يردد "الله مع الصابرين" أو "إن مع العسر يسرا".

نعم كان شعبنا يتمسك بالصبر، ولكن هذا الصبر ليس معناه الاستسلام والخذلان. ولا أطلق الكلام هنا عن عواهنه إن شعبنا وجد في هذا الصبر والتجلد سلاحا لتحمل الويلات التي أناخت عليه بكلكلها. إن ما يختلج في صدره من حب لأرضه والحرص عليها وولعه بحقله والسهر عليه، كان يمكّنه دائما من تعليل النفس باسترجاع أرضه وانتشالها من مخالب المغتصب. وكان يدافع دائما دفاع المستميت ضد المستعمر، رغم انعدام أي سند وأي مدد، وأي تجربة، إن لجأ بعض الأحيان إلى العنف، فلأن المستعمر يستعمل العنف

ليل نهار. إن هذا الفلاح، ليس بالمحافظ الأعمى على وسائل الحرث العتيقة العقيمة. بل تراه يأخذ بأسباب المدنية التقنية التي لا ينكر فضلها. إنه يستعمل، كجاره المعمر، الوسائل العصرية لاستغلال الأرض واستثمارها. ولكن في الميدان الاجتماعي والأخلاقي، فإن الجزائريين، الأغنياء منهم والفقرا، بقوا متمسكين كل التمسك بحضارة أجدادهم وبلغتهم وتقاليدهم. فسواء تخرجوا من المدارس الفرنسية أو العربية تراهم دائما يحنون إلى ماضيهم المجيد ويحترمون إرث الآباء والأجداد التليد ويبذلون النفس والنفيس في الدفاع عنه. وفي مواجهة المستعمر المغتصب، فإنهم يبدون على الدوام البطش والأنفة، محافظين عن كرامتهم وعزتهم معتزين بانتمائهم إلى طائفة المغلوبين، إلى الجزائريين المسلمين أمام أولئك الأوربيين الذين مسهم جنون الطغيان غشى بصيرتهم شيطان الكبرياء، يكلونهم الصاع صاعين ويزدرون بهم ازدراء من بجانبه الحق نابذين وراء ظهورهم خرافة التفوق العنصري المفروض عليهم من طرف الاستعمار. إن العربي يعلم علم اليقين بأن الأوربي، فرنسيا كان أو إيطاليا أو إسبانيا أو مالطيا، ليس بأعلى منه، ربما يخضع حين يكويه العدو بالنار ويجلده بالسوط ويكبله بالسلاسل، ولكن لا يتملق ولا يتزلف، بل تهزه أريحية جنسه. إن الجزائريين متيقنون بأن الاستعمار الفرنسي لا محالة زائل، طال الزمن أم قصر، إذ أن دار لا أساس لها لابد أن تنهار يوما ما. ولكن في الوقت الراهن الظلم يبقى دائما ظلما، رغم الطلاء والتمويه. ما دامت نار الظلم تصليه، فإنها تذكي فيه جدوة الثورة وآمال الحرية التي لا مناص منها.

مرحلة المساواة في الحقوق أو سياسة الإدماج

في سنة 1920 كان شبان جيلي يبلغ عمرهم عشرين سنة. وكانت الحرب العالمية الأولى وضعت أوزارها آنذاك. ولم يفت الجزائريين الذين أجبروا على الخدمة العسكرية منذ 1912، أنهم شاركوا في انتصار فرنسا وحلفائها.

في ظرف أربع سنوات عبر البحر أكثر من نصف مليون من إخواننا، منهم من كانوا جنودا، ومنهم من كانوا عمالا في المعامل الفرنسية. وفي ساحات الوغى، كانت خسائرهم فادحة بعد أن أبلوا البلاء الحسن. أينما حلوا كان النصر حليفهم. ومن جهة أخرى، اكتشفوا في فرنسا الشعب الفرنسي، ورأوا أنه مخالف للمعمرين الفرنسيين. كما اكتشفوا الفلاحين الفرنسيين، ورأوا بأنهم، هم أيضا، مثلهم في الجهل يتخبطون وفي البؤس يتضورون. واستنتج من هاتين الظاهرتين، أن في وسعهم أن يعلقوا الأمل في مؤازرة الشعب الفرنسي لحل مشاكلهم. وكل من تخرج من المدارس منا، شاركهم في هذا الأمل. إن الكتب كانت تصوّر لنا فرنسا كرمز للحرية. في مقاعد المدرسة كنا ننسى جروح الشارع ومآسي القرية، لنسلك جادة التاريخ محلقين جنبا لجنب مع أصحاب ثورة 1789 الفرنسيين وجنودها الأبطال. كان جل أساتذتنا ومدرسينا يؤمنون بالمبادئ الجمهورية والديموقراطية إيمانا تاما. عرفت كثيرا من دعاة المدرسة الفرنسية ومبشري العلم. إن حبهم لتلاميذتهم المسلمين واخلاصهم لتعليمهم لا يساويهما إلا حرصهم على التقارب بين الجزائريين وفرنسا. وأنا شخصيا أينما زاولت دروسي، سواء في ثانوية سكيكدة أو في كلية الجزائر، لم أشاهد أي عنصرية في أساتذتي. وما كان شغلهم الشاغل إلا نجاح تلامذتهم بقطع النظر عن أصلهم. نعم كان منهم من يشذ عن هذه القاعدة ومن يمتاز بعنصريته المقيتة، ولكن هذا النوع النادر لا ينال من قيمة أساتذتنا ولا من ضميرهم الطاهر النقي. وكان ذلك العهد عهد الأوهام، يصعب على الإنسان أن ينجى من سلطان شيطانه. وأنا كنت أظن أن الجزائر على أهبة ثورة 1789. كان فلاحونا يشبهون أولئك الفلاحين الفرنسيين الذين وصفهم لابرويار. إن الأوربي المعمر المحفوف بأساطين العرب من قيّاد وأغوات وأربات الزوايا والطرق كان بمثابة الإقطاعي الفرنسي في فرنسا، وفرنسا هي الملك.

"آه لو علم الملك"! هذا النداء البئيس المؤثر البسيط الذي كان يردده العبيد في عهد النظام الفرنسي البائد، ينطبق علينا، إذ كنا نقول "آه لو علمت فرنسا

زعيمة الحرية ما يجري في بلادنا". ولهذه الغاية شرعنا في هدم الحائط، حائط المال وفي تمزيق حجاب الكذب والأوهام الذين كانا يقومان حاجزين بيننا وبين الشعب الفرنسي. أما المستعمر، فهو لا يتبدل ولا يتغير. وبقي الاستعمار على حاله كدار لقمان. فرغم مشاركة جيوشنا في معركة شارلوروا ولامارن وفردان، فإن الاستعمار لم يكترث لتلك التضحيات الجسيمة، بل بقي مصمم العزم على الحيلولة دون رقي المسلمين وتقدمهم الاجتماعي. وأن ما قاله الكاتب ريشار ورايت في هذا الصدد ينطبق هنا كل الانطباق علينا حين كتب: "لم نر أبدا كمشة من الناس يكرهون ويخشون في آن واحد هذا العدد العديد من إخوانهم في الإنسانية".

في آخر الحرب منحتنا فرنسا ميثاقا. ولم يصبح ذلك ممكنا إلا بفضل جورج كليمانسو ونفوذه. وفي حقيقة الأمر إن هذا الاصلاح لم يغير من حالتنا، بل بقينا رعايا، من أهل الذمة، أن صح هذا التعبير. وبقيت القوانين تقوم حاجزا بين العربي والفرنسي. لم تتغير إلا كيفية المشكلة الجوهرية والأساسية، أي مشكلة الجنسية والمساواة بقيت كما كانت عليه، وأصبح الممثلون الجزائريون منتخبين من طرف قسم خصوصي من الأهالي، وللمرة الأولى خوّل لنواب القسم الثاني (أي المسلمين) أن يشاركوا في انتخاب شيخ البلدية والمجلس العام والنيابات المالية، ولكن عددهم بقي منحصرا في ثلث عدد النواب الفرنسيين.

إن هذا القانون الجديد كان لا محالة واهيا. ولذا لا يستطيع أن يكون أساسا لتشييد بناء اجتماعي صحيح وصرح محكم. ورغم ضعفه، تهافت عليه أقطاب الاستعمار وأساطين سياسته، فهدّوه من أركانه، متواطئين مع إدارة الجزائر العليا. ورغم هذا كلّه، فإن هذا القانون استطاع أن يبرز للوجود عريضة مطالب ورجالا جددا لم تجد الحكومة عليهم سلطانا. ومن جملتهم نذكر الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، والضابط السابق في الجيش الفرنسي. الذي أعد مع بعض النواب المستقلين، التفوا حوله، البرنامج الآتي:

1) تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوروبيين الجزائريين.

2) إلغاء جميع القوانين والاجراءات الاستثنائية، ومحاكم الزجر والمحاكم الاستثنائية والحراسة الادارية مع تطبيق القانون العادي العام تطبيقا تاما.

3) نفس الواجبات ونفس الحقوق الجارية على الفرنسيين فيما يتعلق بالخدمة العسكرية.

4) تقلد الجزائريين جميع المناصب، المدنية منها والعسكرية بدون تمييز، ماعدا ما تخوله الجدارة والاستحقاق.

5) تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الاجباري على الأهالي تطبيقا شاملا كاملا مع حرية التعليم.

6) حرية الصحافة والجمعيات.

7) تطبيق فصل الدين على الدولة للدين الإسلامي.

8) عفو عام.

9) تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

10) الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا.

إن نشاط الأمير خالد السياسي كان قصير المدى. وهذا البرنامج الذي وضعه، رغم بساطته واعتداله، أثار ضجة صاخبة في أوساط المعمرين الذين قاموا وقعدوا له حتى أرغمت رابطة شيوخ البلديات البرلمانيين المعمرين الأمير خالد على سلوك طريق المنفى.

لكن حركة الشباب الجزائري لم تزد إلا قوة واتساعا. إن النقاط الأربع عشرة للرئيس ويلسون، واسترجاع بولونيا وتشيكوسلوفاكيا استقلالهما، وتحرير بلاد البلقان وقيام روسيا الشيوعية، وتأسيس عصبة الأمم وبروز تركيا الجديدة وانتصار مصطفى كامل على السيطرة الأوربية، وانشاء حزب الدستور وحرب الريف وملحمة الأمير عبد الكريم، كل هذه الحوادث كانت مواضيع الأحاديث في أوساطنا، وساهمت في ترقية مستوى شعبنا السياسي.

إن جماهير الفلاحين كانت تتبع حركاتنا وتحصي أنفاسنا ولا تفوتها شاذة من أقوالنا وأفعالنا. إنه لمن الغلط الفادح الكلام، بدون روية، عن استسلام المسلمين للقضاء والقدر أو عدم اكتراثهم بالحوادث. إن التلغراف العربي، كما يقولون، يسير بصفة محكمة، حتى أنه يثير اندهاش الجميع بسرعته وإتقانه. أما المقاهي في الجزائر، فقد كانت أندية يتردد عليها الفلاح ليستنشق فيها الأخبار، ويتحدث عن حوادث اليوم وذلك بشغف وحصافة رأي نادرين، كما يفعل مناضلو الأحزاب الذين عركوا السياسة حنكة وتجربة.

وفي الميدان السياسي احتجبت جريدة "الإقدام"، التي كان يديرها الأمير خالد، ثم ظهرت للوجود جرائد أسبوعية أخرى. فكان الدكتور بلقاسم بن التهامي يدير جريدة "التقدم"، ودندن يدير جريدة "الإسلام"، وفيكتور سبيلمان يدير "لاتريبين" ثم "تري دونيون" (صلة الوصل).

إن فيكتور سبيلمان هذا ألزاسي الأصل، كان رجلا شجاعا. فإني آتي هنا بذكره بتأثر عميق. كان في أول الأمر معمرا في برج بوعريريج. وكان يشن حملات هوجاء على السلطات الاستعمارية، ويندد بعنف سياسة نهب الممتلكات من يد المسلمين، لا تأخذه في الدفاع عن الحق لومة لائم. وإننا نعتبره من المدافعين المخلصين عن قضيتنا. في ذلك العهد، نشطت همم المسلمين وفتحوا الأندية وانشأوا الجمعيات الرياضية، ونظموا الكشافة. ورغم منشور شوطان وزير الداخلية (الذي يمنع الجزائريين من الذهاب إلى فرنسا) كان عمالنا ينزحون إلى هذا البلد باحثين عن العمل، يشجعهم لهذه الغاية أرباب المعامل بفرنسا. وكان الطلبة أنفسهم يهجرون كليات الجزائر مولين وجوههم شطر كليات فرنسا. إن مجلة "إفريقيا اللاتينية"، التي كان يديرها لوي برتران، جاءت لتعزيز نظريات بيجو وبريفو بارادول، وكانت تجرح عواطفنا وتمس بكرامتها. وعنوانها وحده "إفريقيا اللاتينية" هو برنامج يمجد أيما تمجيد التعمير الأوربي والمدنية اللاتينية ويزدري أيما ازدراء بالإسلام ويحط من شأن العرب. فلنستمع إلى بعض فقراتها.

"إننا معشر الفرنسيين، في بلادنا هنا (في الجزائر) لقد استحوذنا على هذه البلاد، وبسطنا سلطاننا عليها بالحديد والنار، إذ لا ينجح أي احتلال إلا بالقوة ويترتب حتما عن هذا وجود غالب ومغلوب. ولما كبحنا جماح الشعب الجزائري استطعنا أن ننظم البلاد. وهذا التنظيم نفسه يقيم الدليل على تفوق الغالب على المغلوب، أي تفوق الرجل المتمدن على الرجل المتخلف. فأصبحنا أصحاب البلاد الشرعيين".

إننا قد كنا في غنى عن هذا الاستفزاز الفظ السفيه. نعم كنا في غنى عنه، لأن الشعب الجزائري، رغم ما أصابه من كيد المستعمرين الذين أرادوا ابادته، ربأ نفسه أن يظل في هذه الهوة من الانحطاط. فبدت فيه روح الحياة، ونهض من سباته العميق، ونشطت همته. لقد انبعث من مضجعه، رغم الجوع المدقع الذي كان يتضور فيه أبناؤه، ورغم البؤس الذي كان ضاربا أطنابه من جراء النظام الاستعماري. إن أبناءه رغم التشريد الذي أصابهم كالسرطان المروع، بقي دم الحياة يسري في عروقهم، فهبوا من غفلتهم ناقضين عن عاتقهم غبار تخلفهم، يصبون هم الآخرون إلى نيل المنى ويتطلعون إلى أوج العلى ليكون لهم نصيب في الحياة، فاستعملوا جميع الوسائل السلمية لاسترجاع أراضيهم، تلك الأراضي التي كانت لازالت مناط حبهم وعلة حياتهم.

ولكن، ويا أسفاه، فإن الاستعمار أوصد في وجه شعبنا جميع الأبواب في جميع الميادين. إن السلطات الاستعمارية كانت تأمر بأوامر المعمرين وتنتهي بنواهيهم. ولذا، عوض أن تنظر إلى مطالبنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعين الانصاف، كانت تلجأ إلى الردع والزجر، والقهر والسجن. وعوض أن تقدم لنا تصميما بناء كانت تكتفي بإجراءات لا تتعدى طور التجربة. وخلاصة القول، أنها عوض أن تستعمل الأدوية الناجعة، كانت تلجأ إلى المسكنات غير النافعة. نحن الشبان الذين نزحنا من قرانا، كانت عقولنا مليئة بالمشاريع المختلفة، كما كانت قلوبنا تلتهف حماسا، عازمين على تغيير

الأوضاع والناس، وعلى قلب الأشياء من الأساس وعلى تطهير الأرض من المعمر. بين أوربا والجزائر كانت توجد هوة واسعة،مملوءة بالظلم والأهوال. فأردنا ردم تلك الهوة، وكنا واعين بالجهود الجبارة التي يجب بذلها لهذه الغاية. وكان بين البادية والمدينة مسافة قرون، كان لزاما علينا قطعها، ليس وحدنا وكفى، ولكن يدا في يد مع جماهيرنا الشعبية. وكان في استطاعتنا أن نقضي على هذا التخلف لو غيّر الاستعمار هدفه ووسائله، وطفق كل منا يسلك الطريق التي تؤدي بنا إلى تأسيس دولة اجتماعية يسود فيها العدل والإنصاف، وكنا ندرك كل الإدراك أننا لا نستطيع أن نبني أي شيء محكم ودائم ما دامت جماهيرنا الفلاحية لا تساهم مساهمة فعالة في استغلال ثروات البلد بتسيير شؤونه.

إن ثقافتنا لم تفصلنا عن شعبنا، بل بقي فكرنا دائما عالقا به، لاصقا بأولئك الذين بقوا وراء القافلة: لا إدارة كافية تدير شؤونهم، ولا قوت يجعلهم في مأمن من الجوع وغوائله، ولا دار لهم ولا نار، منبوذين مشردين. لخصت هذه الحالة في مقال نشرته في جريدة "تري دونيون" (صلة وصل) سنة 1924 فقلت: وأحرّ قلباه! ما أفظع بؤس فلاح بلادي! لا يعرفه أحد، ولا تدور مأساته في أي خلد، تلك المأساة التي لا نهاية لفظاعتها. أعظم بها من مصيبة تجعله يعيش عيشة بهيمة. ها أنت يا أخي، تسلط عليك الجوع فخذرعقلك، واعترتك الحمى فبرت جلدك، وانتابك المرض فنخر عظامك. أصبحت فريسة العواصف القاصفة، ترتعش فرائسك من شدة القر، وتتضرر أحشاؤك من فرط الجوع. إن جلبابك الوحيد يستر جسدك النحيل. فنخرت نتونه القروح وأخذت منه خموم الجروح حتى أصبحت لا تشعر بالألم. إني أتألم لألمك، أيها الأخ العزيز! فأنا أنت وأنت أنا. إن الرياح تتخلل أوراق كوخك، وأن الأمطار تتقاطر على أرضه تلك الأرض العارية المبللة التي تجعل منها مضجعك. رباه! من يشفق على ذلك البؤس الذي لا نهاية له! من يجد لذلك الداء الناقع الدواء الناجع!"

في سنة 1927، نشرت في مجلة الدكتور ابن التهامي سلسلة مقالات جمعتها سنة 1930 في كتابي "الشاب الجزائري" عرضت بدقة بعض المبادئ للسياسة الجزائرية كنت أراها صالحة:

1) احترام الإسلام واللغة العربية والمدنية الإسلامية، فالإسلام بعد أربعة عشر قرنا صار دين الشعب الجزائري قاطبة، وعليه أصبح في الجزائر في عقر داره. فمن العبث محاربته لأنه قادر على الصمود في وجه كل تخريب أو تهديم وفي وجه كل عاد.

2) الإقلاع عن خرافة التفوق الجنسي، قد تكون أخامص رجل طفل عربي متشرد أذكى من رأس أوربي.

3) إن سياسة المساواة في الحقوق هي وحدها الكفيلة بضمان مستقبل مشترك. إن التمسك بفكرة الغالب والمغلوب يفضي حتما إلى الويلات والنكبات.

4) يجب على الشباب الجزائري أن يكون حافز تطور المجتمع الإسلامي وينفض عنه غبار الخمول والركود، حتى يصبح هذا المجتمع مجتمعا عصريا آخذا بأسباب المدنية الحديثة، ومسلحا تسليحا تقنيا، حتى يُتاح له أن ينافس المجتمع الأوربي منافسة الند للند.

5) إن جميع الشعوب تصبو، حسب ما فعله اليابان، إلى اقتفاء آثار أوربا دون أن تضرب بمدنيتها عرض الحائط أو تتنكر لتقاليدها. إن هذه الشعوب في حاجة إلى دولة أوربية تكون بمثابة صلة الوصل بين الماضي والحاضر، دون أن تطمع في استعباد الشعوب المستضعفة. إن الشباب الجزائري يتمنى أن تكون هذه الدولة فرنسا، وأن تكون الجزائر وباريس ملتقى المثقفين العرب، بغية انبعاث العالم الإسلامي. إن مهمة هذا الشباب هو الدفع بفرنسا أن تلعب هذا الدور.

فبعد ما حددت هذه المبادئ الأساسية، وضعت خطوطا كبرى لبرنامج السياسة الجزائرية متجها خصوصا نحو انجازات عملية. وبعد ما تكلمت عن طور المدرسة والطريق والمساعدة الطبية، كتبت ما يلي في مجلة "التقدم" سنة 1927.

"إننا نترقب يوما قريبا، نرى فيه، بفضل سياسة رشيدة، جبالنا مكسوة ببيوت بيضاء، ونرى طرقا معبدة وعيونا تتدفق ماء عذبا زلالا، فتنهار الأكواخ انهيارا بدون رجعة. نضع اللبنة الأولى في المداشر الشاسعة وسط المشاتي المبنية بالديس والوحل، ثم يطلع البناء شيئا فشيئا، فتكثر الدور والمنازل. ثم تبنى المدرسة، فمقر الجماعة، فالمستشفى، فالبريد، فالجندرمة، فتظهر مصلحة النظافة والإسعاف الطبي، فالأمن. يتقاطر المسلمون نحو القرية، يلمون شملهم، ويتخذون من هذه القرية التي برزت للوجود وطنهم الصغير. إن المحراث يزداد احكاما واتقانا والعقل ثقافة والتفكير ضبطا واليد مهارة، وتحت نور الشمس التي ترسل أشعتها الذهبية في سماء إفريقيا، سيتسرب الى القلوب حب العمل وينتشر حينذاك الأخوة والسلام". إنني لم أكن مغرورا ولا مخدوعا، إن تلك "الرومانتيكية" التي يرميني بها المؤرخ أندري جوليان، ما هي إلا ظاهرة، فبالعكس من ذلك كنت راسخ القدم، لاصقا بالأرض. وحين جابهت الكفاح في ساحة "شرعية الاستعمار" كنت قد اخترت أقصر الطرق، كنا في حاجة ماسة إلى تدارك حالة كانت تزداد كل يوم تفاحشا واستفحالا. لا سبيل إلى الانتظار، لأن في ذلك مصائب وأخطار. قال ماكيافيل "قلما تكون للإنسان الشجاعة الكافية، حتى يكون صالحا كله أو طالحا كله". ينم هذا القول عن حقيقة إنسانية. إن الاحتكاكات التي نشأت في المدرسة أو الثكنات العسكرية، أو من المبادلات التجارية، شرعت تغير مظاهر البلاد، وشرع بعض فرنسيي الجزائر ينخرطون في الأحزاب اليسارية، صاروا يعطفون شيئا ما على حالة الجزائريين المزرية. نعم، كان عددهم قليلا ولكنهم كانوا يطالبون بإنشاء مدارس للجزائريين وبالتكوين المهني وبتطبيق القوانين الاجتماعية والحقوق السياسية.

إن الأوساط الإسلامية علقت بعض الأمل على موريس فيوليط، وهو رجل من اليسار، عين في سنة 1927 كوال عام على الجزائر، أراد أن تكون سنة 1930 نقطة انطلاق لسياسة جديدة تكون أقل تشبعا بالروح الاستعمارية وأكثر إنسانية وواقعية.

ولكن هيهات! إن استئثار المعمرين وجنونهم وسلطانهم وجبروتهم، كان بالمرصاد. إن هؤلاء المستعمرين أمطروا على السياسة الجديدة وابلا من الضجيج ومن العنف، حتى اضطرت الحكومة الفرنسية أن تخضع لمشيئتهم وترضخ لطغيانهم، فعزلت الوالي العام فيوليط. ودفع عنف العواطف المتلاطمة في قلوب أساطين الاستعمار إلى تحدي الرأي العام الإسلامي. فلم تقم له أي وزن. إن المعمرين يتصرفون كأن الجزائر خالية من سكانها المسلمين. ويمكن لي أن أذكر على الأقل مثالين عن ذلك التعصب الاستعماري.

1) غداة استسلام الأمير عبد الكريم بالريف، كتبت جريدة سيارة في قسنطينة: "استسلم عبد الكريم بلا قيد ولا شرط، والتمس حماية فرنسا، ذلك ما كنا نتمناه. وأن الحادثة لمن الأهمية بمكان، إنها تتعدى، كما كتبناه آنفا حدود شمال إفريقيا، فهي طعنة نجلاء طعنت الإسلام في الصميم. وفي وسعنا الآن أن نفتك بهذا الدين ، ونقضي عليه القضاء المبرم"[1].

ولكن ما فات هذه الجريدة إلا أمر واحد، حينما كانت تهاجم الإسلام، كانت مستشفيات قسنطينة غاصة بالمسلمين الذين جرحوا في ساحة الوغى دفاعا عن فرنسا.

ولكم فظاظة أخرى، على غرار أختها، تتعلق بالتمثال الذي نصب في قسنطينة تخليدا لذكرى لاموريسيار، وهو يمثل الجنرال الفرنسي شاهرا سيفه على العرب. فمن الراجح أن لاموريسيار هذا، لو حضر حفلات تدشين هذا التمثال، لأغمد سيفه، احتراما لعواطف المسلمين. ولكن أنى للأجلاف كمورينو وكيتولي، وفالي وبيرتانيا وموريل ولافي ومن لف حولهم أن يفهموا هذا! إن هؤلاء الاقطاعيين لا يفهمون إلا لغة واحدة، وهي لغة الحديد والنار. فللسيف عندهم القول الفصل.

وحل محل موريس فيوليط الوالي العام بيير بورد، المتشبع بروح الاستعمار. واتسمت حفلات المائوية لاحتلال الجزائر بمسحة عنصرية لا مزيد عنها. فبعثوا جيش الاحتلال من مرقده، واستعرضوه في شوارع الجزائر العاصمة.

1..La Dépêche de Constantine (28 mai 1926).

ولا ننسى أن الاستعمار قد اصطنع نوعا من الخونة المارقين المتعاونين معه، فأصبحوا يطيعونه الطاعة العمياء. وبهذه المناسبة، بذل بيد سخية كريمة عددا من الأوسمة ونياشين الشرف وشح بها صدور أولئك الأذناب العملاء، وأغدق على أساطين الخيانة لقبين جديدين وهما: لقب شيخ العرب، ولقب "الخليفة". أسبغهما على الباشاغا بن قانة من بسكرة، والباشاغا جلول فرحات من الأغواط.

وشاركت سلطات الحماية المغربية في هذه البهجة، فأدلت بدلوها هي الأخرى، وأصدرت في 16 ماي من سنة 1930 ظهيرها البربري. كان الاستعماريون في إفريقيا الشمالية قاطبة، يتبارون في استعباد الاهالي ومحاربة الاسلام. وفي ميدان آخر فإن النيابات المالية في الجزائر، رفضت اعتمادا قدره 150 مليون فرنك وضعته فرنسا رهن إشارة التعليم الأهلي، معتبرة هذا التبرع تدخلا مباشرا في شؤون الجزائر. إن رابطة شيوخ البلديات الاستعمارية التي كان يرأسها عبو وفروجي، كانت تفرض تعليماتها على نوابها في البرلمان، وكنا نحن نتخبط في حلقة مفرغة. فلكي نسمع صوتنا كنا في حاجة إلى ممثلين، ولكي يكون لنا ممثلون كنا في حاجة إلى أن يسمع صوتنا، ولذا ما فتئ الشعب الجزائري يطالب بحقه في تمثيله في البرلمان، حتى يتاح له أن يدافع عن حقوقه ومصالحه. ورغم معارضة القوات الرجعية المنتصرة لم تن لشعبنا عزيمة، بل واضب في عمله وبث حركته في البلاد.

تأسست جمعية العلماء سنة 1931، تحت رئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس تغمده الله برحمته. فكانت تشرف على هذه الجمعية نخبة من العلماء، مثقفين ثقافة عربية ومن جملتهم نذكر الشيخ البشير الإبراهيمي والعربي التبسي ومبارك الميلي والعقبي وخير الدين وتوفيق المدني وسعيد الصالحي وعباس بن الشيخ الحسين وهلم جرا. حملت هذه الجمعية المباركة على عاتقها عبء نهضة الإسلام ومحاربة أصحاب الزوايا والطرق المتواطئين مع الاستعمار، وتكوين إطارات اجتماعية مثقفين ثقافة عربية. وأصدرت جريدتين "الشهاب" ثم "البصائر" لنشر

مبادئ جمعية العلماء وأهدافها. وفتحت هذه الجمعية مئات المدارس، وكان برنامجها يتلخص في الرجوع إلى العروبة والإسلام. وكانت ترى في العروبة سفينة النجاة لشعب عربي ولا تنكر فضل الثقافة الفرنسية، ولكنها تكون هذه الثقافة زائدة وتكون بمثابة باب مفتوح للعلوم التقنية والعصرية، وبرز مدرسين من وسط الأهالي، يمتازون بالشجاعة والإخلاص، مثل تهرات ولشاني وبلحاج ومكاسي وعمروش، والتفوا حول مجلة "La voix des Humbles"، التي أسسها فاسي وزناتي. وكانوا يدافعون عن الحق في المساواة، وتحرير المجتمع العربي البربري عن طريق المدرسة. وفي ذلك العهد ظهر كتابان، أحدهما لموريس فيوليط وعنوانه "هل نحيى الجزائر؟"، والآخر لجان ميليا وعنوانه "مصير الأهالي المسلمين البئيس في الجزائر". وحمل فيهما المؤلفان حملة شعواء على النظام الاستعماري، وطرحا بعبارات واضحة جالية مشاكل المستقبل. ثم دخل في الميدان السياسي سنة 1933، في عمالة قسنطينة الدكتور ابن جلول على رأس فيدرالية المنتخبين. أحرزت هذه الرابطة في الانتخابات الإقليمية سنة 1934، على أغلبية المقاعد، ومن جملة المنتخبين نذكر: الدكتور سعدان في بسكرة، وقواهرية الزين في سوق أهراس، وفرحات عباس في سطيف، وخلاف في جيجل، والدكتور الأخضري في قالمة، وبن عبود في عين البيضاء، وبوصوف في ميلة، وصحراوي في الخروب. أثر نجاح هذه الحركة ونظرا لقوتها ونشاطها ارتعشت فرائس المستعمرين واستحوذ عليهم الفزع وتصدوا يحيكون المناورات ويدبرون الدسائس، وأوعزوا إلى السلطات العمومية أن تتفادى الأمر وتتدارك الخطر، فخضعت السلطات لهم، وأعدت كل ما لديها من قوى لكبت الحركة وزجر المنتخبين، واستفزازهم ومعاقبتهم. في سنة 1935 أثناء الحملة الانتخابية لتجديد البلديات وعقت حوادث في قسنطينة وبجاية وسطيف، وفي بسكرة بالخصوص، أطلقت الشرطة التي كان يشرف عليها شيخ المدينة من نزعة فاشيستية، النار على الجماهير أودت بحياة ثلاثة من قدماء المحاربين وجرحت عددا عديدا من السكان. والحكومة الفرنسية ما فتئت تمتثل لأوامر المعمرين، وتحمي المجرمين منهم، وتبرئ ساحتهم وتعذب

المسلمين الأبرياء وتعتقلهم، تغلق المقاهي العربية معاقبة، وتحيل على المحاكم أساتذة اللغة العربية، وتطرد الموظفين الذين تشم فيهم رائحة تعاطف مع الحركة الوطنية، وتؤدي بالتجار إلى الإفلاس بفرضها عليهم ضرائب فادحة، وتلغي القرض الفلاحي للفلاحين، وهكذا دواليك. وتطلب رابطة شيوخ البلديات الفاشيستيين بعث أسراب من الطائرات المطاردة إلى الجزائر، وإجلاء فيالق الرماة الجزائريين إلى فرنسا وتعويضهم بالجنود السود. وطلبت كذلك باعتقال المشوشين وبانشاء الحرس المتنقل.

ومن هم هؤلاء المشوشون يا ترى؟ ما هم إلا أولئك المنتخبون الذين لا ذنب لهم إلا المطالبة بالمساواة في الحقوق ضمن الجمهورية التي هي، كما يزعمون، جزء لا يتجزأ.

وجه أولئك المنتخبون أنظارهم نحو الفرنسيين الليبراليين ورئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية. واستنطق موريس فيوليط، الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ، الحكومة. وقدم عرض ضافيا شافيا في الموضوع. ولكن الاستعماريين انتصروا مرة أخرى على الحق. وكان وزير الداخلية مارسيل ريني قد قام بجولة الجزائر ليتزود بالمعلومات الضرورية ويأخذ لنقاش البرلمان أهبته. فرأى رأي العين مجاعة الشعب الجزائري، وتأثر بها أيما تأثر كما اقتنع بشرعية مطالبنا. ولكنه بمجرد ما عاد إلى فرنسا، إلا وعزز الجهاز الزجري، فأصدر مرسوما جديدا لهذه الغاية، مرسوما يحمل اسمه "مرسوم ريني". أما الاصلاحات التي كنا نطالب بها، فرحمة الله عليها. ولكن هذا لم يمنع الحركة من التقدم والتغلغل في البلاد. ولما انتصرت الجبهة الشعبية في فرنسا سنة 1936، عمت الفرحة البلاد، وابتهج العباد. فأسست رابطة المنتخبين المسلمين كتلة بسطت نفوذها على الجزائر، وسمتها "المؤتمر الإسلامي". فانبرى المنتخبون والعلماء والاشتراكيون والشيوعيون وقدماء المحاربين والفلاحون في تحضير ميثاق قوامه مشروع فيوليط. ولما طرحته الحكومة الفرنسية على مكتب مجلس النواب عرف بمشروع بلوم- فيوليت.

وتظافرت جهود الشعب قاطبة حول هذا المشروع، فتقاطرت إلى باريس وفود مؤلفة من منتخبين وعلماء وأساتذة ونقابات العمال للدفاع عن قضيتنا العادلة. إن الجزائر برمتها صممت العزم على التحرر من النظام الاستعماري. فأوفدت حكومة ليون بلوم من جهتها، في شهر مارس 1937، لجنة تحقيق برلمانية إلى الجزائر لتبحث في عين المكان حالة المسلمين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان يرأس هذه اللجنة نائب لامارتينيك لاغروزيلر، وتتألف من النواب تامبل وبيير بلوك دوبومون وميشيل ودوكليرمون طونير وروماسطين. واتصلت بالأوساط الأوربية والمسلمة. وكانت تقاريرها تؤازر مشاريع الحكومة الرامية إلى الاصلاحات. ومن ذلك الحين اتخذت بعض المواقف لا زال المستعمرون يستغلونها اليوم ليقيموا الدليل بأن الحركة الوطنية في الجزائر لا ماضي لها، بل هي وليدة اليوم وربيبة الظروف الراهنة.

إن بهتانهم لعظيم. إن موقفي في ذلك العهد معروف والاستشهاد ببعض الجمل اقتضبت اقتضابا مغرضا مما كتبته فيما مضى، لا يكفي لإقامة الدليل على محاربة سياسة كانت في وقتها لاصقة بالواقع. إن الشعب الجزائري موجود على سطح الأرض، هذه حقيقة لا مراء فيها. إن تجهيله وافقاره وتقتيله لم تفض، والحمد لله، إلى إبادته ومحوه من الوجود. ولذا كان من المستعجل، في ذلك الحين، أن نطالب بنظام قانوني يتلاءم وحاجياته الوطنية. كما كان علينا أن ننقذ شعبنا، بجميع الوسائل المتوفرة لدينا، من الاضمحلال المادي والانحطاط المعنوي. إن حق طفولتنا في التعليم والدفاع عن الثقافة العربية والحق في العمل ومحاربة نظام الاستعمار الجائر، كان كل هذا من شأنه أن يعطي لشعبنا السلاح الكافي للدفاع عن نفسه وحقوقه، ريثما يأتي يوم يطالب فيه بحقه في تقرير مصيره بنفسه. لا يعلم الغيب إلا الله، ولذا لم أتنبأ بالمستقبل من جهة، لكنني لم أنكمش في زاوية الانتظار من جهة أخرى. فالنشاط السياسي لا يرمي حتما إلى تقلد زمام الحكم. إنه كفاح غايته أيضا، تحسين العلاقات الانسانية، وتربية الجماهير تربية وطنية، ونشر العدالة الاجتماعية. وكنا نؤمن بأن استرجاع الأمة الجزائرية سيادتها، ينجم

عن تطبيق المساواة في الحقوق بين مستعمَرين ومستعمِرين، كما ينجم عن رفض تطبيقها. وخلاصة القول، إن المصير النهائي لأي دولة يتعلق بأعمال رجالها، كما يتعلق بتظافر عوامل تاريخية، كما يتعلق بمشيئة الله عز وجل.

وماذا كان يقول المستعمرون في ذلك الحين، وماذا كانوا يفعلون؟ إن أعداءنا وضعوا المشكل في نطاق كانوا يرونه أنسب للدفاع عن امتيازاتهم. فكانوا يجيبونني دائما على البرنامج الذي قدمته بهذا الكلام "إن الجزائريين المسلمين كلهم وطنيون. إن منحت فرنسا لأعدائها المساواة في الحقوق، فستطرد لا محالة من الجزائر. فلا بد أن تبقى سيطرة الأوربي قاعدة مضطردة لا تتبدل ولا تتغير". وكانوا يزيدون قائلين "إن فرحات عباس أشد خطرا علينا من مصالي الحاج".

شن أساطين الاستعمار، من مورينو وديرو وبورجو وسيكار، حملة صاخبة يحاربون فيها الحركة الوطنية في الجزائر. شنوها في الجزائر وباريس لاحباط مشروع بلوم- فيوليت، وبلغوا أمنيتهم، لأنهم أحبطوه فعلا، وخضعت حكومة الجبهة الشعبية مرة أخرى.

إلى يومنا هذا، لازالت نفس الصحافة الاستعمارية تتكلم بإطناب وإسهاب عما تسميه "تناقضاتي". ومن يتناقض يا ترى؟ هل هؤلاء الذين كانوا سنة 1936 يحاربون الحركة الوطنية دفاعا عن النظام الاستعماري ثم ينكرون في سنة 1954 وجود تلك الحركة، ليبرروا متابعة حرب ظالمة، أم أولئك الذين حملوا على عاتقهم الدفاع عن حق الإنسان في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. إنني متيقن كما أشرت لذلك سابقا، بأن سياسة المساواة في الحقوق وتقدم الجماهير الشعبية في الميدان الاجتماعي، من شأنهما أن يفتحا الطريق المؤدية إلى استقلال الجزائر. هذا مما لا ريب فيه. أضف إلى ذلك أن فرنسيي الجزائر طالما دافعوا عن فكرة قيام دولة جزائرية!.

ولكن فضل سياسة المساواة هو تقارب جميع سكان البلاد، باختلاف مللهم ونحلهم وجنسهم وأصلهم، وجعل مصالحهم مرتبطة بعضها ببعض وتعايشهم تعايشا أخويا، وتحطيم الروح العنصرية آخر الأمر قصد قيام جمهورية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة الجامعية
98- 03 -

جزائرية أخوية بصفة سلمية. لكن جميع الملاكين الكبار الجشعين الأنانيين تعرضوا لهذه السياسة السليمة السلمية في آن واحد، تعرضا أعمى، وفي سنة 1937 أثناء مقابلة مع الرئيس ألبير صارو، وزير الداخلية حينذاك، دافعت عن شرعية مطالبنا. فاقتنع الوزير بالحجج التي أدليت بها، ولكنه اعترف بعجزه أمام تكالب الاقطاعية الاستعمارية وقال: "أستقبلت في هذه الأيام بعض النواب الأوربيين، وتحدثت معهم في موضوع مشروع فيوليت، وفي ظرف أكثر من ساعة أدليت لهم بنفس الحجج التي عرضتموها علي، إنني حاولت عبثا أن أقنعهم وناشدتهم أن يتفهموها باسم وطنيتهم، وعقلهم وقلبهم، ولكنني تيقنت بأن هؤلاء السادة لا وطنية لهم ولا عقل ولا قلب، ما هم إلا بطون منتفخة".

وسارت الحوادث سيرا حثيثا. صرح الرئيس ليون بلوم في شأن الاصلاحات: "العجلة في الانتظار". ولكن أعداءه لم ينتظروا، فأطاح مجلس الشيوخ بحكومته. ثم استقبل خلفه السيد دالاديي، سنة 1938، وفدا عن المؤتمر الإسلامي، وقال لنا "إن البرلمان يناصب العداء لمشروع فيوليط، لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تتلاءم والوضع القانوني الإسلامي. ولذا ليس بيدي شيء، وأطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن، لا ترغموني على استعمال القوة التي بيد فرنسا. ولا تنسوا بأن فرنسا دولة قوية الجانب". وكنت أترأس هذا الوفد، فأجبت رئيس الوزراء بقولي: "إن احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي قوة ما. إن السياسة التي تفسح للآمال مجالا فسيحا، ثم تخيب ذلك الأمل، ثم تعد ولا تفي بوعودها، هي سياسة ذات عواقب وخيمة، مآلها الفراق والطلاق. وستتحمل الحكومة الفرنسية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة". وكان الشيخ عبد الحميد بن باديس، رحمه الله، بجانبي مكسوا هبة وجلالا، تنيره هالة من العظمة والوقار. فأجاب دالاديي بكلمة وجيزة فقال: "لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. الحق بجانبنا والحق يعلو ولا يعلى عليه. ومهما يكن من أمر، فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب وكره من كره". وبعد بضعة أشهر، اندلعت

الحرب العالمية، فانهزمت فرنسا واندحرت وتقهقرت جيوشها وانكسرت، واحتل الألمان ترابها واعتقلوا الرئيس دالاديي هذا، واضطهدوا أولئك الديموقراطيين الذين نكثوا العهود وخرقوا العقود.

في سنة 1940، حذفت الرقابة، بإيعاز من الوالي العام لوبو، مقال جريدة استعمارية، "صوت المعمر"، ومضمون هذا المقال ما يلي: "ارتكبت فرنسا أغلاطا فادحة! وعليها وحدها أن تتحمل مغبات تلك الأغلاط. اما نحن فلا ناقة لنا في ذلك ولا جمل".

وكان في ذلك الحين غلاة الاستعمار يستقبلون الضباط الألمان والايطاليين من لجان الهدنة في الفنادق الفخمة وفي الفيلات الضخمة، وكان قادتهم يؤمون فيشي، مقر حكومة الماريشال بيتان، يستعرضون سلاحهم، واستمرت أعمالهم في الانتعاش. ففي بعض الهزائم نفع لهم. طالما ظل المعمر هو سيد الجزائر...

مرحلة الحركة الوطنية

ما فتئ الشعب الجزائري يعتز بانتمائه إلى العالم العربي، وهو واع كل الوعي بأنه جزء لا يتجزأ من ذلك العالم، كما كان يفتخر بانتمائه إلى العالم الإسلامي. إن حدود جزائر 1830، لم تكن في حقيقة الأمر إلا الحدود الفاصلة بين المسيحية والإسلام. إن الجزائريين لما دافعوا عن أراضيهم، كانوا في الحقيقة يدافعون عن دار الإسلام وحوزة وطنهم الإسلامي وهي الأمة الإسلامية، وعن العالم العربي. لأن الشعب كان يعتبر الجزائر قطعة من ذلك العالم. إن هذا النوع من الوطنية لا ينحصر في حدود جغرافية ترابية، بل هو مطابق لتعاليم الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال: "تعلموا أنسابكم ولا تفعلوا كالنبطيين إذ سئل أحدهم عن أصله قال أنا من قرية كذا"[1].

1.يمكن لنا أن نذكر أسماء بعض مشايخ الجزائر، كانوا يمثلون هذا النوع من الوطنية، أي الوطنية الإسلامية الروحية ومن جملتهم: الشيخ عبد القادر المجاوي؛ والشيخ مدربة؛ والشيخ سعيد ابن زكري؛ والشيخ عبد الحليم بن سماية؛ والشيخ حمدان بن لونيسي. كان هؤلاء المشايخ يدرسون حوالي 1900، وكانوا معاصرين للشيخ محمد عبده، وقد غادر لونيسي الجزائر ومات بالمدينة المنورة.

رأينا كيف حاولت القوات الاستعمارية كبح جماح الحركة الوطنية، وكيف تالبت وتكالبت لخنقها. فضغطت عليها حتى أرغمتها إلى نهج طرق أخرى. ومن جراء الاحتلال الأجنبي وأفكار استوردناها من أوربا، انقلبت هذه الوطنية الإسلامية الروحية الغزيزة على آبائنا، إلى وطنية ضيقة. قلما تجزأ العالم الإسلامي إلى عدة دول اتسمت بطابع جغرافي خاص، وأصبحت الخلافة اسما بلا رسم، بلا قوة ولا سلطة. فقامت هذه الدول الإسلامية الجديدة تدافع عن حريتها وأمنها. وما يصح في البلدان العربية الإسلامية الخاضعة للسلطة الإنجليزية والإيطالية، يصح في البلدان الخاضعة للسلطة الفرنسية. وما وقع في العالم الإسلامي من تجزئة، يمكن أن نقارنه، مع شيء من التحفظ والاحتراز، مع ما وقع لأوربا في القرون الوسطى.

أخذت جميع الدول العربية والإسلامية تدافع عن كيانها وترابها، ومن بينها الدولة الجزائرية. فخاضت الكفاح في سبيل تحريرها. وساعدتها في ذلك الحرب العالمية الثانية. في سنة 1941 طرأت في العالم أجمع حوادث خطيرة تغيرت من جرائها روابط القوة التي كانت تربط المستعمِرين بالمستعمَرين. ومن جهة أخرى، أصبحت الجماهير الشعبية في الجزائر تقدر الشبان الوطنيين، الذين كانوا رهائن الاضطهاد والسجون، حق قدرهم وتعتبرهم الممثلين الحقيقيين لمطامحهم، واعين بمسؤولياتهم. وكانت ترى فيهم رواد التحرير الوطني وأنصار الحرية. نعم، إن الحدس الشعبي لا يغره الغرور ولا تستهويه النزوات، بل تجده أقوى من تلك البناءات القانونية وأدق من مبتكرات الفكر وتفاسيره. وفي هذا الصدد قال أناطول فرانس "إن الرجال المثقفين لم يدر أبدا في خلدهم ما يختلج في عقول الجماهير. فإن تلك الجماهير تبني الهة تعبدها، دون علم النخبة المثقفة منها".

إن المظاهرة العمومية الأولى للحركة الوطنية وقعت سنة 1924، أثناء محاضرة ألقاها الأمير خالد في باريس، وحضرها عدد من مهاجري شمال إفريقيا .وافترقوا بصيحة " عاشت افريقيا الشمالية حرة مستقلة".

وفي شهر سبتمبر من نفس السنة، تأسست في باريس جمعية "نجم شمال إفريقيا". كانت المهمة القانونية لهذه الجمعية الدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا، المادية والمعنوية والاجتماعية. ولكن وراء هذه الظاهرة، كانت تكمن حركة أخرى تهدف إلى استقلال بلدان شمال إفريقيا. وكان الرئيس الأول لهذه الحركة، رجل أمين وشجاع في آن واحد، وهو السيد محمد جفال، وأعضاء المكتب هم الحاج عبد القادر وأحمد بلغول ومصالي الحاج. وفي حقيقة الأمر، أن نفوذ هذه الجمعية، وصوت جريدتها "الأمة"، لم يتعديا في ذلك العهد نطاق العمال المهاجرين الذين كانوا يعملون في باريس وضواحيها. أما في الجزائر، فكانت الجماهير وخصوصا البدوية منها، تجهلها كل الجهل. في سنة 1929 أرغمت رابطة شيوخ البلديات المعمرون السلطات الفرنسية على حل هذه الحركة. ولكن رغم هذا واضبت الجمعية في عملها تحت جناح السر. في سنة 1933 اعتقل رئيسها مصالي الحاج، وحكم عليه بالسجن. وفي سنة 1935 لما أفرج عنه، استأنف نشاطه. فهدد مرة أخرى بالاعتقال، فغادر التراب الفرنسي، والتجأ إلى جينيف، حيث التقى الأمير شكيب أرسلان، مؤسس "الأمة العربية".

وبعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا، انبرى محامو مصالي الحاج، وهم ديبرو وبيرطون وصديقه جان روس، يدافعون عنه. فأذن له بالدخول إلى الجزائر. وأثناء مهرجان نظمه المؤتمر الإسلامي في الجزائر، تناول مصالي الكلام في الملعب البلدي، وهاجم مشروع فيوليت.

واستمرت الجزائر في الدفاع عن مطالبها، التي رفعها المؤتمر الإسلامي، ذلك المؤتمر الذي كانت تكونه في الجملة النخبة المثقفة من الشعب والملاكون الصغار. وفي ذلك الحين، كان الأستاذ ميبو، مدير الشؤون الأهلية، قد انتهز فرصة وجود مصالي الحاج بالجزائر، ليقوم بتحرشات واستفزازات واسعة النطاق، فاغتال الشيخ كحول، ونسب هذا الاغتيال إلى جمعية العلماء، ثم اعتقل الشيخ العقبي وعباس التركي. وكان هدفه تفكيك المؤتمر الإسلامي من جهة، والنيل من الحركة الوطنية من جهة أخرى. نجحت مناورته في كلا الجانبين،

فالمؤتمر الإسلامي غادره رئيسه الدكتور ابن جلول، ومشروع فيوليط لم يطرح على بساط النقاش وأصبح نسيا منسيا. وفي جانفي 1937 حلت حكومة الجبهة الشعبية، هي الأخرى، جمعية "نجم شمال إفريقيا". وفي نفس السنة أسس مصالي الحاج مع جمع من أصدقائه "حزب الشعب الجزائري"، وعاد إلى الجزائر، ثم حاول أن يعطي، بحضوره في الجزائر، صبغة شرعية لنشاط حزبه. ولكنه اعتقل بتاريخ 27 أوت 1937، وحكم عليه بعامين سجنا، وقمع مناضلو حزبه. غداة نشوب الحرب العالمية الثانية، أي بتاريخ 29 سبتمبر 1939، أصدرت الولاية العامة مرسوما حلت بمقتضاه حزب الشعب الجزائري. وما كاد مصالي الحاج يخرج من سجن حتى زج به في سجن آخر، وبقي رهن الاعتقال إلى وقف النار. ثم أحيل على المحكمة العسكرية مرة أخرى في عهد المريشال بيتان مع مناضلين آخرين. ودافع عنه الأستاذ بومنجل. وأصدرت المحكمة في حقه حكما قاسيا: ست عشرة سنة من الأشغال الشاقة وعشرون سنة من حظر الاقامة وغرامة بثلاثين مليونا.

أما فرنسيو الجزائر، فقد انضم 80 في المائة منهم إلى نظام فيشي الفاشيستي، وأصبحوا دعاته المتحمسين، غير مكترثين للمشاكل الإنسانية التي قلبت العالم ظهرا لبطن. وإنما كان همهم الوحيد وشغلهم الشاغل، هو المحافظة عن سيطرتهم على العرب. ونحن العرب كنا ننظر إلى تلك المشاكل من زاوية أخرى، ونتتبع بقلق ما كان يطبخ في فرنسا. علمنا مثلا أن رئيس الوزراء الفرنسي، بول رينو، كان يريد أن يهدي تونس إلى إيطاليا مقابل ملازمة حياد هذه البلاد في الحرب، حتى لا تتحالف مع ألمانيا. وعلمنا أيضا أن فرنسا كانت تنوي تجزئة الجزائر، فتضم عمالة قسنطينة إلى تونس، وتهدي الجميع إلى إيطاليا، وتهدي عمالة وهران إلى إسبانيا، وتحتفظ هي لنفسها بعمالة الجزائر. فتجد إذ ذاك الفكرة الاستعمارية التوسعية المسماة "بالأرو أفريك" مرتعا خصبا وميدان إصلاح ذات البين بين الدول الأوربية. وفي خضم انقلابات الأحلاف وزوبعة هذه المطامع الكاشرة أنيابها، إلى أين صارت مطالبنا؟ لم يفكر فيها أحد في فيشي. وزادت العنصرية استفحالا وتكالبا،

فجندت عناصرها ضد اليهود الجزائريين، وجردتهم من الجنسية الفرنسية بمقتضى الغاء مرسوم كريميو. فظهر جليا حينذاك بأن كلمة فرنسا والعدم سيان، لا قيمة لها ولا وزن. ومما تجدر ملاحظته، هو أن الفرنسيين طاروا فرحا وسرورا حين الغي مرسوم كريميو، فهزتهم النشوة العنصرية، وحتى أولئك النواب، أمثال مورينو وغيره، الذين لم يتبوؤوا مقاعد النيابة إلا بفضل الناخبين اليهود، جذبوا لهذا الالغاء وصفقوا. فكتب مورينو هذا قائلا: "إن اضطرابات سنة 1896 المناوئة لليهود ما كان سببها إلا مرسوم كريميو ومطالبتنا بالغائه، واليوم ها نحن بلغنا هدفنا، نعم فقد الغي المرسوم المشؤوم، وعاد اليهودي إلى وضعه، وهو وضع الأهلي (الأندجان) الجزائري، الذي لم يكن له أن يخرج منه، وما أخرجه منه إلا خرق قانون سافر اقترفه اليهودي كريميو".

إن هذا الموقف إزاء اليهود يقيم الدليل بصفة جلية، بأن المعمرين لما حاربوا مطالبنا، مدعين بأن الحقوق الفرنسية لا تتلاءم والشرع الإسلامي، كانوا منافقين كعادتهم. إن اليهودي الجزائري، لما منح الجنسية الفرنسية، ضحى بشريعته وقانونه الشخصي، ورغم هذه التضحية لم يجد عدلا ولا انصافا من طرف النظام الاستعماري العنصري بالجزائر.

وفي ذلك الحين كانت راديو لندن وموسكو وواشنطون تغمر العالم أجمع بالمناداة بحرية الإنسان وبمساواة الشعوب. وساهمت هذه الإذاعات مساهمات فعالة في تكوين شعوب إفريقيا وآسيا تكوينا سياسيا صحيحا. وعرفت الشعوب المستعمرة حقوقها واكتشفت شخصيتها، ورفعت رأسها وصارت تتساءل عن مستقبلها. وهذا ما يفسر الحماس الذي اندلعت نيرانه في قلوب الجزائريين غداة نزول الأمريكيين والإنجليز في شمال إفريقيا سنة 1942. سرعان ما لمت المنظمات السياسية شعثها ووحدت صفوفها وحددت برنامجا مشتركا، وشمر النواب المسلمون على ساعد الجد ووجهوا إلى السلطات الفرنسية نداء لم يحض بأي اعتبار ولا بأي جواب. فاجتمعوا حينذاك في مكتب الأستاذ بومنجل في الجزائر العاصمة. وحضر هذا الجمع

السادة الدكتور تامزالي، رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، وغرسي أحمد، نائب مالي، وقاضي عبد القادر، مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين، والدكتور الأمين عسلة، عضو حزب الشعب الجزائري، والشيخ التبسي والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء، والدكتور ابن جلول وفرحات عباس، ومحمد الهادي جمام، رئيس جمعية الطلبة، والدكتور سعدان، مستشار عام. اتفق هؤلاء النواب على خطط مبدئية، وقرروا نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري. فكلفت أنا بتحريره. فعدت إلى مدينتي سطيف، وهناك حررت بيان الشعب الجزائري[1]. إن هذا البيان كان بمثابة حصيلة لخصت فيها، بصفة موضوعية ونزيهة، حصيلة 112 سنة من الاحتلال الاستعماري. فأستقرأت فيه تاريخ الاستعمار، وعبرت فيه عن مطامح شعبنا الوطنية. وصغنا بلا حقد ولا عنف المشكل الجزائري في إطاره الحقيقي غداة نزول القوات الأمريكية والأنجليزية في بلادنا. وها ما قلناه في هذا البيان:

"إن نزول القوات الأنجليزية والأمريكية في بلادنا فصل الجزائر عن فرنسا، وشحذ هذا الفصل في جميع النفوس شهوة القبض على زمام الحكم. فتبارى في ذلك الجمهوريون وأنصار ديغول والملكيون والإسرائيليون. وتصدى الكل يخطب ود الحلفاء، بعدما حاربوهم. وحرص الكل عن الدفاع عن مصالحهم الشخصية، في خضم هذه الاضطرابات والمطامع التي غمرت هذه الأوساط المتطلعة للحكم والمتعطشة للسلطة، بقي الشعب الجزائري على حدة لا يعرفه أحد، ولا يتكلم عنه أحد، وبقيت ثمانية ملايين ونصف من المسلمين نسيا منسيا. ولكن الشعب الجزائري في حقيقة الأمر، رغم بعده عن ذلك التكالب والتهافت، كان بالمرصاد، في حذر ويقظة فيما يخص مصيره. ولذا فإن نواب هذا الشعب، وهم المعبرون عن مطامحه ورغباته، لم يتملصوا من مسؤولتهم، بل رأوا من واجبهم الاهتمام بمشكلة وطنهم".

1. قيل أنني حررت ذلك البيان بإيعاز من م. بيرك وم. مورفي، ممثل الولايات المتحدة. ما هذا إلا بهتان. لم تطلع هاتان الشخصيتان عن نص البيان إلا بعد دفعه رسميا للسلطات، أضف إلى ذلك أن هذه الوثيقة جاءت بيانا للتقرير الذي بعثه للمارشال بيتان في افريل 1941.

وبعدما حدد البيان مسؤولية كل واحد وذكر مبادئ القوميات، قدم اقتراحات إيجابية ملموسة فقال: ان الرئيس روزفيلت، في التصريح الذي أدلى به باسم الحلفاء عقد العهد بأن جميع حقوق الشعوب الكبيرة منها والصغيرة تكون محترمة في العهد الجديد. وبناء على هذا التصريح وهذا التعهد، فإن الشعب الجزائري يطالب من الآن، وذلك تبديدا لكل سوء تفاهم وتداركا للمطامع والمطامح التي قد تكشر أنيابها في المستقبل، بما يأتي:

1) إدانة الاستعمار والقضاء عليه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر وتحريم ادماجه وضمه عنوة. إن هذا النوع من الاستعمار ما هو إلا نوع جماعي من الاستعباد الفردي الذي كان شائعا في التاريخ القديم وفي القرون الوسطى. وهو، علاوة على ذلك، مصدر النزاع القائم بين الدول الكبرى، ومن ثم مصدر الحروب الناشبة بينها.

2) تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.

3) منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:

أ) حرية جميع السكان والمساواة بينهم، بدون ميز جنسي ولا ديني.

ب) الغاء الاقطاعية الفلاحية، وذلك باصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء لسواد الجماهير الفلاحية.

ج) الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية.

د) حرية الصحافة وحق الاجتماع.

ه) التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال، ذكورا وإناثا.

و) حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة على الديانة الاسلامية.

ز) مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية، اقتداء بما فعلته ملكة انجلترا والجنرال كاترو في سوريا. وتستطيع هذه الحكومة وحدها أن تحمل الشعب الجزائري على الكفاح المشترك وذلك في جو من الوئام والوفاق.

ن) اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب".

صادق بالاجماع، في شهر يبراير 1943، على نص البيان جميع النواب ممثلو الشعب الجزائري الحقيقيون. وأنني لم اكتف بتحرير البيان، بل أخذت عصا الترحال، وجلت في الجزائر طولا وعرضا، وعرضت على مصادقة جميع النواب الجزائريين نص هذا البيان[1]. ولم يفاجئ هذا الميثاق الجديد الولاية العامة، ولكن ما أذهلها وأدهشها، هو موقف بعض النواب الجزائريين الذين صنعهم الاستعمار صنعا، حتى جعل منهم عبيدا طائعين وعملاء خاضعين، فإذا بهم بين عشية وضحاها، قلبوا له ظهورهم ففلتوا من يده وعادوا إلى سواء السبيل، فانضموا إلى الحركة الوطنية.

إن تضامن البورجوازية المسلمة مع مطامح الشعب الجزائري الحقيقية هو أمر جديد، ولكنه كان أمرا متوقعا. نعم، في تلك الساعة جاء الحق وزهق الباطل، ولكن أنى للاستعمار أن يفهم بأن الباطل لا محالة زهوق. وهيهات أن يدرك الاستعمار مدى التيارات التي كانت تهز شعبنا.

إن الجزائريين، مثلنا، الذين خرجوا من الشعب وعاشوا معه، وقاسموه همومه ومصائبه أدركوا مدى الآمال التي علقتها الجماهير على هذا الميثاق، وتيقنوا انهم لا محالة لاجئون إلى حمل السلاح، إن رفضت فرنسا تلبية تلك المطالب. وسرنا نطوي المراحل طيا، ونسير سيرا حثيثا. من سنة 1934 إلى سنة 1954، لم نأل جهدا لتدارك الأخطار المحدقة. وكثيرا ما انذرنا فرنسا من مغبة تعنتها، وأسدينا عليها النصائح الثمينة. فمن جهة، كنا دائما نناشد شعبنا طالبين منه المحافظة عن رباطة جأشه، والنظر إلى الأمور بعين الواقع والاتزان. ومن جهة أخرى، أفهمنا فرنسا بأن التمسك الأعمى بأهداب مبادئ الاستعمار مآله الخراب. ولكن عجلة التاريخ كانت تدور

1. أذكر هنا بعض الأسماء التي وافقت على التوجه الجديد لسياستنا : السائح عبد القادر، الدكتور تامزالي، الدكتور بن جلول أحمد غرسي، بن تونس، أورابح، بن علي الشريف، خيار، طالب عبد السلام، روني فضيل، عباسة، الدكتور لخضري، تامزالي خليل، تامزالي علاوة، الدكتور سعدان، عبد الكريم بوصوف، خالف عبد الرحمن، لالوت محمد، الشريف بن يوسف، الأستاذ مصطفاي، الدكتور فرنسيس، الأستاذ بومنجل، الدكتور بن خليل، مفدي زكريا، الأمين العمودي، شكيكن، الدكتور سماتي، الدكتور آيت ... أحمد، الشيخ توفيق المدني، الشريف بن حبيلس، حفاظ، قاضي.

بسرعة، والأحداث توالي الأحداث متسارعة. وكنا نغتنم كل فرصة سانحة لنعرض على فرنسا حلولا إيجابية ومعتدلة، تحدونا رغبة واحدة وهي ضمان الحرية والكرامة لشعبنا، وكان هدفنا يدور حول فكرة واحدة وهي منح الجزائر دستور دولة ذات سيادة، يفضي بصفة سلمية إلى ما نسميه "ثورة بالقانون"، وجعل الديموقراطية الفرنسية وسط رابطة جديدة أساسها الاعتراف بقومية الشعوب المستعمرة واحترام سيادتها. وأصبح شعارنا: "التحرير والاتحاد".

وقطعت هذه الفكرة ثلاثة أطوار سألخصها هنا بالخصوص للفرنسيين، لأنهم طالما جهلوا كل الجهل المعارك التي خضناها، والتي كان في استطاعتنا أن ننتصر فيها، لو لم تبق فرنسا أسيرة أفكار الماضي وأسيرة القوات الرجعية والرأسمالية، كما وقع لها سنة 1936.

نشاط النواب

في 31 مارس 1943، استقبل الوالي العام، مارسيل بيروتون، وفدا مكونا من السادة: الدكتور بن جلول والدكتور تامزالي واورابح وبن علي الشريف والدكتور الأخضري وفرحات عباس. وبلّغناه نص البيان، وفي الغد بلّغ نفس الوفد هذا البيان ممثلي الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا، وبعثت به إلى لندن وإلى الجنرال ديغول، وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة.

فقبل الوالي العام بيروتون أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الميثاق، كأساس دستور الجزائر، ووعدنا بتأليف لجنة يكلفها بوضع مشروع اصلاحات تنفذ في الحين. وكوّن ممثل فرنسا، بتاريخ 3 أفريل، لجنة سميت "لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الاسلامي". واجتمعت هذه اللجنة مرتين، من 14 إلى 17 أفريل، ثم من 23 إلى 26 جوان. وصادقت على لائحة اصلاحات معروفة باسم "ملحق البيان"، وذلك بحضور مندوب الحكومة بيرك. وكان هذا الملحق يتضمن فصلين: الفصل الأول متعلق بإصلاحات آجلة لن يتم انجازها إلا بعد نهاية الحرب. وكان هذا الفصل يقول:

"عند نهاية الحرب، تصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب من طرف الجزائريين قاطبة. أما الفصل الثاني، فإنه ينص على اصلاحات عاجلة طالب الشعب الجزائري بتنفيذها. ما هي هذه الاصلاحات؟ اقتصرنا هنا الكلام على الاصلاحات السياسية كما جاءت في الملحق.

أ - مشاركة النواب المسلمين في حكومة وطنهم وادارته مشاركة عاجلة وحقيقية

1) تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزراء مسلمين ووزراء فرنسيين. تحويل الادارات الحالية إلى وزارات. تقليد الوالي العام رئاسة الحكومة، ويكون بمثابة سفير فرنسا في الجزائر ومندوبها السامي.

2) تمثيل المسلمين والفرنسيين في الجمعيات المنتخبة وفي كل المجالس (المجلس الأعلى للحكومة، النيابات المالية، المجالس الاقليمية والبلدية، الغرف التجارية والفلاحية وجميع المصالح الادارية، واللجان والنقابات وهلم جرا) ولهذه الغاية نطالب بمشاركة جميع النواب المسلمين، وحتى القدماء منهم، من النواب الماليين إلى ممثلي النقابات.

3) الادارة الذاتية للدواوير والقرى، طبقا لقانون 1884 المتعلق بالبلديات، وتصبح الجماعة مجلسا بلديا، وشيخها هو رئيس الدوار.

4) منح المسلمين جميع الوظائف، ومن ضمنها وظائف السلطة ويطبق عليهم ما يطبق على الفرنسيين من شروط الانخراط في سلك الوظيفة العمومية والترقية والرواتب والتقاعد إلخ.

5) الغاء جميع القوانين والاجراءات الاستثنائية وتطبيق القانون العام في نطاق التشريع الجزائري.

ب - المساواة أمام ضريبة الدم

1) الغاء "التجنيد الأهلي" (انديجان) والخدمة العسكرية (الانديجانية). نطالب بنفس وسائل التجنيد، والمساواة في الرواتب والارتقاء والتقاعد والتعويضات العائلية والارتقاء إلى جميع الرتب.

2) إعطاء الراية الجزائرية للجيوش الجزائرية التي تحارب في جيش الحلفاء. إن الراية الجزائرية حين تخفق بجانب الراية الفرنسية ترفع معنويات جنودها".

ولكي نطمئن السلطات الاستعمارية، قلنا لها بأن هذه الاصلاحات ليست إلا مؤقتة ريثما تتحرر فرنسا. لأننا كنا نعلم أنه لو سوينا مشاكلنا مع المعمرين، لرحبت فرنسا بذلك، ولصادقت على تلك الاتفاقات كاملة.

ولكن رغم ما أبديناه من تسامح وتنازل، لم تحض اقتراحاتنا بأي اعتبار، بل صرح لنا الجنرال كاترو، الذي خلف بيروتون، بأنه لا يرى نفسه متقيدا بتعهدات خلفه ولا بالتزاماته. فضرب عرض الحائط بإصلاحاتنا، واكتفى بإنشاء منصب "نائب شيخ البلدية" للمسلمين وتغيير القوانين الأساسية للشركات الاحتياطية الأهلية.

وتجاهل، هذا الوالي العام، بفظاظة وخشونة، ما جرى في مدينة سكيكدة من حوادث دامية أودت بحياة ثلاثين مسلما، تسلط عليهم جنود سود، بإيعاز من ضباط فرنسيين أهينوا من طرف ضباط أمريكيين وإنجليز.

فغمر الجميع استياء عام، وعقدت النيابات العامة جلسة بتاريخ 23 سبتمبر 1943، رفض النواب المسلمون المشاركة فيها، فثار ثائر الوالي العام، وحل القسم "الأندجاني" للنيابة المالية، واعتقلت أنا والسايح عبد القادر، وفرضت علينا الاقامة الجبرية ونفينا. السايح الى بني عباس، وأنا إلى "تبلبلة" في الجنوب الوهراني. وأماط حينذاك الاستعمار اللثام عن سياسة اللئام. فتمادى في المماطلة والتسويف وأفرغ كنانة حيله في الدسائس والتنزيف، وضغط على النواب المسلمين حتى تبقى دار لقمان على حالها، ويبقى النظام الاستعماري على ما هو عليه منذ 1830. أما "الثورة بالقانون"، فلم تخامر عقول المستعمرين، ولكننا حيث أرغمنا العدو على ازاحة النقاب عن وجهه، واكتشفنا ما كان يدور بخلده، أحرزنا على انتصار عظيم. فبعد اعتقالي واعتقال السايح، قام الشعب في الجزائر العاصمة وقسنطينة وسطيف وفي جميع أرض الوطن يتظاهر ضد

هذه الاجراءات التعسفية، حتى اضطر الجنرال كاترو، تحت سخط الجماهير، أن تجمد قرار الحلّ، وأن يطلق سراحنا في 2 ديسمبر.

أحباب البيان والحرية

إن سياسة العنف والقوة التي انتهجها الجنرال كاترو شتتت شمل النواب المسلمين، فدبت عقارب الفزع في قلوب ضعاف الايمان، فعادوا إلى أسيادهم. وكان هذا الخذلان متوقعا من طرف أولئك الرجال الذين كونهم الاستعمار تكوينا وصنعهم صنعا، حتى أصبح تعاونهم مع الاستعمار طبيعة ثانية.

رغم هذه الحوادث، فإن صمود النواب الماليين أرغم الوالي العام، الجنرال كاترو، على إعادة النظر في القضية، واعداد اصلاحات أخرى، زفها الجنرال ديغول نفسه للبلاد في الخطاب الذي القاه بمدينة قسنطينة بتاريخ 12 سبتمبر 1943. يتمخض عن هذه الخطبة مرسوم 7 مارس 1944، ولم يأت هذا المرسوم بالشيء الجديد، لأنه كان مستمدا من روح مشروع بلوم فيوليط. ولكن الشعب الجزائري رفض هذا المرسوم ونبذه وراء ظهره، ولم يرض بهذا المرسوم إلا أولئك الأذناب المارقون، من الذين كان همهم الوحيد هو حرصهم على امتيازاتهم.

وبعد صدور هذا المرسوم، أسسنا في مدينة سطيف الحركة المسماة بحركة "أحباب البيان والحرية". ودفعت أنا شخصيا قوانينها الأساسية لعمالة قسنطينة، وجددنا فيها أهداف هذه الحركة كما يلي:

- المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة، هي الدفاع عن البيان.
- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا.
- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها، ثم حددنا وسائل نشاط حركتنا كما يأتي:
- اسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد.
- اقناع الجماهير بمشروعية حركتنا وخلق تيار مؤازر للبيان.
- ترويج فكرة انشاء دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة مرتبطة بروابط فيديرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، وخلق روح

التضامن في الجزائر بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء، تلك الروح التي هي حسب رينان " أساس تكوين كل أمة" (المادة الرابعة).

بقيت متمسكا بأهداب هذا المذهب الجديد، وبعدما حددت هذه القوانين الأساسية لحركتنا، اتصلت بمختلف المنظمات. إن جمعية العلماء لم تتأخر عن الانخراط فيها. وجرت بيني وبين زعيم حزب الشعب الجزائري، مصالي الحاج، اتصالات مشجعة ومثمرة أيضا. اما الشيوعيون فأبوا الانخراط في حركتنا، وآخذوا علي تسرعي وعجلتي، وأسسوا حركة أخرى هي "أحباب الديموقراطية والحرية"، مناصرة لسياسة الادماج.

لقد استطاع النواب المسلمون الملتفون حول البيان أن يطلقوا في مارس سنة 1943 سراح المعتقلين السياسيين، ومن جملتهم مصالي الحاج من سجن "لانبيز". وقضى يومه الأول وليلته في منزلي بمدينة سطيف. وبعد مقام قصير في الجزائر العاصمة، وضع تحت الحراسة في بوغار، ثم في الشلالة، وزرته مرتين. إن مصالي الحاج كان يؤيد حركتي مع شيء من التحفظ والاحتراز. وقد أولاني ثقته، ولكنه احتفظ بمسؤوليته. وكان يدرك، كل الادراك، بأنه "يجب علينا أن نفعل شيئا ما". ولكنه استطرد قائلا: "إنني أوليك ثقتي، لتأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا، ولكنني لا أثق البتة بفرنسا، لأنها لا تدعن إلا للقوة ولا تعطي إلا ما ينتزع من يدها انتزاعا". أما أنا فقد كنت أثق شيئا ما بفرنسا المنبثقة عن المقاومة. لم يكن يخطر ببالي بأنها ستخذلنا وتخدعنا. وكان كثير من أصدقائي يرون أنه من ضرب المحال أن الشعب الفرنسي، الذي قاسى ما قاسى من الاحتلال الهتلري في ظرف أربع سنوات، لا يلبي مطالبنا المشروعة. وكنا نظن أن الاحتلال الأجنبي قد زرع في قلوب الفرنسيين وفي عقولهم روحا وأفكارا جديدة. ولم أكن أجهل العراقيل التي يجب تجاوزها والعقبات التي يجب تذليلها. لذا كان لابد من تعبئة الجماهير. وكان الأمر يبدو لي ممكنا. إن غلاة الاستعمار، الذين لوثوا شرفهم وورطوا موقفهم بتعاونهم مع نظام فيشي، طأطأوا رؤوسهم

خجلا. وقد أصبح زمام الحكم في فرنسا في يد المقاومين، أعدائهم. وفي جميع البلدان أصبحت روابط الأخوة والصداقة والمساواة والتعاون السلمي تربط المستعمَرين بالمستعمِرين. فلماذا لا يقع هذا الانقلاب في الجزائر، حتى نشاهد "ثورة بالقانون" في الجزائر وتونس والمغرب؟ شرحت نظريتي هذه، بعدما أطلق سراحي من الجنوب الوهراني، في عرض قدمته للجنة البحث المختلطة التي عقدت اجتماعا في الولاية العامة. وهذه النظرية كنت أوسعها وأشرحها في جريدة "المساواة" أمام الشعب، حتى يتمكن من الاطلاع عليها. ونجحت الحركة أيما نجاح. فكان في كل الوطن النصر حليفها والتأييد أليفها وتقاطر إلى مركز الحركة، في 6 ساحة الكاردينال لافيجري، أكثر من 500 ألف منخرط.

كنت في آن واحد الأمين العام لحركة "أحباب البيان والحرية"، والمدير السياسي لجريدة "المساواة". وكنت مكلفا بالاتصالات مع الإدارات السامية لإقناعها بالنظر في مطالبنا بعين الاعتبار. وكان عبء هذه المسؤوليات ثقيلا ومرهقا. فتحملته إلى النهاية.

وأخشى ما كنت أخشى الاستفزازات البوليسية. فكان من الضروري إحباط مساعيها واتقاء شرها وفضح مكرها. ولذا كان لزاما علينا أن نبقى ملتحمين بالشعب من جهة، وبالقانون من جهة أخرى. فأصبح شعارنا اقناع الأوروبيين بالاهتمام بقضيتنا التي كانت في حقيقة الأمر قضيتهم، وإفهامهم بأن مصالحنا مرتبطة كل الارتباط، واستمالة قلوبهم حتى يقبلوا فكرة جمهورية جزائرية ديموقراطية واجتماعية، ويقبلوا مساعدتها. وكنا نعتبر تعاطفهم مع جمهوريتنا عنصرا إيجابيا. ورغم دعايتنا، لم ينخرط في حركتنا إلا فرنسيون قلائل، أقل من عدد الأنامل.

وفي نهاية سبتمبر سنة 1944، حل "إيف شاطينيو"، وهو الديبلوماسي المحنك الذي يعرف مشاكل الاسلام والعالم العربي. كان من الفرنسيين الليبراليين، بصيرا بالأمور، يعتبر من بعض الجوانب خلفا مباشرا لموريس فيوليط. ومن البديهي أن المعمرين قابلوا بالسخط والعداء مرسوم 7 مارس سنة 1944 الذي

أصدره الجنرال ديغول. كما قابلوا بالسخط والعداء حركة "أحباب البيان والحرية"، وعقدوا العزم على تحطيم الجميع، وإحباط كل المساعي الحسنة.

بينما كانت حركتنا تتقوى وتنتشر، كان المعمرون يحيكون ضدها المؤامرات في الخفاء. وعمد أعداؤنا الى منعنا من المشاركة في الانتخابات البلدية التي كانت قد أجريت في فرنسا، والتي أجلت في الجزائر خشية انتصار القوات الشعبية.

في أفريل سنة 1945 قال العامل لسطراد كاربونيل، على سبيل السر للدكتور سعدان " ستقع اضطرابات عن قريب يُحلّ إثرها حزب عتيد".

وما انفك المعمر عبو، من جهته، يردد بأن الجزائر ستكون مسرحا لمشاغبات، يضطر الجنرال ديغول إثرها إلى التراجع عن الاصلاحات، وإلى الغاء مرسوم 7 مارس. وما كان أسبوعان حتى صارت مدينة سطيف مسرحا لاضطرابات خطيرة. لماذا اختاروا مدينة سطيف؟ من السهل على الانسان فهم ذلك. كان من الضروري أن تضرب في الصميم المدينة التي كانت مهدا للبيان، ومهدا لحركة أحباب البيان والحرية، وأن يقطع رأس هذه الحركة. وتلك هي عادة الاستعمار. فليتذكر القارئ الكريم اغتيال المفتي كحول سنة 1936. إن "البلبلة الصغيرة التي حاك خيوطها لتبرير حل حركة "أحباب البيان والحرية" والرجوع إلى الوراء، استفحلت وصارت "فتنة كبرى".

وهذا هو تفسير حوادث 8 ماي 1945.

كان هذا اليوم يوم ثلاثاء، يعقد فيه السوق الأسبوعي، ويتوارد على مدينة سطيف ما بين خمسة آلاف وخمسة عشر ألفا من الفلاحين، يتقاطرون من أرجاء الناحية ومن كل فج عميق.

وكانت السلطات الاستعمارية أعطت رخصة تنظيم مظاهرة، زاعمة بأن بعض المسلمين رغبوا في وضع أكليل من الزهور على نصب الأموات. لمن أعطيت هذه الرخصة؟ إن نائب العامل، الذي يتعلق به الأمر، يجهل ذلك أو يتجاهله، ولا يستطيع الجواب عن هذا السؤال. ولم يقدم صاحب هذه

الرخصة إلا طلبا شفويا، وظن نائب العامل بأنه من مسؤولي حركة أحباب البيان.

لم يطلب منه لا بطاقة تعريف ولا طلبا كتابيا، كما يمليه عليه القانون والعرف. ولم يطلع نائب العامل، شيخ المدينة على هذا التصرف الشاذ، ولكن اطلع عليه عامل قسنطينة. ووافق على تلك المظاهرة، لكنه أمر أن يطلق الرصاص على المتظاهرين إن حملوا الراية الجزائرية[1].

ومما يثقل كاهل السلطات الاستعمارية ويزيد في مسؤولياتها هو أنه قبل تلك الحوادث الدامية بأسبوع، أي في فاتح ماي، نظم حزب الشعب، وكان إذ ذاك ممنوعا، مظاهرات احتجاج ضد ابقاء مصالي الحاج في الإقامة الجبرية، أسفرت في العاصمة عن قتل جزائري وجرح عدد من المواطنين. وتظاهر في مدينة سطيف أكثر من أربعة آلاف فلاح. وكانت تلك المظاهرات بمثابة إنذار خطير. كان الجو مكهربا، وكان الأمر تحديرا جديا، ولكن السلطات الاستعمارية المسؤولة عن الأمن لم تحرك ساكنا.

ومهما يكن من أمر، فإن مظاهرة الثامن ماي التي كانت أشد خطرا من سابقتها، أحرزت على الرخصة القانونية. واكتشف فيما بعد، بأن الاستعمار نصب هنا كمينه.

تشكل الموكب في حي المحطة، قرب المسجد الجديد، ثم توجه إلى المدينة. وكان محفوفا بالشرطة. ومشى ألف متر تقريبا، حاملا الراية الجزائرية. ولكن لما اقترب من إحدى المقاهي، وهي"مقهى فرنسا الكبير"، وسط المدينة، برز محافظ الشرطة، وحاول نزع الراية الجزائرية من يد متظاهر. فصمد له المناضل الجزائري، فأطلقت الشرطة الرصاص، وأوودت بحياة جزائري، وجرحت عددا من المتظاهرين. واضطرمت نار الفتنة واندلع لهيبها. فتصدى المتظاهرون لمطاردة الأوربيين، وأطلقت الشرطة الرصاص، وتدخل الجند لتعزيزهم، فاستشهد عدد من إخواننا، وجرح الكثير منهم.

1. راية الأمير عبد القادر، ذات اللونين الأخضر والأبيض.

أصدره الجنرال ديغول. كما قابلوا بالسخط والعداء حركة "أحباب البيان والحرية"، وعقدوا العزم على تحطيم الجميع، وإحباط كل المساعي الحسنة.

بينما كانت حركتنا تتقوى وتنتشر، كان المعمرون يحيكون ضدها المؤامرات في الخفاء. وعمد أعداؤنا الى منعنا من المشاركة في الانتخابات البلدية التي كانت قد أجريت في فرنسا، والتي أجلت في الجزائر خشية انتصار القوات الشعبية.

في أفريل سنة 1945 قال العامل لسطراد كاربونيل، على سبيل السر للدكتور سعدان " ستقع اضطرابات عن قريب يُحلّ إثرها حزب عتيد".

وما انفك المعمر عبو، من جهته، يردد بأن الجزائر ستكون مسرحا لمشاغبات، يضطر الجنرال ديغول إثرها إلى التراجع عن الاصلاحات، وإلى الغاء مرسوم 7 مارس. وما كان أسبوعان حتى صارت مدينة سطيف مسرحا لاضطرابات خطيرة. لماذا اختاروا مدينة سطيف؟ من السهل على الانسان فهم ذلك. كان من الضروري أن تضرب في الصميم المدينة التي كانت مهدا للبيان، ومهدا لحركة أحباب البيان والحرية، وأن يقطع رأس هذه الحركة. وتلك هي عادة الاستعمار. فليتذكر القارئ الكريم اغتيال المفتي كحول سنة 1936. إن "البلبلة الصغيرة التي حاك خيوطها لتبرير حل حركة "أحباب البيان والحرية" والرجوع إلى الوراء، استفحلت وصارت "فتنة كبرى".

وهذا هو تفسير حوادث 8 ماي 1945.

كان هذا اليوم يوم ثلاثاء، يعقد فيه السوق الأسبوعي، ويتوارد على مدينة سطيف ما بين خمسة آلاف وخمسة عشر ألفا من الفلاحين، يتقاطرون من أرجاء الناحية ومن كل فج عميق.

وكانت السلطات الاستعمارية أعطت رخصة تنظيم مظاهرة، زاعمة بأن بعض المسلمين رغبوا في وضع أكليل من الزهور على نصب الأموات. لمن أعطيت هذه الرخصة؟ إن نائب العامل، الذي يتعلق به الأمر، يجهل ذلك أو يتجاهله، ولا يستطيع الجواب عن هذا السؤال. ولم يقدم صاحب هذه

الرخصة إلا طلبا شفويا، وظن نائب العامل بأنه من مسؤولي حركة أحباب البيان.

لم يطلب منه لا بطاقة تعريف ولا طلبا كتابيا، كما يمليه عليه القانون والعرف. ولم يطلع نائب العامل، شيخ المدينة على هذا التصرف الشاذ، ولكن اطلع عليه عامل قسنطينة. ووافق على تلك المظاهرة، لكنه أمر أن يطلق الرصاص على المتظاهرين إن حملوا الراية الجزائرية[1].

ومما يثقل كاهل السلطات الاستعمارية ويزيد في مسؤولياتها هو أنه قبل تلك الحوادث الدامية بأسبوع، أي في فاتح ماي، نظم حزب الشعب، وكان إذ ذاك ممنوعا، مظاهرات احتجاج ضد ابقاء مصالي الحاج في الإقامة الجبرية، أسفرت في العاصمة عن قتل جزائري وجرح عدد من المواطنين. وتظاهر في مدينة سطيف أكثر من أربعة آلاف فلاح. وكانت تلك المظاهرات بمثابة إنذار خطير. كان الجو مكهربا، وكان الأمر تحديرا جديا، ولكن السلطات الاستعمارية المسؤولة عن الأمن لم تحرك ساكنا.

ومهما يكن من أمر، فإن مظاهرة الثامن ماي التي كانت أشد خطرا من سابقتها، أحرزت على الرخصة القانونية. واكتشف فيما بعد، بأن الاستعمار نصب هنا كمينه.

تشكل الموكب في حي المحطة، قرب المسجد الجديد، ثم توجه إلى المدينة. وكان محفوفا بالشرطة. ومشى ألف متر تقريبا، حاملا الراية الجزائرية. ولكن لما اقترب من إحدى المقاهي، وهي"مقهى فرنسا الكبير"، وسط المدينة، برز محافظ الشرطة، وحاول نزع الراية الجزائرية من يد متظاهر. فصمد له المناضل الجزائري، فأطلقت الشرطة الرصاص، وأوودت بحياة جزائري، وجرحت عددا من المتظاهرين. واضطرمت نار الفتنة واندلع لهيبها. فتصدى المتظاهرون لمطاردة الأوربيين، وأطلقت الشرطة الرصاص، وتدخل الجند لتعزيزهم، فاستشهد عدد من إخواننا، وجرح الكثير منهم.

1. راية الأمير عبد القادر، ذات اللونين الأخضر والأبيض.

وسارت بالحوادث الركبان وأصبحت موضوع أقوال وأحاديث. واجتاحت أرياف عمالة قسنطينة وقراها. أما بقية الشعب، امتثالا لأوامر مسؤولي حركتنا، فقد حافظت على السكينة، ولم تشارك في هذه الاضطرابات، التي اسفرت عن مقتل 102 من الفرنسيين، وعن تقتيل عشرات الآلاف من إخواننا. فقد تكالب اللفيف الأجنبي والسينغاليون والطابور المغربي، تحت قيادة الجنرال دوفال والكولونيل بوردیلة، على قرانا ودواويرنا. وأطلق المعمرون العنان لهمجيتهم ووحشيتهم وضراوتهم. وكل هذا باسم المدنية والحضارة. وذهب شبابنا، الذي كان يكوّن إطارات حركتنا، ضحية هذه الوحشية، قربانا على معبد الحرية في سطيف وبيريغوفيل وخراطة ووادي المرسى وقالمة وعنابة. وألف المعمرون فرقا عسكرية، وصاروا يقتلون شبابنا آلاف مؤلفة، بعد التنكيل بهم والتعذيب. وأصبح شعارهم كما كان في عهد روفيغو وسانت أرنو: "الموت للعرب".

"وكانت جماعات من المعمرين تدعي حق محاكمة العرب وقتلهم رميا بالرصاص. وأننا نرى من الواجب علينا أن نقول، والأسف يملأ قلوبنا، بأن الحكومة القائمة في ذلك الوقت، لم تجر تحقيقات حول تلك الأحداث، وحرمت رعاياها من الحق والعدل" (الجنرال توبر رئيس لجنة التحقيق). ثم حلت حركة "أحباب البيان والحرية"، وأعلنت الأحكام العرفية. وبعد ذلك قنبلت الباخرة "DUGUAY-TROUIN" دواوير وقرى تاقيتونت وواد المرسى، وأجرت الحكومة الفرنسية اعتقالات واسعة النطاق. أما المسيرون والمناضلون من حركة أحباب البيان والحرية، وحزب الشعب الجزائري، ونقابات العمال والعلماء وقدماء المحاربين، فمنهم من وضع في المحتشدات، ومنهم من أحيل على المحاكم. ونفي مصالي الحاج إلى إفريقيا الوسطى، وأصبح العدل عدلا عنصريا لا حق فيه ولا انصاف.

وفي قسنطينة، كانت جثث الفلاحين المنفذ فيهم حكم الإعدام تنقل إلى المقابر، حيث تبقى مطروحة لا تدفن.

كتبت جريدة "ليكو دالجي (صدى الجزائر)" مقالا مفاده "في إفريقيا الشمالية دقت ساعة رجال الدرك". في حين طلب المعمرون من حكومتهم أن لا تقترح أي حل في ذلك الوقت للمشاكل السياسية والإدارية والاجتماعية.

كان يروج في الولاية العامة، التي هي مرتع لألفين من الموظفين الفرنسيين المخنثين، من بينهم ثمانية مسلمين، منشور يلتهب حماسا يقول: "كفانا! إن الرأي العام الفرنسي يطالب بإعدام القادة الوطنيين، وفي طليعتهم فرحات عباس، كما يطالب بعزل الوالي العام وتعيين وال عام آخر مدني، من فرنسيي الجزائر".

إن هؤلاء الفرنسيين الذين لم يشاركوا في الحرب، وتخلفوا عن الخدمة العسكرية، خوفا وجبنا، لا يسترجعون شجاعتهم وبأسهم إلا أمام شعب أعزل.

القي علي القبض، مع الدكتور سعدان في قاعة الانتظار في الولاية العامة بالجزائر، في 8 مايو 1945، على الساعة العاشرة ونصف. كنا قد جئنا لنهنئ ممثل فرنسا على انتصار الحلفاء.

ولأنني كنت في السجن، لم أطلّع على حوادث قسنطينة إلا بعد أسبوعين. وكان قاضي التحقيق العسكري قد اتهمني بالمس بالسيادة الفرنسية، طبقا لمرسوم "ريني"، ثم وجهت إلي تهمة أخرى، وهي المساس بسيادة الدولة الخارجية.

لذلك استنطقني ثلاثة قضاة تحقيق عسكريين، وزج بي في أربعة سجون. وكان مضمون استنطاقي هو الرد على ملاحظات السلطات القضائية لبرنامج حركة أحباب البيان والحرية. ودافع عني المحامي الأستاذ غينون. وأبى هذا الصديق الوفي إلا أن يقوم بهذه المهمة، رغم قرار نقيب المحامين بالعاصمة غروزلبير، الرامي إلى منع المحامين من الدفاع عن المسلمين.

كان من السهل علي أن أدافع عن حركة أحباب البيان والحرية، وعن قيام دولة جزائرية فيدرالية، وطال استنطاقي في سجن قسنطينة ستة أشهر. وفي هذه

المدة انتحر الكولونيل، الذي عين كمندوب للحكومة في محاكمتي. وأطلعني، تحت جناح السر، الراهب الذي كان مرشدا لهذا الكولونيل فقال لي "إن ضمير هذا الضابط الطاهر لم يسمح له بأن يزيد على الجرائم التي شاهدها، جريمة متابعة الأبرياء والحكم عليهم. ففضل الانتحار على اقتراف جريمة أخرى".

ولما صوّت المجلس التأسيسي الأول على قانون العفو، أطلق سراحي بتاريخ 16 مارس 1946.

لقد قامت السلطات الاستعمارية أثناء اعتقالي بالتنكيل بعدد كبير من أصدقائي، وبقتل الآخرين، وبمصادرة ممتلكاتهم.

وبلغ الاستعمار منتهى الدناءة بقتل مناضلين لازالوا في ريعان الشباب. أما الضحايا من الجانب الفرنسي، فقد بلغ عددهم 102، لم يكن من بينهم إلا قليل من الاستعماريين، ولا إقطاعي واحد، بل كانوا جلهم أناسا طيبين، منهم من كان يتعاطف مع حركتنا.

وقد طوى شعبنا صفحة سوداء كتبها بكفاحه البطولي. أما التنكيل والتعذيب، والدماء والأرزاء، فحدث ولا حرج، ولم يقع أي حل معقول لقضيتنا. وإن حصن الاستعمار الحصين، أي "الباستيل" الجزائرية، الذي كان يتجسم في الولاية العامة، فقد بقي كدار لقمان على حالها.

ولنعترف بأن اصلاحا، اصلاحا واحدا، أدخل أثناء اعتقالنا بتاريخ أوت 1945 للمرة الأولى منذ 115 سنة. نعم لقد أصدر قانون يخول للجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع المعمرين. فقد حقق الجنرال ديغول طلبا كان قدمه الأمير خالد في برنامجه سنة 1920. وهكذا تسير الأمور، تحت ظل البورجوازية الفرنسية.

أما بالنسبة للجزائر المثخنة المكلومة، التي فقدت الآلاف من أبنائها البررة، فإن هذا الإصلاح يُعتبر كنقطة ماء في محيط من العذاب والمحن.

والمشكلة بقيت هي هي، تنتظر الحلول الناجعة لتضميد الجروح ومعالجة القروح القديمة منها والحديثة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة الجامعية

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والبرلمان

رأينا من واجبنا، نظرا لنوايا أعدائنا، أن نبقى في الكفاح وأن نستأنف العمل حيثما تركناه. ورغم الزجر الوحشي بقي شعبنا، أكثر من أي وقت مضى، متمسكا بمطامحه الوطنية ومثله الأعلى.

أثناء اعتقالنا، قامت جماعة أخرى من الجزائريين، يتزعمها الدكتور ابن جلول، وحاولت أن تدافع أمام المجلس التشريعي الأول عن السياسة المعروفة بسياسة الادماج التي منيت بالفشل الذريع.

وهذه السياسة التي كان الشعب الجزائري قد رفضها رفضا، كان ممثلو فرنسا يرفضونها أيضا. وبرهن الشعب الجزائري على ذلك حين هتف بحماس لتحريرنا من سجون الاستعمار، لأن الجماهير أدركت، كل الادراك، معنى كفاحنا ومدى مسؤولياتنا.

في النداء الذي وجهته إلى الشباب الجزائري، الفرنسي والمسلم، ذكرت هذه المسؤوليات، واستنكرت مراوغات السلطات الاستعمارية وملتبسات مواقفها.

ولكن الشغل الشاغل الذي ما فتئ يخامرنا، كان هو مستقبل بلادنا، وفض النزاع القائم بيننا وبين فرنسا. وفي هذا الصدد كنت أعود إلى برنامج حركة أحباب البيان والحرية، فكتبت ما يلي:

"لا إدماجا، ولا سيدا جديدا، ولا انفصالا! بل غايتنا هي ابراز شعب فتي، يتكون تكوينا ديموقراطيا واجتماعيا، متجهز في الميدان الصناعي والعلمي، ودائب في تجديد ثقافته وأخلاقه، مشترك مع دولة قوية وحرة. غايتنا هي انشاء دولة فتية تقود خطاها الديموقراطية الفرنسية! هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها. وهذا ما كان ترمي إليه، بالضبط، حركة ثورتنا الجزائرية.

لا التشدق المنافق بالمبادئ الجمهورية، التي كانت تلوكها ألسنة أصحاب رؤوس الأموال، ولا الأوهام، التي كانت تغذيها الجمل الجوفاء، التي خلفها ماض بائد. كل هذا لم يكن في استطاعته أن يعرقل حركتنا الحكيمة وزحفنا إلى الأمام. قال رينان: "إن البشرية لا تعرف كللا ولا مللا. إنها تعود دائما

للعمل الذي اخفق. لا يفت في عضدها أي فشل، بل يزيدها هذا الفشل قوة ونشاطا آمالا وأحلاما". إنني أهدي هذه الكلمات إلى شباب بلادنا المسلم، لكي يتحمل مسؤوليته، ويفكر في مشاكل الساعة الخطيرة، ويعلم بأن الحلول الصحيحة لا تركز لا على القوة ولا على الخضوع الدنيء ولا التملق والزلفى.

إن هدفنا هو تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية، وذلك مع احترام مبدأ القوميات. فواجبنا ،إذا، يملي علينا بناء مستقبل بلادنا على أسس صحيحة وتاريخية، حتى ندمجه في الديمقراطية العالمية الحرة.

إن لم يربأ الشباب الجزائري بنفسه، ويتغلب على النزعات العنصرية، ولم يضرب صفحا، بصفة نهائية، عن الحزازات المترتبة عن اختلاف العقائد الدينية، وإن لم يقض فورا عن الكذب والازدراء، وعن الكره والضغينة التي مني بها آباؤنا، فمآله لا محالة انتحار معنوي. أجل، إننا نعرف كيف تنشأ المدنيات، ولكننا نعرف، أيضا، كيف تموت.

يجب أن نبذل، بإخلاص، جهودا في ميدانين اثنين:

أولا: ان حوادث 8 ماي 1945 رجعت بنا إلى القرون الوسطى والحروب الصليبية، بل إلى ما هو أشد خطورة من ذلك فيما يتعلق بفرنسيي الجزائر، إننا رأينا اليوم نفرا من نخبتهم تعذب وتكل وتقتل أبرياء طيلة أسابيع وأسابيع، وذلك برباطة جأش مزرية. ولم يقترفوا هذه الجرائم إلا لأنهم كانوا ولايزالون يعتبرون الجزائري رجلا منبوذا، وعدوا لدودا، وإنسانا ناقصا. فإن لم يتبرأ جميع الأوربيين من مركب الاستعمار، ويتجردوا من عجرفة الغازي وغطرسة المحتل، وإن نسوا بأن أوربا كلها كانت تئن بالأمس القريب تحت نير الاحتلال النازي، إن لم يفعلوا ذلك، فلا يمكن حينذاك قيام دولة جزائرية تتعايش في ظلها جميع الطوائف.

ثانيا: من جهة المسلمين يجب عليهم أن يدركوا بأن مبدأ النظم التيوقراطية قد زال عهدها وفات أوانها. لم يبق اليوم المسلمون في حاجة إلى مريدي الطرق أرباب الزوايا. إننا في حاجة إلى وطنيين، غيورين على بلادهم، متشبعين بواجبهم الاجتماعي، وبمهمتهم الانسانية.

ليس من المحتم أن يكون أبناء تراب واحد وأبناء وطن واحد من دين واحد. يجب أن يكون الجزائري المسيحي أو اليهودي أخا للجزائري المسلم، دون أن يحاول هذا طرده من المجموعة الوطنية، و دون أن يريد ذاك ادماجه أو استعباده. إن أردنا أن نكون في مأمن من الهلاك، فعلينا أن نتمسك بالعلم، وبالفهم، وبالارتقاء إلى العمل، وبالمفاهيم الاجتماعية العصرية.

أصبحت هذه المبادئ مذهبا جعلنا منه برنامجا لحزب سياسي، وهو الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (حزب البيان). وفرض علينا شعبنا أن نعرض هذا البرنامج على البرلمان الفرنسي. وهذه هي الأسباب التي دفعت بنا إلى المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الثاني بتاريخ 2 جوان سنة 1946. أحرز حزبنا على إحدى عشر مقعدا من مجموع ثلاثة عشر مقعدا. ففي عمالة قسنطينة أحرزت لائحة حزبنا جميع المقاعد. وها هم المنتخبون: فرحات عباس صيدلي في سطيف، والأستاذ مصطفاي الهادي محام بسطيف، وابن خليل طبيب في باتنة، الأستاذ ساطور محام في الجزائر العاصمة، وباي العقون ملاك في عنابة، والأستاذ حاج سعيد محام في قسنطينة. وفي عمالة وهران انتخب من حزبنا عبد القادر محداد استاذ في ثانوية وهران، والدكتور أحمد فرنسيس طبيب بغيلزان، وقادة بوتارن أستاذ في تيارت. وفي عمالة الجزائر أحرز حزبنا على مقعدين من أصل أربعة مقاعد. انتخب الدكتور سعدان طبيب في بسكرة، وابن قداش عامل في معمل تجاري بميشلي.

أما محمد بن سالم من الأغواط، وأحمد بومنجل محام بالعاصمة، فكانا ضحية تزوير قام به عامل الجزائر، السيد بيرلي. ولذا لم ينتخبا.

اكتست هذه الانتخابات عبر الجزائر كلها، صبغة استفتاء، وتأييد تام لسياستنا، وهذا رغم تدخلات السلطات العمومية لفائدة المرشحين الاشتراكيين، الذين أحرزوا على مقعدين بوسائل خسيسة. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن وزير الداخلية في ذلك العهد كان اشتراكيا، وهو السيد لوتروكير.

وعلى أية حال، فإن سياسة الادماج، بعد هذه الانتخابات، قضي عليها قضاء مبرما. ورغم الضغط الإداري، ورغم التهديدات، فقد التف حول لوائحنا أكثر من 450 ألف صوت، أي 72 في المائة من الأصوات المعبر عنها، إنه لانتصار مبين، لا مراء فيه ولا نزاع.

وبقي علينا أن ندافع عن برنامجنا في باريس، حتى نعطيه صبغة قانونية وشرعية. وليس هذا بالأمر الهين، لأنه كان علينا أن نكافح في ميدان مجهول لدينا، وكانت وسائلنا ضعيفة. أما النواب الفرنسيون، فإن تسعين في المائة منهم كانوا يجهلون حالة المستعمَرين (بفتح الميم)، لأن الشؤون الاستعمارية كانت من اختصاص بعض الوزراء وبعض الاختصاصيين، وبصفة خاصة أصحاب رؤوس الأموال والبنوك. فشرعنا في العمل، بلا كلل ولا ملل، وبأمانة ونزاهة. وكان علينا، بادئ ذي بدء، أن نبدد جميع الالتباسات، ونقطع دابر العادات والأساليب العتيقة. في ظرف خمسة أشهر، بذل الإثنا عشر نائبا، بمساعدة بومنجل نائب الأمين العام لحزب البيان، جهودا جبارة لبناء صرح جديد يرضي مصالح الجميع وسط مجلس يبدي عدم اكتراث بقضيتنا أكثر ما يناصبها العداء.

ولكي نخرج من الطور النظري إلى الطور العملي لرؤيتنا فيما يخص العلاقات الجديدة التي يجب أن تربط فرنسا ببلدان "الامبراطورية"، وضعنا على منصة مجلس النواب مشروع دستور الجمهورية الجزائرية.

لم يكن لفرنسا في ذلك الحين أي دستور. وقبل اعداد هذا الدستور، أرسينا أسس الكومنويلث الفرنسي الجديد.

وها هي المواد الرئيسية لهذا المشروع:

البند الأول: أن الجمهورية الفرنسية تعترف بالاستقلال الذاتي التام للجزائر، وتعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية وبالحكومة الجزائرية، وبالراية الجزائرية.

البند الثاني: أن الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي، كدولة شريكة، وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركة، تشرف عليها سلطات الاتحاد، وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

البند الثالث: تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة في جميع التراب الوطني، وتشرف على جميع المرافق الداخلية، وحتى على الشرطة.

البند الرابع: يتمتع كل فرنسي في الجزائر بالجنسية الجزائرية، وعليه فهو يتمتع بجميع الحقوق المخولة للمواطن الجزائري، وحتى حق التصويت وتقلد الوظائف العمومية. ومن جهة أخرى يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية، وعليه يتمتع في التراب الفرنسي بجميع الحقوق المخولة للمواطنين الفرنسيين، وحتى حق التصويت وتقلد الوظائف العمومية.

البند السادس: ويمكن لهذين المقتضيين أن يمتدا إلى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي، بعد المصادقة عليهما.

البند السابع: تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية. ويكون التدريس العمومي اجباريا بهاتين اللغتين في جميع أطوار التعليم. وتتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول جميع الجزائريين، ذكورا وإناثا.

البند الثامن: إن المدارس العمومية الموجودة الآن في الجزائر تبقى على حالها الراهن.

البند التاسع: سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى، إلا أن مصاريف هذه المدارس تتحملها الميزانية الفرنسية.

على القارئ النزيه أن يحكم بنفسه. لم نكن بالمشتطين في المطالب، بل كنا نكتفي بالجل، ان يكن الكل.

وهكذا، أصبحت المطامح الوطنية مثبتة ومجسمة في روح من التسامح والتنازل، لا في روح من التعصب العنصري. وما فتئنا لاصقين بالواقع، متمسكين به. وكنا متيقنين بأن مصالح الجزائريين قاطبة، من كل جنس ودين،

ستكون محترمة، كما تبقى محترمة مصالح فرنسا. وهكذا لا يقع أي انفعال، بل يقع تشييد مبني على أسس الحرية.

قال لي ذات يوم إيميل مورينو في باريس:"ليأتي كل عمل أكله، يحتاج الإنسان إلى أموال طائلة". وزاد قائلا "إن رابطة شيوخ مدن الجزائر المعمرين بذلت أكثر من مائتي مليون 10 أثناء الحملة التي شنتها ضد مشروع فيوليط".

ولكن أنى لنواب حزب البيان أن يكون لهم أدنى سلاح من هذا القبيل، ورغم هذا العجز المادي، استطعنا أن نثير انتباه الرأي العام، بفضل مؤازرة بعض الصحافيين المختصين والنزهاء، خصوصا في صحافة الأحزاب اليسارية.

وقد أتيح لنا أن نتصل في مجلس النواب بالهيئات السياسية، واطلعنا على قضيتنا بإطناب النواب ذوي النفوذ.

ولكي نعزز مشروعنا، اتخذنا مبادرة انشاء كتلة تضم جميع نواب بلدان ما وراء البحار. وقابل إذ ذاك نواب المستعمرات وجهات نظرهم ووضعوا كلهم على منصة مجلس النواب مشاريع تهم بلادهم. فساهم في هذا العمل المشترك كل من الأمين قاي، وتشيكايا، وأبيتي، وهوفويت بوانيي، ومونرفيل، وسارفان لامبير، وصنغور، والدكتور راسيطا إلخ...

ثم عرض نواب حزب البيان مشروعهم حول الاتحاد الفرنسي على هذه الكتلة، فصادقت عليها بعد بعض التعديلات.

وها هو مضمون هذا المشروع:

البند 107: إن الجمهورية الفرنسية تكوّن مع شعوب ما وراء البحار اتحادا يسمى "الاتحاد الفرنسي"، أساسه المساواة في الحقوق والواجبات، دون ميز في الدين والجنس.

البند 108: إن الاتحاد الفرنسي هو عبارة عن فيدرالية تضم أمما وشعوبا، قبلت طواعية استثمار ثرواتها استثمارا منسجما، وجعلها ملكا

مشتركا، وتنسيق جهودها لازدهار حضارتها القومية الخاصة بها، وتنمية رفاهيتها، وتحسين نظمها الديموقراطية، وضمان أمنها. ويضم هذا الاتحاد في حظيرته الجمهورية الفرنسية، وهي جزء لا يتجزأ والدول المشاركة، وبلدان ما وراء البحار، وضمنها الجزائر.

وتكون جميع الدول مرتبطة بأواصر فيدرالية.

البند 109: إن ما ستحرز عليه تلك الشعوب من تقدم، بفضل مساندة الشعب الفرنسي، سيؤدي بها إلى حقها في تقرير مصيرها بنفسها.

وعليه فبعد مدة لا تتجاوز عشرين سنة يكون لكل شعب الاختيار. إما البقاء ضمن حظيرة الاتحاد، وإماختيار نظام نهائي لدولة تكون مرتبطة بروابط فيدرالية، وإما الاندماج التام في الأمة الفرنسية.

البند 110: إن تأسيس الاتحاد الفرنسي يؤدي بكل دولة إلى إقامة دستور لها، يضعه مجلس تأسيسي منتخب من طرف الشعب قاطبة.

لا أظن أنه كان من الممكن الحرص من جهة على مصالح شعوب فتية تصبو إلى ممارسة سيادتها المحلية، والحرص من جهة أخرى على مصالح الشعب الفرنسي، الذي لم ينو أي شعب من شعوب ما وراء البحار الانفصال عنه.

ولكن البورجوازية الفرنسية، المتورطة في "سياسة الأبوية المقيتة" والمتضعضعة من جراء هزيمة 1940، زادت تمسكا بالروح الاستعمارية، ونسبت لنا ما نسبت من نوايا اجرامية، وعاملتنا معاملة الأعداء.

واستمرت الألاعيب القديمة، تحاك سداها في الظلام مع قوات سرية. ولم تجد هذه البورجوازية الرأسمالية إلا أمثال "باوداي"، أي الخونة المارقين، كمفاوضين خاضعين، وممثلين صالحين. كنا بريد حلا وسطا، وكانت هي تريد توريطنا .

وكانت تتوارد علينا من جميع المستعمرات عبارات الثقة والتشجيع. فاتصلنا بالرئيس هوشي مينه، أثناء مقامه بباريس، وهنأنا على نشاطنا الذي كنا دائبين عليه في جو من الوضوح وروح سامية بناءة.

وقد تبلغت برسالة بعث بها إلي الرئيس الحبيب بورقيبة[1] من القاهرة، أطنب زعيم الدستور الجديد في الكلام، مشيرا إلي بأن فرنسا لن تلبي أي مطلب من مطالبي، معتمدا في ذلك على تجربته الشخصية. ونصحني بأن أعتنق مبادئ حزب الشعب الجزائري.

رغم هذه النصيحة الثمينة، بقينا متمسكين بالعهد الذي عقدناه على أنفسنا أمام الشعب الجزائري، صامدين في موقفنا، متابعين مهمتنا مهما كلف الأمر. ولكننا اتخذنا قرارا سريا مفاده أن نترك حزب الشعب الجزائري، يقوم هو الآخر بتجربته البرلمانية. وعلاوة على هذه المشاكل الأساسية التي تكلمت عنها، عكفنا على تسوية مشاكل أخرى، وهي:

1) الغاء قرار حل حركة أحباب البيان.

2) نقل مصالي الحاج من برازافيل إلى باريس، بطلب منا.

3) الغاء قرار وقف جريدة "المساواة" التي ظهرت من جديد.

4) طلب اعتمادات يبلغ قدرها 500 مليون لتعويض حوادث 8 ماي.

وافق وزير المالية عليها، ولكن أعترض عليها والي الجزائر العام، بدعوى أن هذه الضحايا قد تقاضت تعويضات[2].

5) وضع مشروع قانون يخول لحزب الشعب الجزائري العودة إلى حياة شرعية على منصة مجلس النواب. وإلى غير ذلك.

وكانت اتصالاتنا بالحكومة الفرنسية كثيرة.

أثناء مقابلة مع جورج بيدو، رئيس الوزراء حينذاك، الذي استقبلني مع الدكتور سعدان، عبرنا له عن ضرورة الاقلاع عن الأساليب الاستعمارية التي أكل عليها الدهر وشرب. ونصحناه بانتهاج جادة الحرية والتعاون في روح من المساواة. وقلنا له كيف يمكن لفرنسا أن تصبح زعيمة النهضة العربية والإسلامية، وزعيمة اصلاح ذات البين في شمال إفريقيا، وتكون هي الرابحة

1. HABIB BIURGUIBA : La Tunisie et la France (p.1989)

2. هذا غير صحيح، لم يعوض أي جزائري، وبالمقابل تم تعويض كل الفرنسيين، إنه التعسف، حتى أمام الموت.

من هذه الزعامة لا محالة. واقترحنا عليه أن يجمع في باريس السادة بورقيبة وعلال الفاسي ومصالي الحاج وأكبر الزعماء السياسيين لوضع أسس تعاون مثمر ودائم بين فرنسا وشمال إفريقيا. وكان يلوح لنا بأن مجموعة مبنية على غرار الكومنويلث، من شأنها إرضاء الجميع.

ولكن رئيس الوزراء لم يكن يعرف ما سيفعله. بيد أنه أكد لنا بأننا لن نعود إلى الجزائر بخفي حنين.

ولكن ويا أسفاه، تألب أساطين الاستعمار في باريس، ودقوا النفير، وتوارد على العاصمة الفرنسية، من جميع أرجاء الامبراطورية، مديرو الشركات والجمعيات وحاصروا البرلمان والوزارات. وبعد أشهر نشرت مجلة "الأسواق الاستعمارية" مقالا مفعما بنشوة النصر، فقالت: "صير قادتنا، بحذاقة فائقة، دار شارع أودينو[1] إلى وزارة فرنسا ما وراء البحار. وأصبحت الامبراطورية اتحادا، غيّرنا الاسم، واحتفظنا بالرسم".

ولكي يحتفظ أعضاء المجلس بهذا الرسم، أي المستعمرات، وافقوا على الفصل الثامن الذي ينص على انشاء الاتحاد الفرنسي، بعد تدخل الرئيس هيريو في المناقشة، وبعد طرح مسألة الثقة.

بعدما وضعنا مشروع قانون متعلق بالجزائر، وضعت الحكومة الفرنسية، بدورها، نظام الجزائر الدستوري. وما هذا إلا نسج للمناورات المألوفة.

فنتج عن هذه المناورة أن افترق المجلس التأسيسي الثاني، دون أن يدرس لا مشروعنا ولا مشروع الحكومة، وعليه عدنا إلى الجزائر "بخفي حنين".

يقال أن الفرنسي رجل قانون. إنني لا أعتقد ذلك البتة. اللهم إلا إذا أعطي للقانون المعنى الذي كان يعطيه له لويس الرابع عشر حين كان يقول: "هذا الأمر قانوني، لأنه من محض إرادتي". وإن كان الأمر هكذا لا حاجة لسن القوانين، فالقوة تقوم وحدها مقام القانون. في شهر أكتوبر سنة 1956، صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة. وكان هذا الدستور يزعم بأنه

ا. دار شارع أودينو: مقر وزارة الداخلية الفرنسية في باريس(المترجم).

جعل حدا للسيطرة الاستعمارية، حيث منح الجنسية الفرنسية لجميع سكان مستعمراتها السابقة، ولكنه في نفس الوقت، يعطي صبغة شرعية لما يزعم حذفه، أي علاقات المستعمِر بالمستعمَر.

وفي الحقيقة بقي الدستور الجديد متمسكا بمبادئ الاستعمار، رغم النصوص والفصول، أخذ بيد ما أعطاه باليد الأخرى، وذلك بفضل مراوغات قانونية منكرة.

أما فيما يتعلق بالجزائر، كان يمكن للانسان أن يقتنع بأن المشكلة سوّيت في نظر أنصار الإدماج، حيث بقيت الجزائر في حظيرة الجمهورية الفرنسية، التي هي جزء لا يتجزأ. وعلاوة على ذلك، فإن البند 82 من الدستور قضى على النزاع القديم المتعلق بالأحوال الشخصية التي كانت تستعمل كذريعة لتقسيم السكان إلى نوعين. وهذا البند واضح وضوح الشمس، وها هو:

"إن المواطنين الذين لا يجري عليهم القانون الفرنسي في الأحوال الشخصية يحافظون على أحوالهم الشخصية، ما داموا لم يعدلوا عنه. إن قانون الأحوال الشخصية لن يكون أبدا سببا في حرم أي مواطن من الحقوق والحريات المتعلقة بالجنسية الفرنسية ولا يمس بها قط (البند 82 من الدستور)"

ولكن هذا البند الدستوري خرق في أول الأمر بسن قانون انتخابي ينص على ابقاء القسمين الاثنين من المنتخبين (المسلم والفرنسي) والمساواة في النيابة بين المسلمين والأوربيين، أي يكون عدد عشرة ملايين من المسلمين يساوي عدد 800 ألف من الأوربيين. فأي رجل قانوني فرنسي يجهل بأن هذا القانون الانتخابي يتنافى مع العقل والمنطق والتدليس والتزييف لإنقاذ الاستعمار.

أما نحن، فلم نزل ندافع عن نظريتنا ومواقفنا. قلنا وكررنا بأن الحل الوحيد الصحيح لا يوجد في ادماج مستحيل، بل في ارتقاء الجزائر إلى درجة دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا. إن الجمهورية الجزائرية تتكفل وحدها، بفضل مقتضيات عادلة مدرجة في دستورها بإرضاء جميع سكانها وإشراكهم في الحياة العامة.

أحجم حزب البيان عن تقديم مرشحين في انتخابات نوفمبر سنة 1946 للمجلس التشريعي الأول، ليمكّن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه. وفعلا، رشح مصالي الحاج نفسه، بعدما تلقى من وزارة الداخلية ومن الولاية العامة الضمان بأن لوائح الانتخابات التي يشرف عليها حزبه ستحظى بالقبول.

وطلب منا ألا نخوض غمار الانتخابات، لئلا نفرق القوات الوطنية. وصرح أنه قادر على انتزاع استقلال الجزائر.

وكما كان من المتوقع شرعت الإدارة الجزائرية الاستعمارية في الغش والتدليس. ففرضت على حزب الشعب الجزائري أن يبدل عنوانه. ومن ثم ظهر للوجود الحزب الجديد، وهو "حركة انتصار الحريات الديموقراطية".

ثم رفض عامل الجزائر العاصمة ترشيح مصالي، رغم وعود باريس. وعلاوة على هذا، رفضت الادارة الاستعمارية قبول لائحتين من خمس لوائح. وهي لائحة عمالة وهران ولائحة دائرة سطيف. وذلك بعد انقضاء الأجل المفروض لتسجيل الترشيحات. ولذا لم تحرز حركة انتصار الحريات الديموقراطية إلا على خمسة مقاعد[1]. أما المقاعد العشرة الأخرى، فقد أحرز عليها النواب المتعاونون المزورون. ثم خاض حزب البيان غمار الانتخابات لمجلس الجمهورية. فبمقتضى قرار وزاري، كلفت البلديات بتعيين الناخبين الكبار. وأما البلديات المختلطة، فقد تكلفت بتلك العملية جماعات الدواوير. ومن الجدير بالذكر، أن الشعب في فرنسا ينتخب مباشرة هؤلاء الناخبين الكبار. أما في الجزائر فقد كانت غاية الحكومة الفرنسية هي ابعاد الوطنيين، حيث أن الانتخابات البلدية أجريت في جويلية سنة 1945، حين كانت الأحزاب الوطنية ممنوعة.

ولكن رغم هذه العراقيل والمضايقات، تمكن حزب البيان من انتزاع أربعة مقاعد من سبعة: اثنين في عمالة قسنطينة، وهما الأول الأستاذ مصطفاي

1. ثلاثة في عمالة قسنطينة، وهم الأمين الدباغين، ودردور جمال، وبوقادوم مسعود. وفي عمالة الجزائر أحمد مزغنة ومحمد خيضر.

والثاني الدكتور ابن خليل، وواحد في عمالة قسنطينة، وهو الدكتور سعدان، وواحد في عمالة وهران وهو الأستاذ محداد. فأحرز حزبنا في هذه الانتخابات من الدرجة الثانية على 385 صوتا من مجموعة 750 صوتا. هذا دليل على أن الناخبين الكبار، ولو كانوا من نزعة معتدلة، يصوتون في ملء الكتمان على الوطنيين. وهذا أوضح برهان على مدى الوعي الوطني الذي بلغه الشعب الجزائري.

تناول نوابنا في المجلس الجمهوري من جديد مشروعنا، ووضعوه في مكتب البرلمان. وكان هذا المشروع، كما هو معلوم، يطالب بتأسيس جمهورية جزائرية. ودأبت جريدة "المساواة" على الدفاع عن مواقفنا. كانت ثلة من شبابنا تنشر كل أسبوع مقالات وأبحاثا في جميع المواضيع، تحدوها الرصانة والحكمة أكثر من أن يهزها الحماس. وجهت أنا شخصيا، مرة أخرى، نداء أدعو فيه إلى اتحاد الجميع. فكتبت ما يلي:

"أينما التفتنا، رأينا الشعوب المستعمرة تتذمر من حالها. وما هو سبب هذا الاستياء؟ سببه الوحيد هو الاستعمار. إنه كارثة يجب قطع دابرها واستئصاله من الجذور. ليس هذا حكم الشعوب كلها التي ابتليت به فحسب، بل حتى حكم الرجال النزهاء. إن تعبيد طريق أو بناء مستشفى لا يبرران بسط السيطرة السياسية والاقتصادية على قارات بأجمعها واستعباد جماهير بشرية. إن قيام دولة جزائرية يتمخض لا محالة عن مجموعة أخوية صحيحة تضم المسلمين والأوربيين في الجزائر، وبمد جسرا يربط المسيحية بالإسلام، وهو قبل كل شيء عمل اصلاح ذات البين، ولم شتات مختلفة.

فمنذ القرون الوسطى والحروب الصليبية، ربما ستكون هذه التجربة الأولى من نوعها تتوفر على أكثر عدد ممكن من حظوظ النجاح. وهذا ما يزيد في اصرارنا على النجاح. وحين نعطي بلادنا الاتزان الحقيقي، الذي هو في حاجة إليه، فإننا نقدم لتفكير العالم أجمع، تجربة صارمة للأخوة الإنسانية والتعاون بين رجال ينتمون إلى أجناس وأديان مختلفة."

ثم شرح ذلك النداء للمواطنين المسلمين أسباب موقفنا الذي فكرنا فيه وقبلناه طواعية، فقلت:

"إن الأمن الأولي لأي انسان يقتضي أن يكون ذلك الإنسان مواطنا في بلاده، كما يقتضي ذلك شرفه وكرامته. إن نسينا بأننا جزائريون، فقد غالطنا أنفسنا. فمن المستحيل أن نمحي في يوم واحد عشرات القرون من التاريخ.

ان سياسة "الإدماج" ذهبت بدون رجعة. فمن الجرم أن نبعثها من مضجعها، وأن ننسج بأيدينا خيوط استعبادنا. لا حرية حقيقية ولا تقدما حقيقيا، دون أن نقضي القضاء المبرم على جميع رواسب الغزو الاستعماري وسياسة الإدماج[1]. إن مشروعنا كفيل بالقضاء على تلك الرواسب، إذ بفضله يمكن للمسلمين والأوربيين أن يصبحوا مواطنين جزائريين. وحدت بنا روح الوئام والتنازل المتبادل إلى المصادقة على سن قانون انتخابي يشمل في أول الأمر قسمين انتخابيين، حتى يتسنى لكلتا الطائفتين التمتع بالنيابة في جميع المجالس المنتخبة، وفي جميع المرافق الإدارية والتنفيذية.

يبدو مشروعنا يتنافى والديموقراطية الصرفة التي لا تقبل إلا قسما انتخابيا واحدا، ولا تخضع إلا لقانون العدد دون أي ميز بين المواطنين. ولكنه ريثما تنهار جميع الحواجز المعنوية والاجتماعية التي خلقها الغزو الاستعماري، وغداها قرن من الحكم الاستبدادي، وريثما تمتزج مطامح جميع سكان البلاد وحاجياتهم، فإن هذا النظام الانتقالي سيؤدي حتما بسكان الجزائر إلى ممارسة سيادتهم بأتمها، ويضمن في نفس الوقت مصالح الأوروبيين[2].

إن الديمقراطية تقتضي تكوين الجماهير الشعبية. لا عرف بلد تحررا حقيقيا إلا بفضل وجود مواطنين واعين ناضجين. فالحرية صبر وجلد، وسنتسلق مع فرنسا، كمرشد لنا، مدارج الحريات الجمهورية والإنسانية. وإن

1. كان هذا الكلام موجها لجماعتي الدكتور ابن جلول والدكتور تامزالي، الذين انتحلا من جديد السياسة الإدارية الرامية إلى الإدماج، بعدما انخرطا في البيان، ثم تنكرا له.
2. كنت أحاول هنا أن أزيل مخاوف حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية.

مشروع دستورنا، إن كان شرطا أساسيا، فهو أيضا شرط كاف لتطور بلدنا. ولذا فأخلق به أن تلتف حوله الأصوات بالإجماع.

وما فتئت أخاطب فرنسيي الجزائر، وأشرح لهم بإيمان مني، وبلا كلل ولا ملل، موضوع "الثورة بالقانون" التي تعود بالنفع على جميع سكان الجزائر، فقلت لهم: "يدعوكم المسلمون، بواسطة البيان ولسانه، إلى المشاركة في تشييد الجزائر. وأن مشروعنا لا يضحي بمصالحكم، وأننا معشر المسلمين والأوربيين، محتاجون بعضنا لبعض، عشنا جميعا روحا من الزمن، وأننا ندرك كل الإدراك مدى ضروريات ومدى واجبات كل واحد منا حتى نبذل جهودا صادقة في سبيل تقارب أخوي يجمعنا. فهلموا جميعا حول برنامج معقول".

"إن الجمهورية الجزائرية تخول لجميع أبناء بلادنا نظاما قانونيا يتلاءم والروح الديمقراطية العليا التي تتجسم في فرنسا. ويحترم ذلك النظام في نفس الوقت حقوق الشعوب المقدسة. ويجعل الأوربيين الذين استوطنوا منذ أجيال في بلادنا جزائريين حقيقيين، دون أن يمس بفرنسيتهم. وفي نفس الوقت يعيد للجزائريين المسلمين شخصيتهم، التي ما فتئوا متمسكين بها، ويمنحهم جنسيتهم في وطنهم شأن جميع الشعوب. إن فضل مشروعنا الكبير هو انتشال الجزائر من ذلك اللبس المشؤوم الذي غداه الاستعمار منذ قرن".

وبعد هذا النداء، أوفدت اللجنة المركزية لحزب البيان بومنجل وفرنسيس وجمام، وأنا معهم، إلى باريس لنعزز نشاط نوابنا في المجلس الجمهوري، عكفنا طيلة ثلاثة أشهر على عمل إخبار واقناع وإيضاح. استقبلت أنا شخصيا من طرف رئيس الجمهورية فانسان أوريول، ثم من طرف رامادي رئيس الوزراء، ومن طرف رئيس الجمعية الوطنية، ومن طرف مونورفيل رئيس المجلس الجمهوري. وحاولنا أثناء مقابلات عديدة، أن نقنع النواب الأوربيين الجزائريين من القسم الأول، وبالخصوص روني مايير منهم، بضرورة السير إلى الأمام، وبأن يدركوا بأن الساعة قد دقت لإيجاد حل إيجابي يرضي رغبات الشعب.

وفي محادثتنا الخاصة مع هؤلاء الساسة، كانت نظريتنا غالبا ما تحظى بتأييدهم. ولكن، ما كانت تطرح على العموم، إلا وهاجموها بمكر يقارب عدم الوعي والشعور. وخذل الوزراء الاشتراكيون المقرر الأول، السيد رابي نائب الجزائر الاشتراكي، وأرغموه على الاستقالة.

ومهما يكن من أمر، فإن حكومة ائتلافية يتفنن عناصرها الرجعيون في حبك المناورات، أكثر من زملائهم الأحرار، لا تطبخ إلا نظاما استعماريا. وكان طهاة هذا النظام الرئيسيون هما: روني مايير، باسم الحزب الراديكالي والنواب المعمرين، وموريس شومان بإسم الحركة الجمهورية الشعبية.

وقد صادق عليه البرلمان بتاريخ 20 سبتمبر 1947. واحتجاجا على هذه المصادقة قدم نواب حزب البيان المستشارون استقالتهم من المجلس الجمهوري[1]

إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد، ولكن ناقشه عوضه الفرنسيون وحدهم. فهو وليد اتفاق أبرم بين فرنسا وبين فرنسيي الجزائر، أي بين السلطة الشرعية التي ما زالت في يد البرلمان الفرنسي، وبين السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة في الجزائر. ومع هذا، فإن هؤلاء الغلاة الذين كان يمثلهم بورجو وجاك شوفاليي وأومران وكيلسي وروني مايير وفال ومن لف لفهم، لم يرضوا بهذا الاتفاق. وكانت تحفظاتهم مليئة بالسرائر والنوايا الخفية والتهديدات، مع ان النظام الجديد ليس فيه أي شيء من شأنه أن يثير ثائرهم، حيث بقي القسمان الانتخابيان مع المساواة في التمثيل[2]. وها مثلا ما ينص عليه البند 39.

"إن قرارات المجلس الجزائري يصادق عليها بأغلبية الأصوات، ولكن إن صدر طلب من الوالي العام أو من اللجنة المالية أو من ربع أعضاء المجلس، فحينذاك لا تصبح تلك المصادقة نافذة المفعول إلا بعد مضي أربع وعشرين

1. قدم استقالتهم الدكتور سعدان، والأستاذ محداد، ومصطفاي، والدكتور ابن خليل.
2. أقول المساواة في التمثيل، وكان علي ان أقول عدم المساواة، لأن القسم الثاني يشمل عشرة ملايين من السكان، بيد أن القسم الأول، لا يشمل إلا على 800.000.

ساعة وبأغلبية الثلثين من الأعضاء الحاضرين. اللهم إلا إذا ظهرت أغلبية في كلا القسمين". وعليه أصبح في استطاعة ربع أعضاء المجلس أن يحدثوا شللا في دواليب هذا المجلس كلما شاءوا.

ولكن الاستعمار يفضل احتياطين اثنين على احتياط واحد. ولذا نبذ مبدأ المساواة في التمثيل نفسه، كما رفض الفصول التقدمية التي نصت عليها المواد 4 و50 و53 و56 و57 من القانون الجديد. انه يرفض كل تجديد.

فما هو فحوى هذه المواد؟

إن المادة الرابعة تخوّل حق الاقتراع للنساء المسلمات. والمادة 50 ألغت النظام العسكري الذي كان يسيطر على اقاليم الجنوب. والمادة 53 ألغت نظام الجمعيات المختلطة. والمادة 56 فصلت الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية بمقتضى قانون 1905 المتعلق بفصل الدين عن الدولة. وأما المادة 57 فجعلت اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر".

فباستثناء حق التصويت، الذي أعطي للنساء، فإن جميع هذه الاصلاحات قد طالب بها الأمير خالد في سنة 1920. لم تكن، إذا، بالأمر الجديد. وكان عدد كبير من الفرنسيين يتمنون تطبيقها منذ أمد بعيد. ولو لم يتواطأ البرلمان الفرنسي مع الغلاة، الذين كانوا يلعبون على حبلين، لاستطاع أن يجعل بجرة قلم هذا الاصلاح نافذ المفعول.

ولكنه فضل أن يجعل تنفيذه معلقا بقرار من المجلس الجزائري. وأصبح، إذا، في وسع الاستعماريين أن يوقفوا، حسب مشيئتهم، عجلة هذا المجلس وأن يعطبوا دواليبه. وبقي لهم لنيل مأربهم، أن يكوّنوا مجلسا يأتمر بأوامرهم وينتهي بنواهيهم. ولهذه الغاية شمر المعمرون على ساعد الجد في باريس. وكان أول ضحيتهم الوالي العام شاطنيو الذي اشتهر بحصافة العقل وسداد الرأي وبتعلقه بأهداب الحرية. فعزل من منصبه، وحل محله النائب الاشتراكي إيدمون نيجلين، الذي قبل أن يصبح آلة مسخرة في يد الاستعمار.

أثناء جلسة المجلس العام لعمالة قسنطينة تكلم الدكتور بانطلوني صراحة عن الاتفاق الذي ابرم بين نيجلين والمعمرين. وقال لي بأن نيجلين، بمقتضى هذا الاتفاق، وعد نواب القسم الأول، أي المعمرين، بما يلي:

1) إن أبواب المجلس الجزائري توصد في وجه الوطنيين.

2) أن تطبيق المواد التقدمية المنصوص عليها في القانون الجديد تؤخر إلى أجل غير مسمى.

3) لن يحضى الليبراليين، والساسة اليساريون، وحتى الاشتراكيون منهم بأي تأييد.

نعم، فبعدما تمخضت مناورات المستعمرين على منحنا قانونا ممسوخا، متأخرا في بعض نقاطه على قانون سنة 1900، عزمت الاقطاعيات الاستعمارية على نسف هذا القانون وعرقلة تطبيقه، متواطئة في عملها هذا مع وال عام اشتراكي قد اهتدى إلى نظرياتهم. قام السيد نيجلين بهذه المهمة أحسن قيام، وساعده في ذلك السيد سيوزي، الذي كان أستاذا بثانوية بليدة، ثم عين عاملا. إن انذار عبو، رئيس رابطة الشيوخ الاستعماريين في الجزائر، قد أتى أكله. ها هو نص هذا الإنذار الذي أدلى به هذا الاستعماري في ماي 1947:

"سئمنا من الانتخابات الأهلية المضحكة. إن نجحنا مرة في توجيهها حسب مصالحنا، وتسييرها حسب إرادتنا، فلا تسلم الجرة كل مرة. ولذا يجب أن نقضي عليها نهائيا. فلا حاجة لنا بأولئك الولاة الذين ينقادون لعاطفة لا معنى لها، بل نحن في حاجة إلى رجال شديدي الشكيمة ماهرين في ارغام العرب على احترام حقوقنا باظهار القوة أو استعمالها إن اقتضى الحال. في سنة 1936، نسفت مشروع بلوم-فيوليط، واستسلمت الحكومة لإرادتي ومن وسوس للجنرال ديغول حتى تدخل في هذه المسألة من جديد؟ ونحن نعرف بأنه بقدر ما نعطي العرب، بقدر ما تشرئب أعناقهم إلى مطالب أخرى، وإني أعرف كيف أقهرهم". (باري- بريس 7 ماي 1947). ولكن ليعلم عبو وأمثاله،

أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن، وأن المضطهدين يعرفون، هم الآخرون، كيف يقهرون ساداتهم المزعومين.

ولنعد الى نيجلين ونزوله بالجزائر، نزول الرجل القوي، الذي طلبه المعمرون. لقد مد يد المساعدة إلى الملاكين الاقطاعيين، الذين تورطوا في عهد فيشي، حتى مكنهم من تقلد زمام الحكم من جديد، ومن فرض سيطرتهم كما كانوا عليه فيما مضى. فكمت أفواه القسم الانتخابي الأول، وأصبح المسلمون نسيا منسيا. ولكي يتسنى للمسلم أن ينتخب كنائب، كان عليه أن يضمن ولاءه لأحد أساطين الاستعمار. وصارت الإدارة تتبرع بالمقاعد في المجلس الجزائري تبرعها بالأوسمة. وفي مثل هذه الظروف، استطاع الوالي العام، ابتداء من أفريل 1948 أن يحتل المجلس الجزائري، فينصب فيه من يشاء من الباشاغوات الأميين، والبيادق الخاملين، كشكّال وأمثاله، تهزهم نشوة التملق لأسيادهم متشرفين بخدمة أولياء نعمتهم خدمة الأجير الحقير، والعميل الدنئ. ولو جابه أولئك النواب المزعومون انتخابات حرة لما أحرزوا على صوت واحد في المائة من الناخبين.

ثار ثائر الناخبين المسلمين، واحتجوا ودافعوا عن حرية التصويت، ولكن الجيش الفرنسي كان بالمرصاد لهم، ورماهم غدرا بالرصاص، وقتل من قتل وجرح من جرح. أما البورجوازي الفرنسي، فلم يحرك ساكنا أمام الفظائع التي كانت تقترف في "جزائره الفرنسية المحبوبة". ونسي بأن من فقد احترام القانون فقد احترام نفسه. وأصبحت الانتخابات على طراز نيجلين قاعدة مضطردة، وامتزجت بالعادات والأخلاق. وكثر التزوير والفضائح.

تزوير وفضيحة في انتخابات مارس 1949

تزوير وفضيحة في انتخابات المجلس الجزائري الجزئية في فيفري 1951

تزوير وغش في الانتخابات التشريعية في جوان سنة 1951

تزوير وفضيحة في الانتخابات البلدية في أفريل سنة 1953

تزوير وفضيحة في انتخابات المجلس الجزائري الجزئية في جوان 1954.

وقد قاطع الانتخاب حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 1951، ووجه نشاطه صوب أهداف أخرى. أما حزب البيان، فقد تقلص ظله من جراء الانتخابات المصنوعة، حتى أصبح حضوره حضورا رمزيا[1].

ورغم اختراقات القانون المتكررة ومخالفته السافرة، ما فتئت هيئتنا متمسكة به وبالمناداة باحترامه. ولهذه الغاية وضع الدكتور فرنسيس، رئيس هيئتنا، مع الدكتور ابن خليل، وبوطارن وحاج سعيد وساطور والشريف بن يوسف على مكتب المجلس مشاريع قرار ترمي إلى تطبيق مقتضيات المواد 4 و50 و53 و56 و57 من القانون. وطلبوا من المجلس أن ينفض عن عاتقه غبار الركود، وأن يشرع في العمل. وفي الميدان المالي كافحوا لإعطاء الميزانية صبغة ديمقراطية، ولكن ذهبت تلك الجهود كلها أدراج الرياح... لقد كانت كتلة المعمرين تفتخر بانتهاكها حرمة القانون، وبتجاهلها المسلمين الذين يغدون بضرائبهم ميزانية الجزائر، وبتجاهلها مطامح الشعب الجزائري. وكان يساعدها في عملها هذا أولئك العملاء المارقون، كلابها الحارسون، نواب القسم الثاني.

وأصبحت جريدتنا "المساواة"، التي كانت تحمل في عنوانها شعار المساواة بين الرجال وبين الشعوب وبين الأجناس، تحمل عنوانا آخر وهو "الجمهورية الجزائرية". وكان بعض المستعمرين المتحذلقين يزعمون، بأن تلك المساواة أصبحت محققة بفضل المساواة في التمثيل النيابي.

---

1. عين حزب البيان في هذه الانتخابات أحمد بومنجل كمرشح أول في قائمة المرشحين في دائرة قسنطينة وعنابة. في الوقت الذي كنا متوجهين إلى العمالة لدفع قوائم الانتخاب، التمس منا العامل بابون أن ندخل إلى مكتبه وقدم إلينا هذا الطلب الآتي:
"قد أعددت لائحة المرشحين المستقلين (يعني لائحته) ولكنها لم توضع رسميا. ففي الامكان تغييرها إن أردتم ذلك. وسيسجل محل مرشح مستقل، مرشح من حزبكم، ولكن بشرط أن لا يكون هذا المرشح السيد بومنجل".
ولما رفضنا طلبه، استطرد قائلا: "لم تتعصبون، وحزبكم قد تقلص ظله". ثم التفت إلى سلة المهملات وأرانا إياها قائلا بتهكم "إن حزبكم في قعر هذه السلة". فرشقته بهذا الجواب "لقد أخطأ سيادة العامل لا يوجد في قعر السلة حزب البيان، ولكن يوجد فيه قانون الجزائر والقانون الفرنسي. قذف بهذا القانون التزوير الذي اقترفه أولئك الذين كانوا موكلين بالدفاع عن القوانين. وحين يصل نظام ما إلى هذا الحد من التعقد، قل بأن دولته قد دالت"...ولم يحرز لا حزب البيان ولا حزب انتصار الحريات على أي مقعد في الدوائر الجزائرية الخمسة.

جعلنا من عنوان جريدتنا برنامجا وحامل لواء، وذلك حسما لكل التباس. نعم، إن الجزائر في حقيقة الأمر كانت تطالب بحقها في تشييد جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية في ترابها، مشاركة على قدم المساواة الجمهورية الفرنسية. وكان الشعب الجزائري يريد أن يتعاون، كشعب حر، مع الشعب الفرنسي.

كنا خارج المجلس الجزائري نندد بالظلم الاستعماري، وذلك بواسطة جريدتنا وبمحاضرات سياسية. وكنا نعبئ شعبنا للدفاع عن الحقوق التي خوّلها له القانون والدفاع عن مطامحه المشروعة. وكنا نرفع خافقة في السماء، وفي غمرة من حماس الشعب، رايتنا الوطنية، راية الأمير عبد القادر. وقد حكم علي مرارا، بصفتي مدير الجريدة، إثر مقالات احتجاج كتبتها استنكارا للفظائع الاستعمارية (حوادث سيدي علي بوناب، تزوير الانتخابات وهلم جرا).

في سنة 1951 إثر الانتخابات التشريعية، وبعدما وزعت الولاية العامة النواب المزعومين من القسم الثاني بين مختلف الهيئات البرلمانية المشاركة في الحكومة، كان من الطبيعي أن تقع "تزكية" المنتخبين، أي التصديق على انتخاباتهم من طرف المجلس الوطني. هذا ما أدى بأحمد بومنجل إلى إقامة صك عجز وإفلاس ضد فرنسا نفسها في مقال نشرته مجلة "إيسبري" نقتضب من هذا المقال الفقرات الآتية:

"إن الشعب الجزائري كان ينتظر الحدث بفارغ الصبر، ولو أن شجرة أمله قطعت منذ زمن بعيد. ولكن كان علينا أن نستخلص عبر هذه "التزكية". فمن الملاحظ في أول الأمر، أن المجلس الوطني، حينما صادق على هذه "التزكية"، فعل ذلك باسم فرنسا. وعليه فإن فرنسا نفسها، نظرا للقوانين الراهنة، تتحمل مسؤولية هذا العمل. لأن النزاع القائم حول المجلس الجزائري من اختصاص مجلس الدولة، أي محكمة إدارية بسيطة. كون المجلس الجزائري مجلسا محليا، أما النزاع القائم حول النواب، فإنه من اختصاص النيابة الوطنية وسيادتها.

وعليه، وصلنا إلى حد حق لنا فيه ان نرتاب في رشد الفكر الفرنسي نفسه، بل نتهمه بالعجز والإفلاس، لأن ذلك الفكر الذي ما فتئ يصرح بضرورة ارتقاء الرجل المستعمَر (بفتح الميم) من درجة العبودية إلى درجة الحرية لا يحرك ساكنا حين تمرغ في الوحل كرامة الإنسان المغلوب على أمره، ويقبل ذلك الفكر، بأن لا يوضع حد للامتهان والازدراء.

إن المسألة هي امتهان وازدراء. ومن وراء اضطهاد جماهيرنا الشعبية، إننا لم نطق صبرا لتحمل هذه الإهانة التي لم يرض بها ولا يقبلها لا الشعب الجزائري ولا الأحزاب الوطنية. وكان الفراق والطلاق مآل هذه السياسة، التي أدت بفرنسا إلى الانفصال عن الشعب الجزائري. وفي حقيقة الأمر، إنه منذ سنة 1948 لم تبق أي صلة بين الجزائر وفرنسا. لقد بدأ الطلاق منذ ذلك التاريخ".

أما الجزائريون النواب، في المجالس العامة، أو في المجلس الجزائري، أو في البرلمان الفرنسي فلم يكونوا يمثلون إلا النظام الذي انتخبهم، إلا من رحم ربك. إن جاك سوستيل، قبل أن يتنكر لمبادئه الأولى، وينتحل مبادئ الاستعماريين وينخرط في صفوف أصحاب النفط، بعث بتقرير رسمي إلى الحكومة، تقرير شديد اللهجة، ندد أيما تنديد بأولئك الذين طالما زوروا الانتخابات وبالذين استغلوا ذلك التزوير فقال:

"إن أولئك النواب المزعومين، المعروفين عادة بلقب "النواب المصنوعين"، أحرزوا على مقاعد بفضل التزوير الانتخابي. وأن جلهم أميون لا ذمة ولا ضمير لهم. إنهم لا يمثلون شيئا ولا أحد، ولا يحضون بأي نفوذ في دائرتهم. لا ينفعون حتى في الإدارة التي أخرجتهم من العدم. من الأغلاط التي ارتكبناها، وإن أشدها خطرا، هي التي دفعتنا إلى خرق قوانيننا والتلاعب بها حتى رفعنا انذالا ونصبنا ارذالا لا ثقافة لهم ولا ضمير، باءوا بغضب من الشعب الذي طالما مجهم ومقتهم".

أما المواضيع التي كان يترنم بها المنتخبون الاستعماريون آناء الليل وأطراف النهار، وفي طليعتهم حامل لوائهم غراسيان فور، فهي تتلخص فيما يأتي:

"الحذر من المسلمين قاطبة، المناداة بالزجر الوحشي الدامي، الرفض البات لكل إصلاح، توبيخات موجهة للحكومة والإدارة المشكوك فيهما والمتهمين بالضعف، بل بالتواطؤ مع الوطنيين".

يبدو أن الوالي العام سوستيل، يضع مسؤولية الحوادث على عاتق الاقطاعيات الاستعمارية، ويتهم غراسيان فور، ويندد بتعصبه وبعقليته المتزمتة الرجعية. وطلع الصباح وسكت سوستيل عن الكلام المباح. كلا! إن فرنسا تتحمل المسؤولية كلها. أعني بفرنسا البورجوازية الفرنسية، بورجوازية بريفو برادول، وسوستيل، وبيدو. إننا لسنا نعيش في العهد الذي كان الشعب يعلم، يتأفف، ويقول "آه لو علم الملك!". إننا نعلم بأن الملك راض بذلك. إن النظام الاستعماري، وهو عمل البورجوازية، لا يتسنى له البقاء إلا بفضل دعم البورجوازية المسلح. من سنة 1948 إلى سنة 1954 طرحنا المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة ومجلس الحكومة ورئيس الجمهورية والبرلمان الفرنسي. وجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية برمتها ضد شعب ضحى بالنفس والنفيس في سبيل تحرير فرنسا هذه!

لقد انزعج رجل كفونليب إسبيرابير، نائب من حزب الحركة الجمهورية الشعبية، مما رآه في وطننا وقدم شهادته. فغضب المعمرون لهذه الشهادة، حتى فقد ذلك الرجل الأمين مقعده في البرلمان. إن أصحاب رؤوس الأموال لا يرحمون. ولكن، رغم هذا كله، فإن جدران حصن أرباب المال تصدعت وظهرت الشقوق فيها، وتداعى حصن الاستعمار في شمال إفريقيا للسقوط.

ففي تونس انتهى الحوار بين فرنسا وتونس، وسالت الدماء. وفي المغرب أثار عزل محمد الخامس في 20 أوت 1953 موجة من العنف والفداء.

إن عزل صاحب الجلالة محمد الخامس، تغمده الله برحمته، في عشية عيد الأضحى، كانت طعنة نجلاء طعن بها الاستعمار كافة سكان شمال إفريقيا، كما كانت إهانة للإسلام كله. فطلع علينا هذا العيد العظيم طلعة حزن وحداد وسخط وغضب.

وفي غمرة تلك العواصف العاصفة من الظلم والطغيان التي كانت تنقض عليه طفق المغرب العربي يصبو إلى الوحدة، بفضل العمل المباشر والكفاح المسلح. وما زاده عزما ووعيا بوحدته، تلك المناورات الإجرامية التي كانت تحيكها الحكومة الفرنسية الخاضعة للمصالح الدنيئة التي كان يدافع عنها كمشة من حملة السيوف.

وفي شهر أوت سنة 1954، أي بعد هذه الحوادث بسنة، استقبلني وزير الداخلية فرانسوا ميتران، وكان برفقتي بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب البيان، وهم مصطفاي نائب مجلس الشيوخ، والدكتور ابن خليل وبومنجل في مجلس الاتحاد، والدكتور فرنسيس نائب في المجلس الجزائري، والدكتور ابن تهامي مستشار عام، وجمام مستشار عام سابق لدائرة جيجل. فتحادثنا طويلا مع وزير الداخلية، وهو المسؤول عن شؤون الجزائر، وأنذرناه بالخطر المحدق. وقلنا له بأننا متورطون في مأزق حرج، جالسون فوق بركان. وأن الحريق الذي اندلعت نيرانه في تونس والمغرب قد ينتشر لهيبه إلى الجزائر. وبخلاف ما تدعيه الأوساط الرسمية، صرحنا بأن الجزائر لم تكن بالبلد الأمين الهادي. إن الشعب الجزائري، الذي تجرع ما تجرع من كؤوس الذل والهوان، يظهر السكينة، ولكن علامات السخط وإشارات المرارة كانت تبدو في ملامح الوجوه. لقد دقت الساعة للقيام بعمل إيجابي. ولكن ما هو؟ أحل المجلس الجزائري، أو إلغاء الانتخابات التشريعية، أو اجراء انتخابات حرة ونزيهة، أو تلبية رغبة الشعب الشرعية وتشييد، بصفة ديموقراطية وسلمية، دولة جزائرية متعاونة طواعية مع الجمهورية الفرنسية؟. إن انطلاقة من هذا القبيل هي الشرط الأساسي لتجديد الأوضاع. ثم توجه الوفد إلى رئاسة الوزارة، وقابل رئيس الوزراء ليكرر له نفس الانذار. فأجابنا الرئيس مانديس فرانس "إنني أجهل الملف الجزائري، لأنني لم أجد إلى حد الآن متسعا من الوقت للاطلاع عليه". وأنذرنا كذلك جاك شوفاليي، نائب الجزائر العاصمة وشيخها، والرؤساء إيدغار فور وروني بليفين وموريس شومان، والحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي. ولم تقتصر اتصالاتنا

على الرجال السياسيين، بل اتصلت، أثناء مقامي بباريس، بالمارشال جوان، وعرضت عليه الحالة بإطناب وبصفة موضوعية، ثم طلبت منه أن يتوسط لدى الحكومة والبرلمانيين الأوربيين ممثلي الجزائر. فقال لي الماريشال: "إني لا أعارض بادئ ذي بدء قيام جمهورية جزائرية. فمطالبكم تبدو مقبولة. ولكن، لكي تصبح في حيز الوجود، فلا بد أن يوافق عليها المعمرون". وهكذا كنا نرتطم أينما توجهنا، بنفس الحجج الزائفة ونصطدم بنفس العراقيل. وكنا أسرى العصبة الاستعمارية. وكيف لا، والاستعمار كان يستحوذ على جميع الأوساط ويقبض على زمام الحكم بيد من حديد، ويشل كل إصلاح في صالح وطننا، فكان يدفع بشعبنا إلى السخط والثورة.

أما دواليب الدولة فقد توقفت وأصابها العطب، وسدت في وجوهنا المناهج الشرعية. فأين حماس شبابي وأوهامه؟ لقد ارتطمت تلك الأحلام بصخرة الحقائق المرة. أين فولتير ومونتيسكيو وديدرو وغيرهم من الكتّاب الموسوعيين؟ أين مبادئ ثورة 1789؟ أين جان جاك روسو وسان جوست ولامارسييز؟ كل هذه المبادئ طغى عليها السيل الجارف المتدفق من صناديق البنوك وأصحاب المعامل ورؤوس الأموال. وظهر جليا بأن النظام الاستعماري لا يرتكز على مبادئ قانونية. فحين يذهب الجبروت الاستعماري بأصحابه إلى انتهاك القوانين العنصرية، التي سنوها هم بأنفسهم للدفاع عن مصالحهم، فمن العبث أن نكون نحن حزبا تقدميا يحترم تلك القوانين. ان النظام الاستعماري وليد العنف والظلم، ولذا لا يمكن له أن يعيش ويترعرع إلا في الظلم والعنف. وحيث أن الحديد لا ينله إلا الحديد، فإن الاستعمار لا يخضع إلا للعنف ولا يستسلم إلا للقوة.

إن قانون 20 سبتمبر 1947، المتعلق بالنظام الدستوري الجزائري، نسف علانية بعدما أحيطت هذه العملية بمؤامرة من البهتان. وأنا كنت أظن بأن الأمور ستكتسي صبغة أخرى، وهذا الظن هو الذي شجعني في التمادي في اتجاهي السياسي.

كافحنا طيلة عشرات السنين ضد الضغائن والمحافظة الدنيئة على الامتيازات الاستعمارية. أنهضنا همم الجماهير الشعبية، وكافحنا مع شباب

بلادنا النزيه، دائما في نطاق القانون، خاطبنا الجماهير بكلام بسيط، وعلمنا الشعب كيف يصمد في وجه الظلم ويقاوم العنف. سلحناه بسلاح شرعي للدفاع عن مصالحه وعن حرياته. وكان شعارنا هو تجنب العنف، وحقن الدماء، تلك الدماء التي طالما وعد المستعمرون بسفكها انهارا وإراقتها ليلا ونهارا.

إن طريق الحرية ضيق. وقد يخطيء ذوو النيات الحسنة في الحكم على الرجال وعلى طبيعة الأشياء وعلى فعالية الوسائل. لقد كتب لينين في بعض كتبه قائلا: "نعم لا يفل الحديد إلا بالحديد! ولكن الدعاية تتسرب في الجماهير وتتوغل، فتصبح هي أيضا قوة".

ولكن لماذا أخفقت دعايتنا التي كانت كلها اقناعا وتفسيرا، وصدقا وإخلاصا؟ حينما كنا نريد بكل ما لدينا من قوة تمسكنا بشعبنا أن نرفع بلادنا إلى مستوى أوربا، ونعطي فلاحينا حقوقهم المهضومة، ونزودهم بالوسائل التقنية والمنجزات المفيدة التي تمخضت عنها المدنية الحديثة، لم نشعر بأننا كنا نظللهم، ولم يخطر ببالنا بأننا كنا نشارك في شعوذة تدجيلية.

إذا، فلأي شيء يعزى اخفاقنا؟

نحن هنا في صميم الموضوع. إن ربط أواصر عادية بين أوربيين وغير أوربيين، بين فرنسيين وجزائريين، معناه نهاية النظام الاستعماري. ولكن منذ خمسة قرون أصبح وجود المستعمرات أمرا عاديا في حياة بعض الدول الأوربية، وصارت هذه المستعمرات بمثابة "داء تكميلي"

إن الفرنسيين، من جراء هذه الوضعية، أصبحوا عن وعي أو غير وعي، مستعمِرين (بكسر الميم). وسوّلت لهم نفسهم بأن لهم علينا حق الملاك. لا يتنازلون إلى الكلام معنا، أو إلى النظر إلينا، أو التصرف معنا، إلا كما يفعل السيد مع عبده. كأنهم استمدوا سلطتهم من حق إلهي. ففي نظرهم، ان كلا من الثقافة والعلم والعلوم التقنية وتكوين الاطارات وتحمل المسؤوليات وقفت عليهم. وهي بضاعات لا تصدر إلى بلدان ما وراء البحار، لا حق للمستعمرات في نيلها أو التمتع بها. إن جرثومة السرطان الاستعماري أصابت فرنسا كلها.

أين ذلك العهد الذي كان يتسنى لروبسبير أن يقول: "إنني أفضّل انقراض جميع المستعمرات على ضياع مبدأ". إن رجال الأحزاب اليسارية والليبراليين لم يبقوا مناوئين للاستعمار، كما نوده نحن، بل ما تجدهم، في أحسن تقدير إلا أنصار سياسة عاطفية مفعمة بالأبوية. طيلة سنين وسنين كان شغلي الشاغل اقناع الناس، كثيرا ما تحدثت بصبر وجلد، وباطناب وإسهاب، مع أكبر رجال الدولة الفرنسية أملا في أن أشاركهم في سياسة بناءة رشيدة. ومن بين أولئك الرجال أذكر الرؤساء ألبير لوبران وهيريو ودالاديي وصارو وليون بلوم وفانسان أوريول وبول رامادي وادغار فور ومنديس فرانس وبليفين وجول موك ألخ...

إن هؤلاء الرجال الذين كنا نعتبرهم حلفاء لنا، غلطا منا وجهلا بطواياهم، خانونا على الدوام. إنهم لم يقبلوا أبدا أن يجردوا سيوفهم للدفاع عن قضية الشعب الجزائري. ذلك الشعب الذي طالما جاهد في سبيلهم وسبيل عظمة وطنهم. وقد ارتكبنا غلطة أخرى، حين مزجنا كفاح شعوب المستعمرات بكفاح البروليتاريا الأوربية، وهي الطبقة الكادحة، بغية الانعتاق المشترك. ورأينا بأنه يوجد تضامن بين المكافحين، حتى أصبحنا ننادي دائما بالتمسك بالطبقة العاملة الفرنسية. ولكن فاتنا أن هذه الطبقة الفرنسية كانت قد أحرزت على حقوق منها: الأمن الاجتماعي، والتعويضات العائلية إلخ... وأصبحت تصبو إلى مكتسبات أخرى، منها السيارة والثلاجة والتليفزيون وآلة الغسل. هل بقي لهذه الطبقة، والحال هذه، مجال للتفكير في تحرير المستعمرات. ان ما كنا نعتبره نحن حيويا بالنسبة إليها، أصبح ثانويا في نظرها. إن الظلم الضارب إطنابه في المستعمرات، وخرق القانون والعنصرية والتعذيب والتنكيل، كل هذا لا يدفع بالطبقة العاملة الفرنسية أن تشن أي إضراب، تضامنا معنا، أو أن تقوم بمظاهرات استنكار في شوارع باريس.

أما فرنسيو الجزائر، فما زالوا سابحين في أوهام الماضي، لا تهمهم قضايانا، ولا يعيرون أي اهتمام لنشاطنا الذي تغلغل في الجماهير. حينما كنا نندد بأعمال القيّاد والباشاغوات وأرباب الطرق، كانوا هم يتضامنون مع أبناء جلدتهم ويلحقون مصيرهم بمصير فراعنة الجزائر. ما كان سكان حي "باب

الوادي" ليقرءوا جريدتنا "الجمهورية الجزائرية"، ولا يحضرون لجمعياتنا، ولا يكترثون لمشاكل المستقبل. وكانوا يكتفون بقراءة الجريدة الاستعمارية "ليكو دالجي". وعلى نقيض هذه اللامبالاة، كان المعمر في الأرياف يهتم بتطور حالة البلاد السياسية. بيد أن الملاك الصغير، ويا للأسف، كان لا يجرأ على انتحال أي فكرة شخصية، لأنه كان يأتمر بأوامر أصحاب المال والجاه من المستعمرين، إننا نعرف هؤلاء الجبابرة حق المعرفة. عرفت غراسيان فور، وموريل، وفينيو، وبورجو، وراوو، وبوردير طيلة عشرين سنة. جلست بجانبهم في مختلف المجالس، ودرستهم وحللت نفسيتهم، وقدرت عواطفهم نحو فرنسا ونحونا.

وها هو نظري فيهم. "من الممكن ان نبرئ مريضا بالسرطان، ولكن من المستحيل أن نبرئ هؤلاء المستعمرين من داء الاستعمار". صدق الرئيس ألبير صارو حين وصفهم "بالبطون المنتفخة". نعم فما هم إلا ذلك. إن عنصريتهم الاستعمارية ترتدي، دائما وأبدا، ثوب ازدراء فرنسا والخوف منها ومن قوانينها الاجتماعية، كما تتجلى في ازدراء العربي والخوف منه. ذلك العربي ذي الأسمال والجوع والعراء والجهل والفقر الذي انجبه تحجرهم الغبي وعماهم الإجرامي. في تلك الظروف كنا في حاجة إلى عمالقة التاريخ، تحدوهم النزعة الإنسانية والتغلب على الاعتبارات الجنسية والحسابات الدنيئة. فإذا بنا أمام أقزام لا همَّ لهم إلا أموالهم وامتيازاتهم.

في التقرير السري الذي كتبه الوالي العام، الآنف الذكر، سوستيل، ضرب هذا الأخير مثلا بالسيد غراسيان فور. ونحن نقول بأن في الجزائر آلافا من غراسيان فور، يستطيعون، مع قلة عددهم على حمل جميع فرنسيي الجزائر ضد الجزائريين المسلمين.

كتب السيناتور بورجو[1]، أحد جبابرة الاستعمار، الذي تقدر ثرواته بأكثر من عشرة ملايير قال: "إن فرنسا بين اثنين: إما أن تكون دولة استعمارية قوية الجانب. وإما أن تكون لا شيء". إن مذهب بورجو لا يحتاج إلى تعليق. وهو نقيض مذهبنا.

1. إن جريدته "لاديبيش كوتيديان" تتقاسم مع الجريدة "ليكو دالجي" قراء الجزائر العاصمة.

إن شاء سوستيل أن يمنح هؤلاء الاستعماريين الرجعيين المصابين بالرجعية المزمنة، شهادة وطنية، فهنيئا له. أما الشعب الجزائري، فلا يغره الغرور في عواطفهم. نعم، إننا لم نر في أي ظرف من الظروف أدنى عاطفة في خلجات قلوب سادة الجزائر وقلوب أنصارهم الأوفياء من أولئك "البيض الصغار المدللين" الذين يطيعونهم الطاعة العمياء. ولنكتف بمثل واحد. في سنة 1940، عندما انتزع هتلر مقاطعتي الألزاس واللورين، لم يحرك أحدهم ساكنا، ولم يرفع أي احتجاج على المس السافر بحوزة التراب الوطني، ولم يستنكف من الانقياد إلى نظام فيشي.

ألم تصبح حكومة فيشي تتنازل في سوق الدلالة والسمسرة عن أجزاء وطنها وتسلمها كسقط المتاع؟ من ناقشها الحساب من بين أساطين الاستعمار يا ترى؟

فمن قائل يقول بأن تلك هي قوانين الحرب وتوابع الهزيمة. نعم إننا لا ننكر ذلك! ولكن لماذا رأينا أولئك الوطنيين الغيورين، من أمثال بورجو وسيريني وبواي بانس، يسبحون في غمرة من البهجة والحماس غداة هزيمة وطنهم؟ ما معنى تلك الأغاني وتلك الحفلات؟ وإشارات النظام الجديد التي كانوا يوشحون بها عروات صدرياتهم؟ وما معنى اعتناقهم قلبا وقالبا مبادئ عهد فيشي الفاشيستي؟ لذلك تفسيرا أدركه سوستيل كل الادراك.

إن النظام الاستعماري والنظام الفاشيستي أخوان شقيقان، كما سلف. وفي سنة 1940 التقى كلا النظامين وتعانقا في أرض الجزائر. إن هذين النظامين لا يعيشان إلا بالكذب والعنف. هيهات أن يعرفا للقيم الانسانية معنى! وأنى لهما أن يتحسنا أو يترقيا. إن العواطف الإنسانية لا تخالجهما البتة.

ولذا، فإنه لا ينفع نقاش، ولا اتفاق ولا وفاق مع مثل هذه الأنظمة. إن تجربتنا أظهرت هذه الحقيقة المرة. ولا يبقى للإنسان إلا حل واحد، إن استطاع لذلك سبيلا، وذلك الحل هو الكفاح المسلح.

في أول سنة 1954 قامت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ونادت للكفاح.

الفصل الرابع

من العمل السري إلى تكوين جبهة التحرير الوطني إلى الكفاح في سبيل الاستقلال

"إن الكفاح في حاجة إلى نوع من الوحدة، ولكن هذه الوحدة لا تتجسد إلا في غمرة النضال ولا تتبلور إلا في نار الكفاح. قام رجال آخرون، ليسوا سياسيين، ولكنهم كانوا مقتنعين بأن الساعة قد دقت لتحمل مسؤوليات خطيرة معتمدين في ذلك على لم شمل الشعب في نار الكفاح، حتى تتفتق تلك الوحدة عن وعي وطني صحيح من أقصى البلد إلى أقصاه".

(كوليت وفرانسيس جونسون في كتابهما "الجزائر الخارجة عن القانون")

"من الغريب ومن المؤسف، في آن واحد، أن نرى فرنسا التي أدركت كل الادراك إثر انتصار بيسمارك مدى ضعف القوة، لا تدرك هذه الحقيقة بعد هزيمة هتلر"

(إيمانبيل بيرل في كتابه "فرنسا غير الحقيقية")

في موقع سوق باب عزون القديم، حيث كان "يبيع جنود جيش الاحتلال الفرنسي سنة 1832 أساور النساء المعلقة في المعاصم المقطوعة" شيّد حي غني، وهو حي البنوك وشركة القرض العقاري وبنك الجزائر والشركة العامة إلخ...

وفي نفس هذا الحي، بين طريق الحرية وشارع كارنو، يتعالى متشامخا إلى السماء قصر النيابات المالية، الذي أصبح في سنة 1948، قصر المجلس

الجزائري. وهناك خلال أجيال وأجيال، وتحت ظل راية الثورة الفرنسية، راية الحرية والمساواة والأخوة، بسط ملاك الاراضي الكبار سلطتهم على ميزانية الجزائر وعلى قرض الأموال، كما بسطوها على جميع البلاد، ونصبوا من نصبوا من الولاة، وعزلوا من عزلوا، وأبعدوا الموظفين من الأهالي "الأندجان" حسب مشيئتهم، وهيمنوا وسيطروا وظلموا.

واستغلوا شعبا خاضعا لقوانين عنصرية، وكدسوا أموالا طائلة فاحشة، وعبثوا بجميع القوانين المتنافية ومصالحهم.

في سنة 1954، في منتصف شهر جوان، وفي نفس الحي، اجتمع ستة جزائريين من وسط متواضع، مجهولون لا تعرفهم الجماهير. وعقدوا اجتماعات عديدة في منزل عامل بسيط. وكانت مهمتهم، تنفيذ قرار اتخذته اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتشييد نظام يرمي إلى تحطيم النظام الاستعماري بالسلاح، وإلى تحرير البلاد، بعدما اعتبرت منظمتهم بأن الكفاح بالدعاية الشفوية قد انتهى عهده، وأن الانتفاضة الوطنية أصبحت الحل الوحيد لتحطيم نظام لم يتورع حتى عن انتهاك القوانين التي سنها هو بنفسه.

إن هؤلاء الجزائريين لم تكن لديهم إلا وسائل ضعيفة، منها بعض الأسلحة الأوتوماتيكية، وبنادق صيد، وبعض الآلاف من الفرنكات. ولكنهم كانوا أغنياء بالإيمان والوطنية والإقدام، وهؤلاء الرجال هم: بن بولعيد مصطفى الآتي من الأوراس، وابن مهيدي من عين مليلة، وبيطاط رابح من عين الكرمة (عمالة قسنطينة)، وبوضياف محمد من عائلة كبيرة من المسيلة، كان موظفا في مصلحة الضرائب ببرج بوعريريج، وديدوش مراد من أبناء ضواحي الجزائر العاصمة، وكريم بلقاسم النازح من جبال القبائل الكبرى. وكانوا متصلين بثلاثة وطنيين آخرين كانوا في القاهرة منهمكين في أعمال أخرى وهم: آيت أحمد ابن أحد أعيان القبائل، وابن بلة من مغنية في الحدود الجزائرية المغربية، وخيضر نائب البرلمان سابقا.

من هم هؤلاء الجزائريين الذين سيدكون قواعد الاستعمار الفرنسي العتيد دكا، بفضل عزيمتهم وإيمانهم ومن أين أتوا؟ يجب علينا أن نعود إلى الوراء ونستقريء، في حدود هذا الكتاب، نشاط حزب الشعب الجزائري الخفي.

ليس من غرضي هنا أن أخوض في تاريخ حزب كان مصيره مرتبطا، ارتباطا وثيقا، بمصير الجزائريين المهاجرين في فرنسا.

إن هذا العمل يتطلب وثائق عديدة لا أتوفر عليها اليوم، ولكن في استطاعتي أن أذكر أهم مراحله التي تفسر اندلاع ثورة فاتح نوفمبر.

تكلمت في الفصل الأخير عن ظروف تكوين هذا الحزب في شهر مارس 1937. فبإيعاز من رابطة شيوخ البلديات المعمرين بالجزائر ومن بعض البرلمانيين حلت حكومة الجبهة الشعبية، بتاريخ 8 يناير 1937، "نجم إفريقيا الشمالية"، وذلك بمساندة وموافقة الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الشيوعي الجزائري. وبالنسبة للأحزاب اليسارية، باستثناء حزب الجبهة الشعبية، فإن "نجم شمال إفريقيا" أصبح حزبا فاشيستيا من شأنه، مؤازرة غلاة الجزائر، نظرا لتعصب مذهبها الوطني. ومن جراء هذه النظرية، كف الحزب الشيوعي عن مساعدته، وهاجمه علي بوقرط الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، في الجزائر وفرنسا على رؤوس الملأ.

بعد حل "النجم" قرر قادته، وهم مصالي الحاج وعيماش عمار وراجف بلقاسم وموساوي رابح ونحال محمد أرزقي، أن يؤسسوا حزبا آخر بمساعدة أعضاء فرع الجزائر العاصمة لحركة "النجم". في هذه الظروف برز إلى الوجود "حزب الشعب الجزائري"، وذلك بتاريخ 11 مارس سنة 1937. ولم يتكون هذا الحزب على غرار "النجم"، بل اكتسى صبغة جزائرية محضة. وكان برنامجه يرمي إلى تأليف حكومة جزائرية وبرلمان جزائري، وإلى احترام الأمة الجزائرية واللغة العربية والاسلام. كان يشبه حزب الدستور الجديد التونسي و"الحركة المغربية" (لم يكن حينذاك في المغرب حزب سياسي).

رغم تسجيل هذا الحزب تسجيلا رسميا، ورغم الوسائل الشرعية التي استعملها، ومن بينها مشاركته في الانتخابات البلدية التي أجريت بالجزائر العاصمة، ألقي القبض على رئيسه وعلى أعضاء مجلسه الإداري، بتاريخ 27 أوت سنة 1937 بتهمة تشكيل "حركة معادية لفرنسا" وتأسيس جديد لحزب محلّ. ووقعت هذه الاعتقالات في اليوم الذي ظهر فيه العدد الأول لجريدة هذا الحزب، جريدة "الشعب" وهي أسبوعية باللغة العربية، وكان مديرها ورئيس تحريرها مفدي زكرياء، وهو مناضل في مقتبل العمر من ميزاب، اعتقل مفدي زكرياء مع لحول حسين، مناضل في ريعان شبابه من سكيكدة، وخليفة بن عمار من وادي سوف، وغرافة ابراهيم من ميزاب، ومسطول محمد عامل حداد بالجزائر العاصمة.

وما كان الاضطهاد إلا في بدايته. عندما صدر العدد الثاني من جريدة "الشعب" اعتقل رئيس تحريرها الجديد قنانش محمد، القادم من تلمسان، مع مناضلين آخرين، منهم بن رزوق مصطفى،ومساوي رابح ومعروف بومدين، وكحال محمد (الذي مات في السجن من جراء التعذيب الذي قاساه أثناء اعتقاله) وحرقة عبد القادر، وهيواني الأخضر وعبد الرحيم محمد وعمور دحمان وبومعزة علاوة.

حكم على جميع هؤلاء الوطنيين بعامين سجنا، طبقا لمرسوم "رينيي"، وطبق عليهم في سجن سركاجي (باربوروس) نظام القانون العام. ولكنهم أضربوا عن الطعام مرتين، احتجاجا على هذا النظام، فأحرزوا على تطبيق النظام السياسي، ونقلوا إلى سجن الحراش. فأتيح لهم، بفضل هذا النظام السياسي، أن يقرأوا الجرائد وأن يحصلوا على "سلة التموين" والزيارات الأسبوعية.

وإلى ذلك الحين، ما فتئ حزب الشعب الجزائري يناضل بصفة شرعية. ورغم ما أصابه من اعتقال رؤسائه، نما وترعرع، لأن الاضطهاد الذي أصاب مناضليه، زاده نفوذا جديدا. نعم، إن نفوذه الذي كان ينحصر أول الأمر في نطاق العمال المهاجرين في فرنسا، امتد شيئا فشيئا إلى الجزائر، وخصوصا

إلى الجزائر العاصمة وضاحيتها والبليدة وتلمسان ووهران وقسنطينة وعين البيضاء.

للمرة الأولى أثناء انتخابات جزئية بلدية، أحرزت لائحة كان على رأسها بومنجل تحظى بتأييد حزب الشعب، على أغلبية ساحقة. إن النزاع العقيم، نزاع نفوذ قائم بين عائلات بورجوازية، مني لأول مرة بالفشل، وشطب عليه من المسرح العمومي. نذكر من بين هؤلاء العائلات البورجوازية شكيكن وبوضربة وحافظ وتامزالي وطيار وابن تهامي وأولاد عيسى وابن سماية وابن صيام إلخ... إن الشعب، شعب القصبة، نبذ وراء ظهره هذه العائلات، ومعها سياسة أهل الحسب والنسب، واعتنق بصفة نهائية سياسة المذاهب والمبادئ.

وتأكد هذا التطور في انتخابات المجلس العام للجزائر بتاريخ أفريل سنة 1939. فرغم الزجر والضغط، ورغم دسائس ومناورات العمالة والولاية العامة، تمكن المرشح من طرف حزب الشعب، دوار محمد، عامل في شركة السكك الحديدية، أن ينتصر في الانتخابات، ولكن سرعان ما ألقي عليه القبض ومات في سجنه. وأصدر الحزب في ذلك العهد، جريدة أسبوعية بالفرنسية عنوانها "البرلمان الجزائري"، كان يديرها ويحرر مقالاتها، حسب بعض الشائعات، مناضلون معتقلون في الحراش نفسه. ولكن حياة هذه الجريدة كانت قصيرة جدا.

عند نشوب الحرب العالمية الثانية (يوم 29 سبتمبر 1939) أصدرت الولاية العامة مرسوما حلت بمقتضاه حزب الشعب، وبعدما انهى أعضاء مكتب إدارته مدة سجنهم، اطلق سراحهم. في 4 أكتوبر اعتقل بعضهم من جديد دون سبب. وكان من جملة من القي عليهم القبض مصالي الحاج ومعروف بومدين وبوجريدة عمار وخليفة ابن عمار ومفدي زكرياء ومكي وفليتة احمد وقدور التركي وابن العقبي وخيضر محمد وممشاوي محمد، وبومعزة علاوة.

وسارت الحوادث سيرا حثيثا، فأبرمت فرنسا عقد إيقاف الحرب مع الألمان وغيرت نظامها، وانتقلت إلى معسكر آخر. ثم وجه الجنرال ديغول نداءه من لندن إلى الشعب الفرنسي وإلى الشعوب المستعمرة، يحث الجميع

على الكفاح ضد المحتل الألماني. وأدرك الشعب الجزائري أن انقلابات خطيرة ستطرأ قريبا عبر العالم، وستكون بلاده لا محالة مسرحا لها.

وأثناء هذه الأحداث حكمت محكمة عسكرية في الجزائر، بتاريخ 28 مارس 1941، على بعض مسيري حزب الشعب. بيد أن بعضهم برئت ساحتهم، وأطلق سراحهم، مثل الشاذلي مكي. أما الآخرون فحكم عليهم بعقوبات قاسية، كما ذكرت ذلك. ومن ذلك الحين تستر نشاط الحزب تحت جناح الخفاء. وكانت رحى الحرب تدور، وتعززت الشرطة العادية بشرطة الأمن العسكري الحارسة على أمن البلاد. وضاعفت سلطات فيشي الاعتقالات والمحتشدات والاقامات الجبرية. وبقي هذا النظام الجهنمي مسيطرا على البلاد، إلى 8 نوفمبر 1942، حين نزلت الجيوش الامريكية والانجليزية في بلدنا. وكان من نتيجة هذا النظام الاستبدادي أن أصبحت السجون والمحتشدات موضع امتزاج واحتكاك وتعارف. نعم، امتزجت الأفكار، واحتك رجل الدين بالشيوعي، والغني بالفقير، والمترف بالنقابي، والتقدمي بالمحافظ والفلاح بالتاجر والمسلم باليهودي. كانت الأخبار التي تتسرب من الخارج موضع شروح ضافية وتأويلات شافية. وهكذا استحالت السجون إلى مدارس كوّنت مناضلين، تلقى فيها المحاضرات والمذكرات والمناقشات حول المستقبل، يتردد صداها في جدران السجون، تتناول مواضيع شتى من روزفيلت إلى ستالين، ومن تشرشيل إلى ديغول، ومن الميثاق الأطلسي إلى تحرير الشعوب المستعمرة. عرفت بعض الجزائريين لا يمتون للسياسة لا من بعيد ولا من قريب، قضوا في السجن ما قضوه لذنب ارتكبوه أو لغش اقترفوه، خرجوا من زنزانات السجون مناضلين يلتهبون وطنية. ولما كانت الإدارة الفرنسية تضع وطنيا في الاقامة الجبرية كان همه الأول، انشاء خلية وإبرازها من العدم وبث أفكار الحزب وسط الفلاحين.

وهكذا، ساهمت سياسة الزجر والاضطهاد في بث بذور الاستقلال الوطني في جميع أنحاء البلاد، دون أن تشعر ولا تعي.

وكذلك في الكليات والثانويات، خاض الشباب غمار الحركة الوطنية، فاتسعت الهوة بين الآباء والأبناء. نعم، فلكل جيل اخلاق. إن الأجيال الطالعة كانت ترشف أفاق الحوادث المحمومة والأحداث الملتهبة، وتصبو إلى المشاركة في الحرب المذهبية الإيديولوجية التي كانت تقسم العالم. انجبت ثانوية بليدة، مثلا، عددا عديدا من شبان يلتهبون حماسا، أمثال سعد دحلب وأمحمد يزيد وابن يوسف بن خدة ثم رمضان عبان. ومن مدارس أخرى، تخرجت ثلة أخرى من الشبان، أمثال أوصديق وآيت احمد وابن بلا وشنتوف ومصطفاي، وانضموا إلى اخوانهم، فعززوا صفوف الجيل السياسي الجديد.

أما الجزائريون المتخرجون من جامع الزيتونة بتونس أو الأزهر بالقاهرة، فقد جعلوا من العروبة ونهضة الاسلام الشرطين الأساسيين للانبعاث الوطني. وكان لهم نفوذ عظيم أضناه بغي الاستعمار وبرأه استغلاله العنصري، وتقمص باجلال وإيمان غيرته الوطنية وتمسك بالحنيفية السمحاء.

ولنعد إلى حزب الشعب الجزائري ومصيره. انبرت ثلة أخرى من الشبان تسهر على حياته في سياج من الكتمان، وهي في اتصال دائم مع معتقلي مارس 1941 المعروفين. يصعب علينا أن نعرف، بالضبط، أعضاء الإدارة الجديدة، ولكن في ذلك العهد نذكر بعض أسماء المسيرين، منهم مزغنة وعسلة والدكتور الأمين الدباغين ومقري حسين وبودا أحمد وطالب محمد إلخ...

اتصل بي الدكتور أمين الدباغين والحسين عسلة بتاريخ 8 نوفمبر 1949، وهو تاريخ نزول الجيوش الأمريكية والانجليزية في الجزائر. وكان وطننا على أهبة خوض غمار الحرب من جديد. ولكن في أي ظروف؟ ولماذا؟ وباسم أي دولة سيعبأ من جديد؟ إن تحرير الشعوب الأوربية من الاستعمار الهتلري، كان يبرر أكثر من ذي قبل تحرير الشعوب الإفريقية والآسيوية من الاستعمار الأوربي. كان من المستحيل أن تبقى الجزائر مكتوفة الأيدي، لا تنبس ببنت شفة، في وقت كانت الشعوب ترفع رأسها شامخة مهتمة بمصيرها ومستقبلها.

من سنة 1939 إلى 1942، دخلت البشرية في طور جديد من حياة تاريخها. فمن لا يعطي هذا الانقلاب العالمي حقه من الأهمية ومن يبقى متمسكا بالسفاسط المدرسية، التي طالما لاكتها الألسن قبل الحرب وهي سفاسط النظام الاستعماري، فمن فعل ذلك خان نفسه، وخان أولئك الذين يتبجح بالدفاع عنهم.

هكذا كنت أرى المشكل.

إن النزاهة الفكرية هي الشرط الأساسي لكل نشاط سياسي أمين. نعم، في الميدان السياسي، يصبح كل موقف عادل حتما موقفا أمينا. وفيما يخصني فقد قضيت، بصفة نهائية، على ما يسمونه "سياسة الادماج". أما السياسة الرامية إلى المساواة في الحقوق، فليست كافية في حد ذاتها، بل يجب تكميلها بالفكرة الوطنية المندرجة في نطاق الوطنية الجزائرية والجنسية الجزائرية. إن تواطؤ الظروف التاريخية وضعت المشكل الجزائري في نطاق جديد. ومما زاد في الطين بلة تعصب المعمرين وعنصريتهم. وما لي أنكر حقيقة ناصعة واضحة وضوح الشمس. حاولت، إذا، أن أشرح في البيان هذا التطور الذي شاهدته، وأعبر عن مطامح الشعب العميقة. وفعلت ذلك باعتدال، مراعيا جميع المصالح التي في الميزان. وأطلب من القارئ أن لا يبخسني حقي. إن برنامج "أحباب البيان والحرية" ومشروع القانون الرامي إلى تأسيس جمهورية جزائرية، الذي وضعته في مكتب البرلمان الفرنسي، بتاريخ 20 أوت 1946، كانتا وسيلتين عمليتين لينتين مرنتين وجديدتين. فمن الكذب أن يقال بأن قادة حزب الشعب الجزائري لم يكونوا مقتنعين بوسيلة تسوية الاستعمار بصفة سلمية. وباستطاعتي أن أدلي بشهادتي في هذا الموضوع. من الكذب، أيضا، أن يزعم بأنهم استعملوا أحباب البيان والحرية لغايات فوضوية. ومن الكذب، أيضا، أن يقال بأننا قبلنا "ركوب المخاطر" بتحالفنا مع حزب منحل متعسفين في الأمر دون أن نقيم لمسؤولياتنا وزنا.

في حقيقة الأمر، كنا نود أن نجعل وطننا في مأمن من الكوارث والمصائب جادين كادين وراء مصير الجزائر حتى تنتزع من يد العدو دولة جزائرية، مغتنمين انقلاب نظام[1].

إن قادة حزب الشعب الجزائري كانوا أحق مني في عدم ثقتهم في تغيير اتجاه السياسة الفرنسية، كما كان لهم الحق في أن لا يولوا أي ثقة في ساسة فرنسا.

وقد أصابوا في نظريتهم، حيث رأينا حكومة الجنرال ديغول، عوض أن تنهج سياسة تغييرات مهمة جذرية في النظام الاستعماري، اكتفت ببعض الاصلاحات السطحية لا تسمن ولا تغني من جوع. ولم تستنكف من إثارة استفزازات موجهة ضد حركة أحباب البيان والحرية. بدأت هذه التحرشات بتاريخ 18 افريل 1945. وضع مصالي الحاج، رئيس حزب الشعب الجزائري، بمجرد خروجه من السجن، في بوغار. وإثر مظاهرات وطنية وقعت في هذه القرية، نقل إلى الشلالة[2]. وأثناء سفر قمت به للقاء مصالي، أتيح لي أن أرى بأم عيني بأن الناحية كلها متشبعة بروح التحرير الوطني. وكان الشعب الجزائري عن بكرة أبيه يهتم بمصيره ويتتبع بشغف حوادث الحرب العالمية الثانية. وفي نقيض ذلك، فإن الادارة الفرنسية كان همها الوحيد وبايعاز من المعمرين، الغش والتدليس ومراوغة شعبنا لإبقائه تحت السيطرة الاستعمارية. أرادت أن تجعل من عمليات "العشابة"، وهي مراعي العرب

1. جرت محادثة طويلة بتاريخ فبراير 1945 بيني وبين السيد بارك، مدير الشؤون الاسلامية في ولاية الجزائر العامة. وكان بارك هذا لا زال متمسكا بأهداب ما يسمونه (عملية التخويف) فلفت نظري إلى تشكيل فروع حركة (أحباب البيان والحرية) التي تنشرها جريدتنا "المساواة"، وقال لي: يوجد في مكاتب الفروع أعضاء يعرفون منذ أمد بعيد بانتمائهم إلى حزب الشعب الجزائري. إنهم مستحوذون عليكم وأنكم تعملون لفائدة مصالي الحاج". فأجبته بقولي: "بأن الجزائريين كلهم لهم الحق في الانخراط في حركة أحباب البيان والحرية، وليس لشرطة الاستعلامات مجال للعمل في النزاع القائم بيننا وبين الاستعمار. أما ما يتعلق بالنفوذ الشخصي، فإنه لا محل له من الاعراب عندي. إن جزائر 1945 أصبح همها الوحيد مطالبها الوطنية وبرنامج تطبيقها. إن كان برنامج أحباب البيان صالحا، فعلى الولاية العامة أن تقبل بوجود حزب الشعب ضمن هذا التجمع الذي نستطيع بفضله أن نبني الجزائر الجديدة بصفة سلمية وبمساعدة الجميع"
ثلاثة أشهر بعد هذه المذاكرة ابتهج السيد بارك باعتقالي.

2. الشلالة هي مسقط رأس سعد دحلب، وزير خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الرحالة، مقياسا لسلطتها. فتنقل بيريلي، عامل الجزائر العاصمة، في عدة وعدد، وأمر بإلقاء القبض على قادة حركة أحباب البيان. فنجمت عن تلك الاعتقالات بعض الحوادث رأت فيها الادارة الاستعمارية، فرصة سانحة مؤاتية اغتنمتها وألقت القبض مرة أخرى على مصالي الحاج ونفته إلى قرية القليعة بجنوب الجزائر. احتج حزب الشعب، وانتهز فرصة أعياد فاتح ماي للقيام بمظاهرات في الجزائر العاصمة. أطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين. فقتل جزائري، وجرح عدد كثير من المواطنين. بلغت الولاية العامة مبتغاها، حيث نجحت المناورات التي دبرتها وحبكتها حبكا حسب أغراضها. إن موقف "ليستراد كاربونيل" والتهديدات التي تفوه بها يوم 26 افريل بحضور الدكتور سعدان، اثر انقضاء دور المجلس العام، لحجج قاطعة صارمة[1]. كانت المؤامرات والدسائس الاستعمارية، تكتنفنا من كل جانب، فاستفحل الأمر، حتى كان ما كان من حوادث 8 ماي 1945. في ذلك اليوم، انفجرت المؤامرة الاستعمارية انفجارا مروعا. سالت الدماء أنهارا غمرت ناحية سطيف وناحية قالمة. ومن الملاحظ أن هذه الحوادث وقعت حين كان الجنرال ديغول رئيس حكومة مؤلفة من وزراء انبثقوا من حركة المقاومة الفرنسية ضد الألمان[2].

بعد حل حركة "أحباب البيان"، وبعد القمع الوحشي الضريء الذي انقض علينا اثر حوادث 8 ماي، استأنف حزب الشعب الجزائري تنظيمه من جديد. إن الشعب الجزائري الذي رأى رأي العين وحشية النظام الاستعماري، سئم من الأساليب القديمة العقيمة، وأنصت إلى نداءات أخرى أجدى وأنفع، وأدرك بأن عنف الاستعمار الزاجر القاهر لا يقضى عليه إلا عنف الشعب المباشر المحرر. ورأى بعض الوطنيين بأن ساعة النفير ستدق لا محالة وأن دوي

1. ها ما قاله ليستراد كاربونيل للدكتور سعدان بتاريخ 26 افريل 1945 "سندبر عما قريب عمليات واسعة النطاق ضد حزب سياسي تفضي إلى حل هذا الحزب".

2. طالما تكلم أمثال بيدو وسوستيل عن مساهمة الجزائريين في تحرير فرنسا. ولكنهم لا يعترفون بأن نسبة الجزائريين كانت بمقدار 90 % حينما كان الشبان الفرنسيون، أبناء المعمرين قابعين في عقر منازلهم حاظنين على ممتلكاتهم وساهرين على وظائفهم.

البنادق وقصف المدافع في نهاية الطريق. وأنه لمن الأليق أن يتهيأ الشعب للمعركة. فتعزز سياج كتمان الحركة. رأت الحكومة الفرنسية أنه من الحذق والمهارة أن تسمح لحزب الشعب بنشاط شرعي حتى يعارض حزب البيان. وفاتها أنه حين بدأ حزب حركة انتصار الحريات يبرز للحياة كان مناضلون آخرون، ذوو حزم، قد اعتصموا بالجبال ليستعدوا للقتال. ويجدر بنا أن نذكر بأنه في صيف 1945، بعدما شارك عدد من الجنود الجزائريين في معارك إيطاليا وفرنسا وألمانيا، وابلوا فيها البلاء الحسن، عادوا على بلادهم وما وجدوا إلا الدمار والخراب. نعم، حينما كان هؤلاء الجنود يحاربون في سبيل تحرير فرنسا ونصرة الحلفاء، كانت فرنسا هذه تعرض عائلاتهم لوحشية جنودها وضراوة معمريها، الذين انتهكوا الاعراض وخربوا ودمروا، وقتلوا وأحرقوا. فضاقت الدنيا في أعين هؤلاء الجزائريين، فولوا وجوههم شطر قمم الجبال[1].

أما الجماهير الشعبية، فإنها كانت تلتهب وطنية وتتقد حماسا، مصممة العزم على التطلع إلى حياة حرة مستقلة. وغمر هذا الحماس الجماهير من جميع الطبقات، حتى بعض الموظفين الذين كانت الإدارة الفرنسية تعتمد عليهم. ونذكر على سبيل المثال شابا كان موظفا في الولاية العامة، بلوازداد محمد، الذي ضحى بوظيفته، وكرس جهوده كلها لخدمة الحزب، حتى أصبح من أكبر المفكرين وأكبر المنظمين. وحسب أقوال أصدقائه كان تواضعه مضرب الأمثال، ولكن حياة الحرمان والتستر، انهكت قواه وبرت جسده، فبعث إلى فرنسا، تحت اسم مستعار، للاستجمام. ولكنه مات في مصحة سنة 1949.

إنه من السابق لأوانه أن نتكلم عن مساهمة كل واحد في العمل المشترك، لأن حزب الشعب الجزائري، بعدما تحوّل إلى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لم يكشف عن جميع اطاراته. ولكن، مهما يكن من أمر، فإن حركة انتصار الحريات الديموقراطية، لما شرعت في متابعة نشاط شرعي،

1. شأن العريف أوعمران.

أسست منظمة خاصة شبه عسكرية ومتسترة كل التستر. وكانت مهمتها اعداد الثورة ونفخ الروح الثورية. وفعلا، اصبحت هذه الروح تخرج شيئا فشيئا من الطور النظري إلى الطور العملي. إن جيلا جديدا ترعرع ما بين الحربين العالميتين. وهذا الجيل لا يغره غرور الخطب والتصريحات، ولا تنطلي عليه حيل الساسة والنزعات. قام رجال جدد سئموا من الشرعية الاستعمارية لا ينتظرون منها شيئا. وأيقنوا بأن الكفاح المسلح كفيل وحده بدك أركان الاستعمار العتيق وتقويض نظام الاستغلال.

ولاعداد هذا الكفاح، كان لزاما على هذه المنظمة السرية أن تخرج كل شيء من العدم. نعم منذ 1830، أي منذ أن انبرى الشعب الجزائري إلى محاربة الاستعمار الفرنسي، لم تنظم حرب العصابات تنظيما منطقيا. ولكن المقاومة الفرنسية، وحرب الهند الصينية، وابادة الملغاش. كل هذه الحوادث كانت عبرة ودروسا للمنظمة الخاصة. تسلق الجبال شيوخ وشبان في سياج تام من الكتمان، يتمرنون على استعمال الأسلحة. فأتقنوا صنع القنابل والأسلحة والخرائط. يحكى أن شابا جزائريا استطاع صنع جهاز راديو للارسال والاسقبال بأبسط الآلات.

كانت الطاعة تامة والتدريب منظما. وكان التنظيم في جميع مرافقه يرمي إلى خوض حرب عصابات طويلة المدى. كانت توجد ثلاثة أقسام: قسم الاتصالات وقسم المساعدة وقسم الفداء.

وكان أمن المنظمة يتطلب عزل الهيئات بعضها عن بعض، حتى تكون مفصولة فصلا باتا لا اتصال بينها. أما التجنيد فلم يكن يشمل إلا احسن المناضلين، وأكثرهم ثقة ومرونة وتجربة. أما مدة التجنيد فلم تكن محددة. وابتداء من تأسيس هذه المنظمة، الذي طرأ بعد مؤتمر فيفري 1947، كان الحزب يواجه السلطات الاستعمارية في جبهتين: جبهة شرعية علنية، وجبهة غير شرعية سرية. أما في الجبهة الشرعية العلنية، فكان لحركة انتصار الحريات الديموقراطية خمسة نواب في البرلمان الفرنسي، كما كان الحزب

يهيمن على عدة بلديات منها بلدية الجزائر العاصمة، ووهران وقسنطينة وعنابة وسكيكدة والبليدة وتلمسان إلخ...

وهكذا حينما كانت دعاية الحزب تدور حول محور استقلال الجزائر والجامعة العربية وإطلاق سراح مصالي، كانت سياسة الإدارة تدور حول محور تدليس الانتخابات والمتابعات والمحاكمات والرشوة والتفرقة. وكانت سياسة إذكاء النزعة "البربرية" من مظاهر مناوراتها، مقتنعة بقول القائلين: فرق تسد. ولكن الحزب بفضل جرائده ونظامه، ويقظته كال الادارة كيلين وذلل هذه العراقيل. وأما ما يتعلق بعمله في الخفاء، فقد احتدم الصراع بين الادارة والحزب، صراع عنيف لا هوادة فيه ولا فتور، اشتبك فيه الوطنيون بالشرطة الاستعمارية. ولم تتورع قوات النظام عن استعمال جميع الوسائل، بدعوى متابعة من تسميهم لصوصا. تدخل هذه القوات الى جميع المنازل فتخربها، وتكتسح جميع القرى فتدمرها. وتصب على جميع السكان جام غضبها، تقترف المنكرات وترتكب الموبقات وتعتقل الوطنيين وتعذبهم وتنكل بهم[1].

في سنة 1950 كانت المنظمة على أهبة الدخول في المعمعة. ولكن طرأ "حادث" مكّن الشرطة من اكتشاف المنظمة، والعثور على جهازها. فاعتقلت الرؤساء وتابعتهم، ومن جملتهم بوضياف وابن بلة وعبان وابن طبال وبوصوف وآخرون يطول سرد أسمائهم. ولم يلق القبض على خيضر بسبب الحصانة البرلمانية، فتمكن من الالتحاق بالقاهرة بعد انتهاء مدة نيابته اثر الانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 1951. إن اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال رؤسائها اجلت ساعة اندلاع الثورة، ومن جراء هذا سبقت تونس والمغرب الجزائر إلى خوض معركة الكفاح المسلح. فليس معنى هذا بأن البلدين الشقيقين كانا مهيأين أحسن من الجزائر للثورة، ولكن عوامل لم تكن في الحسبان عرقلت الحركة في الجزائر.

1. زرت شخصيا قرية سيدي علي بوناب، بعدما تسلطت عليها الشرطة الاستعمارية، وتكلمت في الجريدة "الجمهورية الجزائرية" عما شاهدته في هذه القرية الشهيدة. كانت نتيجة مقالاتي أن حكمت علي المحكمة التأديبية. هكذا لا يستطيع جزائري، في عهد الوالي العام نيجلين الاشتراكي أن يسمع ولا يرى ولا أن يكتب.

ولكن هذه الحركة وجدت متسعا من الوقت للم شملها وجمع قواها وتوحيد صفوفها. لو كان للسياسة الفرنسية بصيص من التبصر، لربما فتت في عضد الحركة، ولكن بلادة الاستعمار ليست شنيعة فحسب، بل لا نهاية لها، وكان الأمر كذلك. فبعد تحطيم المنظمة الخاصة من طرف السلطة الاستعمارية انتابت حركة انتصار الحريات الديموقراطية أزمة داخلية. فهلل الاستعمار لهذه الأزمة، وعزز وسائل المحافظة على الأمن، لأن المشكل الجزائري، في نظر أهل الفكر الاستعماريين، مشكل جندرمة ليس إلا. وحيث أن العربي لا يحترم إلا القوة، فما على الاستعمار إلا اللجوء إليها. وكانت الجرائد الفرنسية، ببعد نظرها وثاقب بصرها، في طول أعمدتها وعرضها، تقنع قراءها بضرورة ذلك. ونذكر من تلك الجرائد "ليكو دالجي" و"لادبيش كوتديان" و"لاديبيش دي قسنطينة" و"ليكو دوران".

لا أقول إلا الشيء القليل عن الأزمة الداخلية التي هزت أركان حركة انتصار الحريات الديموقراطية. ظهرت بوادر هذه الازمة في سنة 1949، بعد استقالة نائبين من الحزب، وهما الدكتور الأمين الدباغين وجمال دردور. وفي سنة 1951 استقال بعض المناضلين، حتى أصبحت الأزمة واقعا ملموسا في سنة 1953. وفي غرة 1954 انفجرت في رابعة النهار. صدرت جريدتان أسبوعيتان: (الجزائر الحرة) يديرها أشياع مصالي، وهم مزغنة ومولاي مرباح والقاضي بلهادي، و(الأمة الجزائرية) يديرها أنصار اللجنة المركزية، وهم حسين لحول وعبد الرحمان كيوان وبن يوسف بن خدة وأحمد بودا. وكانت الجريدتان تتنازعان أنقاض الحزب، وخصوصا السيطرة على الفروع والمالية، وتتصارعان في سبيل بسط النفوذ. كان أنصار مصالي، وهم ملتهبون حماسا وتعصبا، يعتدون في الأزقة على المناضلين المركزيين. وقد وصل الحزب حينذاك إلى انحلال تام. وكان المنظر، والحق يقال، مؤلما. في جويلية 1955، كان في القاهرة وفد جبهة التحرير، تحت رئاسة خيضر وابن بلة. وها ما قاله هذا الوفد عن هذه الفترة من حياة الحزب.

"إن سنة 1954 كانت، بالنسبة للحزب، سنة أزمة داخلية، نجمت عن نزاع قام بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج، الذي كان حينذاك رئيس حركة انتصار الحريات الديموقراطية. وسبب هذا النزاع القائم في رئاسة الحزب عائد إلى تباين في التفكير وأساليب الادارة. وكنا بين أمرين: إما التسيير الجماعي، وإما السلطة المطلقة لمصالي الحاج. إن انفجار الأزمة أثار في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الاساسية، وبالخصوص حول سبل الكفاح ووسائله وحول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح. واستمرت هذه الأزمة إلى نوفمبر 1954، فانقسم الحزب إلى ثلاث نزعات:

1) نزعة أولى: تضم أشياع مصالي. طلبت أثناء اجتماع عام، انعقد في شهر جويلية 1954، الرئاسة الدائمة لمصالي الحاج، يتقلدها طيلة حياته، وتخويله جميع الصلاحيات ليحدد الخطة السياسية، ويدير الحزب، ويطرد من يشاء من صفوف الحزب.

2) نزعة ثانية: تضم أنصار اللجنة المركزية، قررت أثناء اجتماع عام، انعقد في شهر أوت 1954، تعزيز مبدأ التسيير الجماعي، كما قررت نزع جميع السلطات من أيدي مصالي الحاج.

3) نزعة ثالثة التفت حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ضمت اطارات المنظمة السياسية والمنظمة الخاصة، واتخذت ازاء الازمة التي هزت الحركة الوطنية المواقف التالية:

1 – ان النزاع هو في رئاسة الحزب، ويتحمل الجميع مسؤولية ذلك، ومنهم مصالي الحاج.

2 – يجب الذود عن وحدة الحزب في الأساس على صعيد المناضلين، بعد تبديد الالتباس الذي استحوذ على الحزب، اثر الحملات الديماغوجية التي شنت من كل جهة، وحملات الطعن والقذف الناجمة عن تعفن الأزمة الداخلية. فعلى فروع الحزب، إذا، أن تقطع كل صلة باللجنة المركزية ومع مصالي الحاج، وعليها أن تلم شملها، حتى يتسنى لها مناقشة داخلية صريحة

تعطي جميع الضمانات الديمقراطية لكافة المناضلين، بقطع النظر عن نزعاتهم. وأن اللجنة الثورية لا تعترف بقرارات الاجتماعات التي اتخذت من طرف انصار اللجنة المركزية وأنصار مصالي الحاج.

3 – في الميدان السياسي، تكمن انجع الطرق لحسم النزاع الداخلي في استئناف محاربة الاستعمار. أما استئناف النشاط السياسي، فإنه يكمن في تعزيز الكفاح والأخذ بتلابيب العمل المباشر، مع مراعاة الحالة في شمال إفريقيا".

فألتف حول اللجنة الثورية جل المناضلين في الجزائر. وحبذ أولئك المناضلون، الذين تكونوا في مدرسة ثورية، مذهب يجمع بين الحرص على صيانة الحزب والعزم على شحذ العزائم لنفخ روح جديدة في الكفاح الوطني، في وقت دعت الحاجة إلى وضع المشكل في صعيد واحد مع المشكل التونسي والمشكل المغربي".

إننا لا نجد في هذا العرض سرد بعض الحوادث فحسب، بل نرى فيه تحليلا موضوعيا للحركة الوطنية داخل الحزب. ونرى من اللائق أن نضيف بعض الايضاحات. قبل أن تكون الازمة أزمة إطارات وأشخاص، يبدو أنها كانت اصطدام جيلين. جيل صهر وصنع في بوتقة الكفاح آلة ثورية في ظل مذهب منبثق من الوطنية. وجيل يريد خوض معمعة العمل المباشر بلا تأخير ولا تأجيل. ولكن أنى للمبدأ والعمل أن يجتمعا في نفس رجل واحد.

من 1925 إلى 1954، أي ابتداء من تاريخ تأسيس "نجم شمال إفريقيا" إلى تأسيس اللجنة الثورية، تعاقب رجال ورجال. ولا حاجة للمرء أن يكون علامة في تأويل الأحداث وتفسيرها، ليدرك بأن المشاكل لم تبق مطروحة في سنة 1953 كما كانت تطرح اثر الحرب العالمية لأولى، أي بعد 1918. فقد تغير تأويلها، كما تغيرت كيفية حلها، وتغير مبناها ومعناها. إن النزاع الذي تمخض عن اللجنة الثورية ما هو إلا نزاع بين التقليد والتجديد، نزاع قام بين وطنية الشعارات والكلام العقيم ، ووطنية العمل السريع الناجع.

ولا ننسى الويلات التي جرها على الحزب، زيادة على هذا النزاع، تقديس الشخصية. نعم طيلة عشرات السنين، لقنت الحركة، سواء في عهد حزب الشعب أو في عهد حركة انتصار الحريات الديموقراطية، شباب المناضلين تقديس مصالي الحاج، "أبو الشعب" ورمز الحركة، حتى أصبح من قبيل محاولة المحال لأحد أن يعارض ما يفوه به الزعيم أو يناقشه آراءه!

إن مصالي الحاج من أصل متواضع، مثلنا جميعا. لا ثقافة له، ولا همة عالية. هزته نشوة العظمة والتقديس، ورأى في نفسه العصمة! جواد لا يكبو، وصارم لا ينبو! ولكن، عظمت عليه المشاكل، فلم يستطع حلها، فحاول سد ثلمة عجزه الفكري ونقصه الثوري بأبهة تبعث على الضحك، هي أقرب إلى المهزلة منها إلى النضال الحقيقي. ولما حاول بعض المناضلين الواعين تغير الأوضاع، كان الأمر قد قضي، فارتطموا بجلمود صخر. واستفحل داء الحزب واستعصى، وأصبح من اللازم انفجاره، حتى يتسنى بعد ذلك القيام بعمل ثوري، بكل معنى الكلمة.

ومهما يكن، فإن فرنسا الاستعمارية وجزائر الغلاة كانتا مبتهجتين بهذا الصراع الأخوي. وفاتهما بأن هذه الأزمة كانت بمثابة مهماز يسير التاريخ بفضله سيرا حثيثا، حيث أفضت إلى تكوين اللجنة الثورية. قد أتى داء النزاع بدوائه. وستظهر الأيام بأن ذلك الدواء كان من أنجع الأدوية وأنفعها.

ثم تنظمت اللجنة الثورية، فانبعثت عنها لجنة مؤلفة من 22 عضوا، منحت بوضياف جميع المؤهلات لتعيين أعضاء إدارتها. إن بوضياف هو الذي أسس لجنة 9 أعضاء التي ذكرتها. وذهب بعضهم إلى الخارج، وانكب الأعضاء الآخرون على العمل في الداخل. ومن جهة أخرى، اتصلت اللجنة الثورية بالدستور الجديد في تونس وحزب الاستقلال في المغرب لتنسيق الثورة على صعيد الشمال الإفريقي وتعزيز محاربة الاستعمار. وفي القاهرة نسق نفس المكتب نشاط المنظمات الثلاث، وحصل على مساعدة جمال عبد الناصر ورؤساء الدول العربية.

****

وفي صيف 1954، كانت إدارة اللجنة قائمة على قدم وساق. كما كانت المنظمة السرية، وهي منظمة شبه عسكرية، كما أسلفناه، متأهبة لتلبية النداء في اليوم الموعود. وكان عليها أن لا تتأخر في عملها، لأن العدو كان بالمرصاد، وله وسائل قوية تمكنه من اكتشاف الجهاز الثوري الذي أقيم بصبر وجلد. وحيث أن شبكة شرطة العدو، كانت منظمة نظاما محكما دقيقا ومتشبعا، رأت المنظمة لزاما عليها أن تأخذ جميع الاحتياطات الضرورية، وأن تضرب على نفسها سياجا من الكتمان التام. نعم، لا يلدغ المؤمن من الجحر مرتين. ولم تنس هذه المنظمة بأن المنظمة الخاصة ما استأصل العدو شأفتها فيما سلف، إلا لأنها تأخرت وتماطلت في الدخول إلى ساحة الحرب. واستمر أعضاء الادارة الستة، الذين بقوا في الجزائر، في العمل، وصاروا يوالون اجتماعاتهم، وعينوا مسؤولين عن مختلف الولايات والمناطق والأقاليم والنواحي. وفرقت بعض الاسلحة الأوتوماتيكية. ونظم تموين المجاهدين حسب الطاقة وبنشاط الاتباع. وفي ذلك الحين التحق الاخوان، كل بمنطقته لتنصيب المسؤولين، وللبحث عن المساعدات الممكنة .

تقلد بن بولعيد مسؤولية الولاية الأولى، أي ولاية الأوراس. وديدوش الولاية الثانية، أي ولاية قسنطينة. وكريم بلقاسم الولاية الثالثة، أي ولاية القبائل وعمالة الجزائر، وابن مهيدي ولاية وهران. وبيطاط أصبح المسؤول الكبير على الجزائر العاصمة. وبعد تكوين النظام العسكري وتوزيع المسؤوليات عبر الوطن، رأى قادة اللجنة الثورية أنه من الضروري تأسيس هيئة سياسية تنصهر فيها جميع الجماهير الشعبية وتلتف تحت لوائها، فأجمعوا على تأسيس جبهة التحرير الوطني، يتكتل ضمنها جميع المناضلين الواعين وجميع الهيئات الوطنية القديمة. فعلوا ذلك وهم مقتنعون بأن اتحاد جمع قوات الشعب وطاقاته يكون الضمانة الأولى لنجاح الثورة. كلف محمد بوضياف بالنظام السياسي والإداري لجبهة التحرير، وبتنسيق نشاط المناطق. والمعلوم أن بوضياف سبق له أن تحمل مسؤولية كبرى في تكوين المنظمة الخاصة.

أجل، إن هذا كله، لم يكن بالأمر الهين. كانت الاخطار محدقة، كما كانت المسؤوليات هائلة مرهقة. إن استبدادا استعماريا طال أكثر من قرن، لا يصفى في يوم واحد! والاستعمار الأوربي المرتكز منذ 1830 على تعمير أوربي قوي الجانب، تمكن من التأصل في الوطن تأصلا متينا محكما، وما زاده قوة هو تواطؤ بعض المتعاونين المارقين من الشعب المغلوب. أما الأقلية الأوربية، فقد كانت مصممة العزم على الدفاع عن النظام الاستعماري الذي يضمن لها امتيازاتها وسيطرتها. وكانت البورجوازية الفرنسية دائما بالمرصاد في فرنسا حتى لا يختل نظام الاستعمار، وهي مستعدة دائما لتعبئة جميع قواها في سبيل ذلك. فمن البديهي ان أصحاب الأموال المحتكرة لا يعرفون للعواطف معنى، ولكنهم يعرفون لمصالحهم ألف معنى، خصوصا إن كانت مهددة.

ولكن حماس الشباب، وسخط شعب بتمامه وكماله، بلغا من الشدة مبلغا، حتى أصبح كل شيء ممكنا، وحتى المعجزات. في كل زمان حطم إيمان الشعوب المظلومة جميع العراقيل التي يقيمها الطغاة البغاة.

ولذا توجه قادة اللجنة الثورية إلى المركزيين وإلى أنصار مصالي الحاج، والقوا عليهم، تبديدا لكل لبس وابهام، الأسئلة الثلاثة الآتية:

1) هل أنتم متفقون معنا على الكفاح المسلح؟

2) إن كنتم متفقين، ماذا تجعلون رهن إشارته؟

3) إن شن هذا الكفاح دون مساهمتكم، ماذا سيكون موقفكم؟

رفض أصحاب مصالي الحاج، رفضا باتا، بدعوى أنهم لا يعترفون بأي منظمة وطنية، ما عدا المنظمة التي كان يرأسها مصالي الحاج. وهم لا يأتمرون إلا بأوامره ولا ينتهون إلا بنواهيه. أما أنصار اللجنة المركزية فتأخروا، ولكن بدون أن يناصبوا العداء للجنة الثورية. وأما ما يخص حزب البيان، فقد حاول أحد المسؤولين الستة الاتصال بي، ولكن بدون جدوى. بيد أن الاطارات المحلية لحزبنا قبلوا على الفور المشاركة في الحركة. وأخيرا حدد تاريخ اندلاع الثورة. وذلك عند الساعة الواحدة ليلا بالضبط، بتاريخ

فاتح نوفمبر 1954. فأخبر بهذا النبأ في القاهرة ابن بلة وخيضر وآيت احمد، وبلغوه بدورهم إلى الحكومة المصرية والشعوب الشقيقة والصديقة.

وقبل اندلاع الثورة أعلن نداء يدعو الشعب الجزائري إلى خوض الحرب في سبيل الاستقلال.

نستطيع أن نقول دون محاباة ولا مغالاة، بأن هذا النداء يعتبر عقد ميلاد الجزائر الجديدة. وفعلا، فإن هذه الجزائر برزت للوجود في غرة نوفمبر 1954. كان هذا اليوم بالنسبة لنا يوم القدر. بمجرد انطلاق الرصاصة الأولى أدرك الشعب مدى أهمية الأمر وخطورة الكفاح، ولبى عن بكرة أبيه النداء، بعدما طال انتظاره طيلة قرن حالك في غياهب نفق قاتم، كان يبحث عن النور، فلا يرى إلا النار، ويبحث عن طريق الحرية، فلا يجد إلا طريق العبودية. عثر في ذلك اليوم على سواء السبيل. فخاض غمار الحرب بلا تردد ولا تأخر.

لاح في الأفق بصيص من النور، مبشرا بانتهاء ليل الاستعمار الطويل القاتم وبانبلاج الفجر الباسم. ورأى كل واحد منا في ذلك النور آخر سفينة رجاء يتشبث فيها شعب أذاقته فرنسا أنواع الازدراء والإهانة، وضروب الذل والمسكنة.

في بحث نشره في سنة 1930 روبير لوزون، حلل تحليلا دقيقا ظروف تحرير الشعب الجزائري المحتل، فقال:

"إن الشعب الجزائري، ككافة الشعوب المظلومة، لا يمكن له أن يرجى تحريره من تطور القانون. فمن الممكن أن يمنحه البرلمان الفرنسي، ولكن بتقتير وتحت ضغط قوي، حقوقا أخرى جديدة. ان البورجوازي الفرنسي لا يستغل الأهالي استغلالا مباشرا، ولا يتمتع كل يوم بنشوة السيطرة عليهم، ولا تهزه غطرسة الانتماء إلى جنس أعلى...

ولكن الذي يهمنا هو فرنسي الجزائر، في تكبره وتجبره. إنه يجد في السيطرة على الأهلي (الأنديجاني) واستغلاله متعة ومصلحة في آن واحد. ولذا يدافع عن امتيازاته دفاع المستميت. فليصادق البرلمان الفرنسي على

ما شاء من قوانين، فإن المعمرين في الجزائر ينبذونها وراء ظهورهم ولا يطبقونها. ونحن نعلم بأن القانون في حد ذاته هو والعدم سيان. ولكن تطبيقه هو كل شيء. وحيث أن القوانين يجب أن تطبق لا في باريس، بل في الجزائر، ومن طرف المعمرين، فعلى الفاهم أن يفهم.

ونظرا لهذا كله، فإن تحرير الجزائريين لا مناص منه. إن الخطر الذي يهدد أهالي شمال إفريقيا هو أن تدب عقارب التفرقة بين الطائفتين اللتين تكونان الجماهير المسلمة كما مر بنا: طائفة يكونها "العصريون"، أو بعبارة أخرى"الغربيون"، ومنهم المدرسون واليد العاملة في المدن ألخ... وطائفة السواد الأعظم من الفلاحين، وهو سواد جامد لا يستطيع أن يدافع عن نفسه أو يعمل من تلقاء نفسه. ومن الممكن أن تستطيع تلك الجماهير أن تصمد، متذرعة بقوة الجمود، لتسرب الحضارة الرأسمالية إليها، ولكنها لا تستطيع في الظروف الراهنة، وبوسائلها، أن تفلت من السيطرة الأوربية.

إن نجاة شعوب شمال إفريقيا يكمن في اتحاد الطائفتين، أي الطائفة الجامدة الكثيرة العدد، والطائفة العصرية القليلة. فتدفع الأولى جماهيرها بجلدها العتيق وصبرها العريق، وتكون الثانية بمثابة خميرة تنفخ روح الحياة في تلك الجماهير الراكدة. إن تركيا لم تحقق تحريرها إلا بفضل تآزر هاتين الطائفتين وتضامنها، تآزر فلاح الأناضول الجامد مع الشاب التركي الناهض الآتي من اسطنبول. فأي صبغة سيكتسي هذا الاتحاد في الجزائر؟ من الصعب جدا التنبؤ بذلك، فالأمير خالد وصل إليه مرة ولكن لأسباب شخصية".

على كل حال، فإن هذا الاتحاد سيتحقق ليس في ذلك من شك، ومهما كانت صبغته. إن الثوريين الوطنيين والثوريين الاجتماعيين لا ينتظرون قرنين، كما فعل الدوناتيون والسركينسليون[1]، في عهد روما القديمة ليبرزوا للوجود.

1. الدوناتيين Donatistes من أنصار دونان Donat في القرن الرابع للمسيح كانوا في قرطجنة يكونون فرقة دينية تعتبر بدعة في الدين المسيحي. والسير كونسلون Circoncellions هم كذلك أتباع فرقة دينية مسيحية في إفريقيا، كانوا كالدوناتيين يعيشون في القرن الرابع للمسيح. ثاروا على النظام الاجتماعي يطوفون حول المنازل ليحرقوها. ومن هنالك اسمهم باللاتينية: "حول" Circum و"الدار" Cella.

إن السياسة البليدة الخرقاء التي ينتهجها الأوربيون هي احسن ضمان لذلك"[1].

منذ سنة 1930 اهتم الساسة والأحزاب والنقابيون والعلماء والأعيان بمشكلة الاتحاد الخطيرة. ولا مراء في أن جهودهم المتضافرة ساهمت في تكوين الجماهير، ذلك التكوين الذي هو أساس كل أمر جدي، ولولاه لذهبت كل المساعي سدى وكل الأعمال أدراج الرياح. ولكن لم تبلغ تلك الجهود غايتها في تأليف ذلك الاتحاد الضروري المنشود. وسيسجل التاريخ في صك الخلود أسماء أولئك الرجال الذين التفوا حول اللجنة الثورية، ولموا أطراف الشعب، وجمعوا شمله، ووحدوا صفوف الجماهير الجامدة والثلة الناهضة ضمن جبهة التحرير الوطني. وهذه الخطوة الحاسمة في طريق التحرر الوطني يعود فضلها لهم، لا ينازعهم في ذلك منازع.

منذ 1954، اكتشف الرأي العام الفرنسي والعالمي فرنسيي الجزائر والعشر ملايين من الجزائريين الذين هم اليوم خارجون عن القانون. وكتب ما كتب عن مأساتنا، وعن ردود فعل مختلف الطبقات الشعبية والأعيان وزعماء الأحزاب. وأما الصحافة الفرنسية التي مافتئت تحرف الأحداث وتزيفها، فتكلمت عن بعض التحفظات وعن بعض "الانضمامات المتأخرة المحسوبة"، وعن بعض أعمال اللصوصية وأعمال منفردة، وذلك لتنقص من قوة ثورتنا وضخامتها. إن هذه الصحافة في واد والحقيقة في واد. فحينما انطلقت أول رصاصة في فاتح نوفمبر 1954، كانت السماء الجزائرية ملبدة بسحب سوداء مكفهرة. وقد قضى الأمر بين شعبنا والقانون الفرنسي. إنني شرحت ذلك في الفصل السابق. نعم إن الأحداث متماسكة متسلسلة، ولذا وجد نداء لجنة التسعة قلوبا واعية وآذانا صاغية، لأن شعبنا يئس من عدل فرنسا وضجر من روحها التحررية. كان شعبنا يعيش في جو مكهرب ينذر باندلاع الثورة، وفي انتظار قدح زنادها، وشرارتها الأولى التي تضرم لظاها حتى يلهب لجيجها جميع

1. روبير لوزون: قرن من الرأسمالية في الجزائر 1930

أرجاء الوطن. وكان الكل يعلم ذلك ما عدا أصحاب التفكير والتدبير الاستعماريين الذين اختلط لهم الحابل بالنابل، وتورطوا في شبكة أذنابهم.

أما أحزابنا السياسية، فإنها ساهمت كلها في انضاج الوضع، عندما أرغمنا النظام الاستعماري الفرنسي على التخبط في تناقضاته وتعريته أمام الجماهير الشعبية. ففي جويلية 1951 تألفت كتلة الجبهة الجزائرية ضمن حزب البيان، والحركة الانتصارية والحزب الشيوعي وجمعية العلماء، فنسقت أعمالها وركزت نشاطها حول المطالب الخمسة الرئيسية التالية:

1 – الغاء الانتخابات البرلمانية المزعومة التي اجريت بتاريخ 17 أكتوبر 1951 والتي افضت إلى تعيين رجال لم يخولهم الشعب أي صلاحية ولم يولهم أي ثقة ولا يعترف لهم بأدنى حق في الكلام باسمه.

2 – احترام حرية التصويت في القسم الانتخابي الثاني الخاص بالمسلمين.

3 – احترام الحريات الأساسية، وهي حرية الضمير حرية التفكير وحرية التعبير في الصحافة والاجتماعات.

4 – محاربة الاضطهاد في جميع اشكاله وأنواعه، والإفراج عن المعتقلين السياسيين والغاء جميع الاجراءات الاستثنائية التي تمس بحرية مصالي الحاج.

5 – محاربة تدخل الادارة الفرنسية في شؤون الديانة الاسلامية.

إن تكوين هذه الجبهة أثار سخط الادارة الاستعمارية، كما جن جنون جريدة "لادبيش كوتديان" للمستعمر بورجو، وثار ثائر جريدة "ليكودالجي" للمستعمر دوسيريني. مع أن أهداف هذه الجبهة كانت بسيطة متواضعة، اذ لم تكن غايتها إلا التنديد بالإجراءات التعسفية التي يتخذها الاستعمار من غير وازع ولا رادع.

في شهر أكتوبر من نفس السنة، أثناء دورة المجلس العام، توسط لوكورنو، عامل قسنطينة، ليهيئ مقابلة بيني وبين المارشال جوان، الذي كان يزور

مدينة قسنطينة. فسألني المريشال عن رأيي في الحالة الراهنة فأجبته بكل صراحة "لم يبق للجزائريين إلا أحد أمرين: إما أن يأخذوا رشاشة ويتسلقوا الجبال، وإما أن يهجروا بلادهم".

لا يمكن للسلطات الفرنسية أن تجد عذرا في عدم اطلاعها عن حالة البلاد. كنا دائما نسدي اليها النصائح بنزاهة وإخلاص، ننذرها مغبة سياستها الخرقاء. نعم إن همنا الوحيد وشغلنا الشاغل، كانا ولا يزالا اخلاصنا لشعبنا، ذلك الاخلاص الذي يمتزج باللحم والدم وينبثق من عواطف اخوية لا تنفصم عراها. أجل، من سنة 1943 إلى 1954، قام البيان وحركة احباب البيان في اول الأمر، ثم قام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديموقراطية. وشرعت جميع هذه الأحزاب في العمل بمثابرة وجلد، منتهجة طريق القانون، فأقنعت الرأي العام الجزائري، وحتى المعتدلين من أبنائه بأنه لا رجاء في القانون الفرنسي. وعليه فإننا، قضينا بصفة مباشرة أو غير مباشرة على كل ثقة في الوسائل السلمية المؤدية إلى فض المشكل الجزائري، بعدما اتعض الشعب الجزائري بنظريتنا واستخلص العبر، ولى وجهه شطر وسائل أخرى للكفاح وإدراك حينذاك أن خلاصه يكمن في حمل السلاح.

أما ما يخص حزبنا، فإن فاتح نوفمبر 1954 لم يسبب له أي مشكلة، بل كان ذلك اليوم حلا للمشاكل التي كنا نجابهها منذ عشرات السنين. وأدرك الجمع بأن السيف أصدق أنباء من الكتب وأن عهد الكلام قد فات، وطور التأويل والخطب قد مات. وبفضل الرصاصة الأولى التي تردد صدها من أقصى البلاد إلى أقصاها، انكشفت الغيوم، وانقشعت الغياهب وأصبحت الحالة حالة موت أو حياة، وجود أو عدم.

وأصبحنا بين أمرين لا ثالث لهما: الالتحام بالشعب، أو الانفصال عنه. فاختار حزبنا بالإجماع طريق التضامن الوطني. إن هذا الاختيار لم يكن بالأمر المرتجل. ففي سبتمبر 1948 وجهت، في مدينة سطيف، نداء لشباب

حزبنا، فأهبت بهم أن يبقوا دائما في الكفاح وقع ما وقع. إن للشباب مسؤوليات خاصة به، ولكنني أكدت لهم بأنهم سيجدوننا، نحن القدماء، دوما بجانبهم إذا جد الجد ودقت ساعة التضحيات[1].

واستطردت قائلا:

"في غروب عمرنا، وحياتنا مائلة للأفول، في هذه الساعات الرهيبة، ساعات الضجر والشكوك، اننا نوجه أنظارنا إليكم، معشر الشباب، ان بقيتم حازمين عازمين صامدين لا خوف في الصدور ولا ضغينة في القلوب، كجنود أشاوش لا يخشون الردى، كرجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، يموتون في سبيل مثلهم العليا، فينبعث حينذاك أملنا من مضجعه مرة أخرى، ونلتحق بكم رغم كبر سننا مرددين النداء الخالد الذي ردده الثوار الفرنسيون في 1789: "الحرية أو الموت".

لم نتأخر عن الميعاد المضروب، ولم ننكث العهد المعهود.

إننا لبينا بحماس نداء جبهة التحرير الوطني، التي استطاعت أن تلم شمل جماهيرنا، وتوحد صفوف أبناء شعبنا، وبلغت إلى الهدف الاسمى، وهو تبلور الوعي الوطني حول منظمة واحدة. وحققت، والحمد لله، تلك الوحدة المنشودة. ولما نادى منادي الوطن من قمم الجبال الشامخة الشاهقة، لم يتأخر شبابنا من تلبيته.

ورفع الشعب برمته رأسه شامخا، مدركا بأن هذه الحرب لا تشبه الحروب التي شنها آباؤه وأجداده ضد الاستعمار، أدرك بأن هذه الحرب حربه.

نعم، إنها حرب الوطن أجمع، لأن ثورة عين التوتة 1916، وثورة مليانة 1901، وثورة أولاد سيدي الشيخ 1881، وثورة القبائل 1871، وثورات أخرى، مهما بلغت من التضحيات، لم تكن تكتسي إلا صبغة محلية. أما ثورة فاتح نوفمبر 1954، فقد اكتست من أول وهلة، صبغة وطنية. ولذلك أصبحت ثورة الشعب

1. في الاول والثاني نوفمبر 1954، كانت اللجنة المركزية لحزب البيان مجتمعة بالجزائر العاصمة في مقر جريدة الحزب "الجمهورية الجزائرية" بنهج أراغو، بمجرد ما بلغتها أنباء الحوادث، قررت فورا وبالإجماع تأييد الثورة ومساعدها بجميع الوسائل.

الجزائري برمته. امتزجت جبهة وجيش التحرير بالشعب، امتزاج الماء بالماء. إن الأحزاب السياسية القديمة وجميع الإطارات ذابت وانصهرت كلها في بوتقة الكفاح، وجعلت منها نار الجهاد وحدة متراصة. فلم يتأخر أي وطني واع وأي وطني مخلص، غيور عن وطنه، عن الانضمام إلى المنظمة الجديدة. فالتحمت الجزائر قاطبة، رجالا ونساء، بجيشها الوطني واقترنت بجبهة التحرير، وصارت ترفل بمناسبة هذا الزفاف المبارك الميمون في حلل الكفاح المخضبة بدماء الشهداء، وأنبرت تدافع عن كيانها المجيد وعزها التليد حاملة باعتزاز وحماس لواء الجهاد ذودا عن تراثها الخالد، حتى تسترجع أرضها وكرامتها، وسيادتها ورايتها. وجندت فرنسا مرة أخرى جنودها، وعبأت اموالها، لترغم شعبنا على الاستسلام، واستنجدت بقوات الحلف الأطلسي والدولار الأمريكي، لتزج بنا في حرب ضروس، حرب لا متكافئة ولا متعادلة. لقد افتخر الوالي العام الاشتراكي روبير لاكوست، في سنة 1957، بأنه من ورثة الماريشال بيجو، ونادى باستعمال الوسائل العزيزة على ذلك الجنرال. ثم لجأ إلى تلك الوسائل بضراوة منقطعة النظير. وبعد ذلك استسلم لاكوست وأسدل الستار على أفظع الجرائم التي لم تعرف لها الانسانية مثيلا.

إن شعبنا، رغم جروحه وقروحه، ورغم تعذيبه والتنكيل به، ورغم فاقته ومجاعته صمد صمود الأبطال منذ سبع سنين. وقبل مرة أخرى أن يموت في سبيل الحياة تحت دوي مدافع جيش من أقوى جيوش أوربا. لقد كهرب كفاحه القارة الإفريقية، ودك النظام الاستعماري دكا. وأثار حماس الشعوب الحرة وحتى اعجاب أعدائه. من المستحيل أن لا ينتصر شعب خاض وأزهق الباطل. إن الجزائري العربي الأبي، الذي لم يطأطئ رأسه لأحد، شهر سيفه على الاستعمار بيد حازمة ثابتة. إنه يعرف بأن قضيته عادلة. ولذا فقد عقد العزم على متابعة الكفاح حتى يقضي نهائيا على الظلم والهوان، بعدما تجرعهما طيلة أكثر من قرن. إنه أدرك بأن الألفاظ البراقة التي تلوكها فرنسا ما هي إلا ألفاظ جوفاء عقيمة، وأن المواعد العرقوبية التي عللته بها فرنسا سنين وسنين ما هي إلا سراب.

إن هذا الجزائري لا يضمر أي حقد ولا ضغينة لأحد، ولا يعادي إلا النظام الاستعماري فقط. لقد حنكته المصائب، وصهرته نار الشدائد، حتى رفعته إلى أعلى قمم الحقائق البشرية. وهو يقدر مسؤولياته حق قدرها، ويقيم لها وزنا، وهو عازم على القيام بها في جو مفعم وئاما، محترما حقوق الانسان كل احترام.

إن الماضي ذهب أدراج الرياح، وأصبح أثرا بعد عين. وشعبنا مصمم العزم على ربط الصلات من جديد بتاريخه ولغته وحضارة أجداده حتى يسترجع شخصيته المغصوبة، ويعود هو هو، بخصائصه ومميزاته. ولذا فإنه عازم على حسم قيود العبودية التي كبله بها الاستعمار طيلة ليله القاتم، وهو يعلم بأن هذا هو ثمن خلاصه.

وفي ميدان علاقاته مع فرنسا، فإن الكل يعلم بأن الشعب الجزائري لا يناصب الشعب الفرنسي العداء. فبعد تصفية الاستعمار والقضاء عليه، لن يبقى أي حاجز يمنع الشعبين من التعاون، والعمل المشترك وتنسيق المصالح. ولا شيء يمنعنا من التفكير بأن مارسيليا ستبقى ميناء كبيرا للانتاج الجزائري، وباريس جامعة كبيرة بالنسبة لشبابنا. فالمهم عندنا، في هذا الصدد، هو أن لا نبقى مكتوفي الأيدي، بل يجب أن نحرز على حريتنا حتى يتسنى لنا انقاذ شعبنا من مخالب البؤس وغياهب الجهل وضيق الأكواخ.

أجل، إن الوقت الحاضر ملئ بآلام تنفطر لهولها الاكباد، وبتضحيات تذوب لجسامتها الجلود. ولازال الكفاح مستمرا محفوفا بالأرزاء والتقتيل والتعذيب والتنكيل. إلا أن الفجر أخذ يلوح شيئا فشيئا، سينبلج عن قريب، ثم تشرق الشمس تسدل، بحول الله أشعتها البيضاء على شعب حر مستقل. حر ليعمل ويتعلم، حر لينشئ ويبني مستقبله في جو من الديمقراطية والأخوة والعدالة الاجتماعية.

الفهرس

مقدمة 7

الفصل الأول

ما وراء العمل النفسي 13

الفصل الثاني

مائة وثلاثون سنة من المجازر

والقوانين العنصرية في الجزائر 29

الفصل الثالث

الثورة بالقانون أمر مستحيل أو تجربة جيلي 79

الفصل الرابع

من العمل السري

إلى تكوين جبهة التحرير الوطني

إلى الكفاح في سبيل الاستقلال 147